

النظرية العامة للقرار الإداري السلبي

دراسة مقارنة



أ.د صلاح جبير البصيصي
أستاذ القانون العام

المركز العربي
للدراسات والبحوث
القانونية

**النظرية العامة
للقرار الإداري السلبي
«دراسة مقارنة»**

أ.د. صلاح جبير البصيصي
أستاذ القانون العام
جامعة كربلاء - كلية القانون

الطبعة الأولى

2017-1438



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾

سُورَةُ الْقَلَمِ

(الآية الأولى من سورة القلم)

الإهداء

إلى والديّ اعترافاً...
وإلى إخوتي وأخواني عرفاناً...
وإلى زوجتي وأولادي وعاءاً...

صلاح

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد الأمين
وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد فإنه لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور غازي فيصل
مهدي لما بذله من جهد جهيد في الإشراف على إعداد هذه البحث من خلال متابعته
المستمرة وآرائه السديدة لإخراجه بأفضل صورة.

كما أتقدم بالشكر لأساتذتنا في كلية الحقوق في جامعة النهرين على ما قدموه
من جهود مرموقة خلال دراستنا العليا في القسم العام.

وأخيراً أتقدم بأوفر الامتنان إلى جميع العاملين في مكاتب كليات الحقوق
في العراق ومصر والمكتبة المركزية ومكتبة وزارة العدل ومكتبة المعهد القضائي في
العراق.

المقدمة

القرار الإداري عمل قانوني يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة بما لها من سلطة بمقتضى القانون لفرض إحداث أثر قانوني معين⁽¹⁾.

ولقد تم تمييز القرار الإداري عن العمل التشريعي والعمل القضائي باعتماد معيارين، الأول شكلي ينظر فيه إلى السلطة التي أصدرت العمل والإجراءات المنبثقة به إصداره والمعيار الثاني موضوعي يقوم على أساس جوهر العمل ذاته ومحتواه

(1) توجد هناك عدة تعريفات للقرار الإداري تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها القرار أو باختلاف الهدف من التعريف، أنظر:

- د. محمد إسماعيل علم الدين، تطور فكرة القرار الإداري، مجلة العلوم الإدارية، السنة (10)، العدد 2، 1968، ص 140 وما بعدها.

- د. ماهر صالح تلالوي، القرار الإداري، دار المحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص 13، وما بعدها.

- حمدي ياسين عكاشة، القرار الإداري، مجلس الدولة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1987، ص 18.

- Michel Stassinopoulos, Traite des actes administratifs, Athenes, 1954, P.37

هذا وقد لا يصدر القرار الإداري بناء على إرادة الإدارة وإنما على قدر ما يكون نتيجة لاتفاق ومفاوضة بين الإدارة وأصحاب الشأن كما في تعيين رواتب الوظيفة العامة، أنظر:

- Jean Rivero Droit administratif, Douzieme edition, Dalloz paris, 1987, p.108.

المقدمة

وقد استقر القضاء على الأخذ بالمعيار الشكلي كقاعدة عامة في تعيين القرار الإداري عن غيره من أعمال السلطات العامة في الدولة⁽¹⁾.

ولقد قسمت القرارات الإدارية إلى أنواع متعددة منها تقسيمها من حيث التكوين إلى قرارات بسيطة وقرارات تدخل في عمل مركب ومن حيث رقابة القضاء إلى قرارات تخضع للرقابة وأخرى لا تخضع للرقابة ومن حيث الآثار إلى قرارات فردية وأخرى تنظيمية وقرارات كاشفة ومنشئة وكذلك تقسيمها من الناحية الموضوعية إلى قرارات فردية وتنظيمية ومن الناحية الشكلية إلى قرارات مكتوبة وشفهية وقرارات إيجابية وسلبية..... الخ⁽²⁾.

(1) - فؤاد المظان، رقابة القضاء لأعمال الإدارة، الطبعة الثانية، مطابع دار الكتاب العربي، القاهرة، 1960 - 1961، ص 454.

(2) - د. عثمان الخطيب، الإجراءات الإدارية، دراسة نظرية ومنشئة مقارنة، ج 1، 1968، ص 72 - 73.
(2) أنظر: د. سليمان محمد الشماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية - دراسة مقارنة، الطبعة الخامسة، دار الفكر العربي، 1984، ص 390 وما بعدها.

د. محمود محمد حافظ، القرار الإداري - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 74 وما بعدها.

- Pierre Delvolve, L'act administratif, Paris, 1983, p.148.

- Gustave Peiser Droit, administratif.19 edition, Dallos, 1998,P. 56. ets

- وقد قسم البعض القرارات الإدارية على النحو الآتي:

1 - قرارات التثبيت. 2 - القرارات المنشئة للتخطيط. 3 - القرارات الاختصاصية أو التصديقية. 4 - القرارات للهيئة أو للصيغة. 5 - القرارات التي تفصل بين أفراد نظر للمزيد.

- Ernst Forsthoff,Traite de droit administ ratif Allemand, Traduit de L., Allemand par Michel, Fromont, Bruxelles, 1969,P.327.

- هذا وليس للقرارات الإدارية في الإسلام أشكال معينة فقد يصدر القرار كتابة أو شفاهة إلا أنه جرت العادة أن تصدر القرارات مكتوبة وأنشئ لها ديوان خاص هو ديوان الأشغال. أنظر للمزيد: د. سعيد الحكيم العامري، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية، ط2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1987، ص 547 - 548.

تعد زيادة نسبة التمرر لأدري مع زيادة حجم النشاط الذي يقوم به
الأجهزة لأدريه و يعتبر التمرر لأدري أهم عناصر لعملية لأدريه في
جوهر عمل المؤسسات في أدريه . وفي نظام قانوني التمرر لأدريه بحقل منه
مباريد لأدريه يسبح لها مكانة عرض التمرر مع حقوق في غير ذلك
حاجه توصفهم . ولذا كان صدور أدريه عادويه بطلان - بطلان عمل
السلطات بطلان فيها التي حكم بطلان أدريه في لأدريه وهي بطلان و بطلانها
وبطلان بطلان بطلان بطلان من بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان
القانون و بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان
بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان
المشروعية.

۱۔ کان بھر لادنی سستی حد پانچ سو روپے لاد بہ قال بعدیہ حد
 پانچ سو روپے لیس سو روپے لکھ لڑکانہ عیبہ لیس سو روپے حکم علی جہہ مقبہ من
 جہاد انحصار من مورخہ کے معنی یہاں سے انحصار بعدی و لادنی ہائے خط
 علی حد بھر بہ پیش من سکوت لادنی روپے لکھ لڑنی صبح من انشاکی
 بعدیہ کے نقایہ لادنی و لڑنی ثلث لایہ لادنی اما سبب بھر عادیہ حیث
 او سیحہ سوہ بہ انحصار جہاد بھر لادنی کان من واحد لادنی حرمہ

1۔ محمد علی جناح، قائد اعظم، ص 26، اردو، دار الفکر، لاہور، 1974ء

[illegible]

• Georges Vedel, Pierre Devoise, *Droit administratif*, Presse universitaire de France, Paris, 1968, p. 257.

المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - دار الحديث - مكة المكرمة

رسالة دكتوراه كلية الشريعة جامعة بغداد 1986 ص 231

التعريف بالقرار الإداري السلبي

17

[illegible]

[illegible]

١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠

١. بعد از مطالعه کتاب / ٢. شما به چه قدر به این کتاب در این زمینه علاقه داشته باشید
 ٣. شما به چه اندازه به این منبع علاقه دارید ؟ (در این قسمت می توانید توضیح دهید)
 ٤. نظر شما بر این است که این منبع چه کمالاتی دارد ؟ { در اینجا باید به این موارد اشاره کرد }
 ٥. به چه کسانی می توان به این کتاب مراجعه کرد ؟ (در این قسمت می توانید نام افرادی که می توانند این کتاب را به شما معرفی کنند را بنویسید)
 ٦. این کتاب چه کمالاتی دارد ؟ (در این قسمت می توانید به این موارد اشاره کنید)
 ٧. این کتاب چه کمالاتی دارد ؟ (در این قسمت می توانید به این موارد اشاره کنید)

شروط القرار الإداري السلبي

[illegible]

أما التمرط الثاني لتحقيق القرار السلمي فهو أن يكون امتداد لأمره عن
أمدار غير فيه حرجية معاقبة و خروجها عن حدود استعته إحدوية لمصوحه
للأمره ما لظروف سالت و لأخير إتمام الأمر السلمي فهو أن يكون امتداد لأمره
عن صدد الأمر غير معدد لأحد و أن القرار السلمي من أمر رب الأرب
مستمره حتى لا يفسد شرط أداءه و إقامه مترواحه هذه أمر رب غير معدده
لأحد وعليه فإنه لا يوجد تحديد آخر لتوقف السلمي للأمره في حانه الأمر السلمي

21

السكوت في اللغة من سك يسك سك ويسكون سكون وسك معه
لعمري سكر السكوت بوجه عدم هو ترك الكلام مع الغير عليه ويسكون
هو الصمت والسكون

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للسكرت عن المعنى اللغوي فهو ما يحويه
 لسان في طيب نكهة من رده و عدم تغير عن لونه و السكرت في
 لغوي لذي هو عدم كلام و كتابة و عدم بيان فعل و القيام به و يمكن
 القول فيما عني التعريف لذي ب سكرت في لغوي عدم هو عدم كلام
 و الكتابة من غير لسانه فانه في ما هو مفروض امامها من مسائل يدخر في
 احصائها و ان كان سكرت في لغوي لخاص من مسرعا خاصة في حالة
 مدحرف بالسكرت لذي ان كان سكرت في لغوي لعدم بعد خبر مشروع من

3. 11. 81 من تاريخ التوقيع على هذا القرار

08

٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤

وأعمال طبقات المصايف العامة⁽¹⁾

المطلوب إصدار

بمقام سربراہانِ دارِ شہ نصیرجہ دہلی نے اہلِ اقصیہ

(1) د مجبور افراد نهاد - عبد الباقی ص 209

[illegible]

مارس 1008 وخطبته في عيد الفصح بدير القريش الشريف من 14 مارس 1008

مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۸۵

201 1989

قضاء ١٩٧٤ء، دار الفكر قمیہ، ١٩٨٦ء، ص ٢٤٩

18-1981

الآن - هذا الفعل محض نظر ورأى لأنه رب ساكن في طوره معينه منع
 و فصح في التعبير عن - انه بعد السكون من محدث كثير كلام ، صحيح
 - السكون في بعض الاحيان يأتي غير مصر عن - انه قد ياتي في باب الاحمال
 و ضعف ولكن مع - انه امر عام من اشرع لاصالح لاخره غير مكاف لادارة
 في بعض الاحيان احلال لئلا - انه يجوز معاصمه و حلف به

وعليه يمكن القول - السكون في بعض الاحيان يفسر بغير غير مباشر عن
 لارائه - انه قد كان لامل ان اكرم الاله و تعبد لا يفسر فسادا عن
 لا انه جدا يصاحبه الا بسبب من سائب محال ، و يجب - بعد النظر في مظهر
 خارجيا قال المشرع بغير احديا - السكون لارائه بغير الفساد عن لا انه سواء
 كان - ان السكون له هذه معينه كما يرد النص - انه عدم تحديد عمل تلك
 المدة كما لا جالة القرار الإداري السفي⁽⁴⁾

و - انه قد تم تحصيل السكون في - ان بيان السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة 81

1 - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة 67

(2) - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة 59

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة 10 1994 87

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

3 - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة 35 204

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

الطبعة والشم 1993 من 428

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

و - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

4 - انه قد تم تحصيل السكون في المدة - انه قد تم تحصيل السكون في المدة لا انه قد تم تحصيل السكون في المدة

قد يترك البعض من كلمة الأسماع: فرفضه - لا خبره في حاله عن
إرادته إلا أنه وبعد مظهره كما جاء في حاله - كلمة الأسماع في صلبه بغيره
الحقيقة. فقد لا يلاحظ عن بصره إلا أن ليس له يكمن في: هو إرادة
مصرحه لغيره إلا أنه لا يتركه حقيقة صاهرة معه في بصره. فذكره: مناج من جهة
لأنه عن اسمه في كل من هو حبه صاهرة معه في كل لها بغيره لا بها
امتثعت عن ذلك لغاية بعيدة عن المصلحة العامة⁽⁴⁾

[illegible]

لدى حق في سحب في إقرار السبي به أنه يظهر للمفترض أنه يكون مبررا ذلك في مشكلة هذا الأمر فامتناع الإدارة عن إصدار قرار بالتوصيف المذكور سابقا من الناحية الفعلية ثم تصدر ما يؤيد صحة و بطلان صحة ذلك بررها الحبيب وعدم الاعتراض عن رفض تصريح بل صعد على أمر المجلس لقب الذي يحسد في عدم تصرفه بحسب الإدارة بالتصريح برفض الأمر وعدم الرد على الطلب لعدم جها صحة وإمكانية عدم صحة الأمر الذي قدم طلب للإدارة بذلك في حالة رفضه و مما حدا صحتها عن هذا الأمر وعدم القول للطلب الذي تقدم به

وصفوة القول إن امتناع الإدارة الذي يتحقق بصفتها عن إصدار الأمر و رد على طلب عدم جها يمكن التوصل به وبالتالي يطقن به عدم يكون ذلك لامتناع الجبر على الأمر بعد ضاع نصيبه قد خالف القانون و خرج عن صلاحيات السلطة التنفيذية المنبوعة للإدارة

ثانياً، امتناع الإدارة (القرار السلبي) ومخالفة القانون

بموجب المادة 171 من الدستور في شأن موضوع امتناع الإدارة أو الأمر السلبي تحت مظهره بالتركيز على أن يكون ذلك لامتناع محالاً للتصريح القانوني فحسب وعدم هذه الحالة فقط صورة الأمر السلبي الوحيد عبر في

(1) Louis Favoreu, Les grandes décisions du conseil Constitutionnel, Paris, 2007, p1034

هذا الأمر عند مقتضى هذا الأمر، فامتناع الإدارة عن إصدار قرار بالتوصيف المذكور سابقا من الناحية الفعلية ثم تصدر ما يؤيد صحة و بطلان صحة ذلك بررها الحبيب وعدم الاعتراض عن رفض تصريح بل صعد على أمر المجلس لقب الذي يحسد في عدم تصرفه بحسب الإدارة بالتصريح برفض الأمر وعدم الرد على الطلب لعدم جها صحة وإمكانية عدم صحة الأمر الذي قدم طلب للإدارة بذلك في حالة رفضه و مما حدا صحتها عن هذا الأمر وعدم القول للطلب الذي تقدم به

1. اعتناء الإدارة والمبادئ العامة في القانون.

وبلاحت کے لئے ہمدانی معاویہ نے خاصی ہو رہی ہے۔ یہاں سے
معاویہ نے اپنے حرم میں سے عورتوں کو نکال کر ان کے لئے
خاصی کے اکتافہ ہمدانی معاویہ نے یہاں سے ان کے لئے
معاویہ نے ان کے لئے ان کے لئے ان کے لئے ان کے لئے

قد اتى مصابي حسن الادارة (Bon Administration) في
بعضها العقل الرشيد والدوق السليم³⁾

لا يسمي مع سوء بيه لار في حياه ممناحيه عن قصد بصر راب لار بيه

[illegible]

لا بل بعد انہا کا سرورہا ٹکسور وری لاجا ہد العارہ ہندا

— (3)

Jean-Marc Auby-Michel Fromont Les recours contre actes administratifs dans les Pays de la communauté économique européenne Paris, 1971. P. 462.

فصلاً عن ذلك، فإن امتناع الإدارة عن إصدار قرار تصويت فيه معاملة لا يبرر
 لمداري التصويتية معاملة ومعاملة عند النساء و عدم التصويت ومعد حربية التصويتية
 وصداً استقرار المعاملات، و حيزاً مبدأ المنصيات اللازمة لتسيير المرافق العامة
 بنظام و طر د يمكن ملاحظته أن امتناع الإدارة عن إصدار قرار تصويت (تسري) يسهل
 جميع لمداري التصويتية لمعاملة معاملة عند النساء و عدم التصويت ومعد حربية التصويتية
 معاملة معاملة بينه عندما يجدر إصدار قرار التصويت و بعض الأمر و امتناع عن ذلك
 أو بعض الأمر و كذلك أن عدم إصدار القرار لتسري الأمر يصحح سيكوت و امتناع الإدارة
 عن إصدار قرار تصويت أمر مسموحاً لعدم به من قبل الإدارة بشكل نهاي
 عند حربية تصويتية و ذلك عندما يصحح قضاء من طر ذلك الأمر لتكوينه أمر
 متدعاً بما بينه من قبل الإدارة و حيزاً من القرار لتسلي برخرج عند استمرار
 المعاملات و يفرق بين أمر في معاملة بنظام و طر د مما من الحقوق و أمر كر
 التصويتية حيز مستمر في حيزه و يستلزم معاملة بعدم يمكن تحول في الأمر لأن
 لتسلي بعد حيزاً حيزاً على نظرية لمداري التصويتية معاملة معاملة سيكوت الأمر
 أن يتم التحلل من هذا الأمر و قضاء عليه قضاء مبرر عن طريق الإدارة
 بعضها أو عن طريق القضاء

2. القرار السلبي في نطاق السلطة التقديرية والسلطة التنفيذية.

يؤكد طلب ملام أخصه يتحدث عن الأمر التسري في حالة إحالة السلطة التنفيذية
 للإدارة دون تحديث عن وجوده في حالة السلطة التنفيذية للإدارة و هذا تحديث
 خلاف الواقع الذي ينبغي أن يصدر التسري عن السلطة التنفيذية و هذا

أمر الأمر في قرار تصويت في حالة قصر التصويت عند عدم طر الأمر و عدم التصويت و هذا

لأمر تصويت في حالة عدم التصويت عند حيزه و سلطة في حالة عدم التصويت و هذا

لأمر تصويت في حالة عدم التصويت عند حيزه و سلطة في حالة عدم التصويت و هذا 213

• الصورة الأولى: يكون منتج لآلة يد عن اتحاد طرفين من الواجب عليها انعاده

• الصورة الثانية: يكون منتج لآلة يد عن اتحاد قرار بدخول في نطاق سلطتها التقديرية

والأصل في قرار سياسي في صورة سلبية به مشروع أنه يصدر بحسب سلطة لآلة يد تقديرية ولا رقابة عليه من أعضاء ولكن في حالة سوء استعمال هذه السلطة لسياسة سلبية يصدر عن اللجنة بصفة يكون يصدر قراره في سبب جامع لتفدية لعضوية فكلما سمح مجال سلطة تقديرية لآلة يد في مجال محدد سرفدية عنها بصف من وجود وعدم وجود حيث لا يجرى ما يستلزم

١. ان يكون امتناع الإدارة عن اتحاد قرار كان من الواجب عليها قانوناً اتحاداً

الأصل أن اتحاد لآلة يد يصدر ماكنه لتقدير لادست في صدر قرار بها ولكن في بعض الاحيان اتحاد لآلة يد يصدر مبداء بعض لجان على اتحاد قرار بعض دول عبره وعدم لادست لادست في لآلة يد الخروج على حكم لجان لآلة يد لآلة يد في عدم اتحاد وعدم حرية لادست ويكون سلطتها مبداء ما لم يجرىها معدداً سلباً من قبل القانون^(١)

وعليه في منتج لآلة يد من اتحاد طرفين ما اوجب لجان اتحاد يكون قرار سلبي محالاً لجاناً طالما ان لآلة يد مستمر في مبداءها عن صدر لقرار من لجان صدره صراحة و صعباً يكن قرار السلبي في هذه الاحصا ومن المنهوه كسافة وبأساسي بعض به - رب - فصدب

(١) د. مصطفى ا. به فهمي المبرور في القضاء الإداري ج 2 1988 ص 360

(2) د. طارق محمد حملي الترميز السابق ص 37

وله استمرارية هذه الصورة من قرار نسبي في لائحة قانونية نصارية
 توجد في الموضع في فرنسا كـ حاسما فيما حد به المشرع الفرنسي في قوانينه
 المحيطة به من قانون رقم 17 لسنة 1900 وكذلك قانونه الصادر في 7
 حزيران 1956 عندما يرمي لـ بانحلال القرار النسبي في لوائح لجان
 وحدها لايجاد القانون في ذلك الوقت وبما يكفل من مصادق لـ رة من انشاء القرار
 المناهض بشكل مفرط نسبيا وحيث انشاء لجانته يفر من الانشاء ميثاق
 معارضة جديدة من جهة عندما يجمع في مصادق لـ رة القرار النسبي يعود
 رة في سلطة لـ رة جديدة واما هنا من خيار ملائمة قد منها على انشاء قرار
 ما من عدم انشاء ذلك في من شأنه ان يهدر حرم لـ رة في شخص
 القانوني المزمع بانحلال قرار ما⁽¹⁾.

قد ودا كن الامتاع عن تطبيق ما يقضي به نص القانون (La Loi)
 بوقت قراره نسبيا فان الامتاع عن حطب ما يقضي به لائحة ومرسوم (Decret)
 يمكن ان يولد هو الآخر قراراً إدارياً طبقاً⁽²⁾

ما يوافق في عصر قانوني من حقوق قانونية يصدر مجلس دولة
 فيها قد تمت صلاحيات من شخص بوجوب هو سلطة تنفيذية لـ رة⁽³⁾

وبو محض من مجلس في موقفا في مشروع القرار في لائحة في نص المادة (7)
 نسبيا هــ (3) من قانون مجلس شورى سورية رقم 65 لسنة 1979 المعدل

1 - المادة 4 من نص المادة 4 من لائحة قانونية صادرة في 1971 445 - 452

(2) - مقرر صالح معزوي القرار رقم 118 في المرحل الثاني من 118

3 - المادة 4 من نص المادة 4 من لائحة قانونية صادرة في 2010 من 64 65
 - المادة 4 من نص المادة 4 من لائحة قانونية صادرة في 64 65
 - المادة 8 من نص المادة 8 من لائحة قانونية صادرة في 65 لسنة 1979 من لائحة نص
 المادة 10 من قانون مجلس الدولة الصادر رقم 47 لسنة 1972

المدول عن قراره المنطقي، مصرر منطقي، حر كما يحسن ذلك ما عده مدلي،
نوازي الاشكال⁽¹⁾

قد ورد في مصر مصر في الاحكام قضائية - نظم تحقيق المحصر
لما يويه مصر في شأن التمرات المشبه كما نجد - نوع غير ذلك سواء في
فرنسا أم مصر أم العراق

ففي فرنسا مصر محسن لدولة مصر سلطة مركزية مصرية لرفاهة
الوصاية على الهيئات المحلية مصرر مسب غير مشروع لان المدول قد يحسن على
مصرية لك لرفاهة⁽²⁾ و - سلطة لاديه في مصرية لرفاهة سلطة مقيدة
لأحور محائنها غير - محسن لدولة راف بعد مصر لمرات الاديه رسم
سلطة لاديه المديريه حيائها كما في حكمه الصادر في 20 1 1929 عدم
القي صناع لاديه عن منح مخرج مصر رسم سلطة مديريه في منحه⁽³⁾

في مصر ايضا نجد - محكمة قضاء لاديه و - محكمة لاديه تحت له
تكميلا مصر في مصر - المصري في حالة السلطة مقيدة لاديه⁽⁴⁾ كما يحسن المدول

(1) نظر

معه محكمة قضاء لاديه مصر في 1683⁽⁵⁾ و 25 1 1956 دكره مصر
باسم مكانة الترمج السابق من 306

(2) Auby et Frumont op. cit, P 246

(3) دكره مصطفى كمال وصفي، الترمج السابق من 469

في معه محكمة قضاء لاديه مصر في 4633⁽⁶⁾ و 3 6 1904
مكثها في المدعي، معه 4633⁽⁷⁾ و 3 6 1904

مصر مصر مكثها في - مصر في 16 659 و 2 9 1905⁽⁸⁾ و 3 6 1904
مصر مصر مكثها في 14 18 4 1905⁽⁹⁾ و 3 6 1904

مصر مصر مكثها في 4 18 4 1905⁽¹⁰⁾ و 3 6 1904
و 3 6 1904 مصر مصر مكثها في 4 18 4 1905⁽¹¹⁾ و 3 6 1904

1985, 5/4 دكره مصر باسم مكانة الترمج السابق من 286

[illegible]

وہم نفوس نجد ان معكمه انصاء لا رى قد فصص باعاء القديم من
المررات انتمه كمدما بئس كنهه لا رى بجاهها كنهه ممدد قد فصص
بائعاء ممدد جدى الله بر عن برؤيد مدكي بكتاب بر وه ذمه من موال لدوله
نفوس لمر خارج نفوس ممدد انى بصل حاد 71 باب 13 من
فصول مجلس شورى مدوه سنه 1979 بعدل وقد باب مد انكمه من فن انهمه
العامه لمجلس شورى الدوله 21

وكذلك فصل المحكمة في حكمتها فيما يتعلق بمسألة اقرار المدعى بالادعاء من المدعى عن
 صواب ما كان يدعيه وفيما يتعلق بمسألة اقرار المدعى بالادعاء من المدعى عن
 عدم الاحكام في المحكمة بما خُدر بها من خصائص نظر المصالحات لادارة
 مصالحه لتفادي حصر وقد يقرر هذا لادارة في المحكمة لعدم من الدعاوى
 مقدمه لها عندما يكون سلطة لادارة فيها سلطة تقديرية .

ويكن مع ذلك يستبعد لاحكام المحكمة في الدعوى عندما كان قد رافق
 فيها مصالح لادارة رغم سلطة التقديرية من مجلس الانصاف لعدم ان له
 اختصاصا عاما في نظر هو في نظر السلطة القضائية بمقتضى لادارة
 فصل المحكمات فيما يتعلق بالادارة من جهة اخرى بصلاحية سلطة المحكمة عن منح
 مدعية خارج الامومة عن سلطة الخصم لانه خارج قرار مجلس اقرار المدعى
 7 12 1987 وفي مجال سلطة التقديرية لادارة رافق مجلس سلطة
 لادارة التقديرية في قبول الاحكام من جهة اخرى بصلاحية سلطة المحكمة
 عدم الاعتراف في استعمال هذه السلطة⁽¹⁾.

(1) في هذا الصدد، انظر المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في
 النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97
 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر
 كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في
 الدعاوى من خارج الدائرة القضائية.

1. في هذا الصدد، انظر المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في
 النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97
 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر
 كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في
 الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. (غير منشور)
2. في هذا الصدد، انظر المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في
 النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97
 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر
 كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في
 الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. (غير منشور)
3. في هذا الصدد، انظر المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في
 النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97
 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر
 كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في
 الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. (غير منشور)
4. في هذا الصدد، انظر المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في
 النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97
 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. انظر
 كذلك المادة 10 من القانون رقم 10/97 المتعلق بصلاحية سلطة المحكمة في النظر في
 الدعاوى من خارج الدائرة القضائية. (غير منشور)

ان مفہود استقلالہ تدبیرہ بلادہ و محلیہ کے مخصوص حصہ جسے سمیعہ بلادہ کے شانہ میں ہر ایک حالت میں ایک ہی تدبیرہ کے تحت لایا جائے گا۔ استقلالہ تدبیرہ بعد از ہر حال کے تحت شریعت کے تحت لایا جائے گا۔ استقلالہ تدبیرہ شریعت کے تحت لایا جائے گا۔ استقلالہ تدبیرہ شریعت کے تحت لایا جائے گا۔

وہو مسمومہ الامر ہے عربیہ جو عربیہ - محض - ہندوستانہ یعنی الاسلامیہ عجمیہ
وہو المسمومہ العربیہ - یعنی عربیہ - محض - ہندوستانہ یعنی الاسلامیہ عجمیہ

10-3

25

(Cfr Combier, *Le système administratif*, Bruylant, 1988, p. 263).

(3) - Auby et Fromont op.cit. P. 240

۱۔ ہر مائیکس سباحہ میں مفہوم تعلیمہ بحکمہ معکمہ انحصار لازمی
المصریہ ہے 15 1 1970 نئی اشارہ سے انصریہ مصر لازمی مصریہ
بلا معکمہ انصریہ مصریہ مصریہ مصریہ مصریہ مصریہ

- [illegible]

و جبر بحد و التيسر لعدم خضوع شوري بكونه تعي لامتناع مصادر من
و رد تعميم عالي و البحث تعمي عن بريد بعض لاسانده امتداد بين مكتب
عدم معانته بسمير خارج و ذلك رغم نقصان ثر بطله توظيفيه لهدوء سب
لنمات و ساساني لامتناع خضاعه ثو و سبب مفعله سمر مصادد كذا بوماً مؤلفاً
ديها و ذلك سبب عدم وجود بعض الساساني عدم ثوراره في منح عدم لمعانته

و سبب عدم هيدو و بوجه محكمة بفا لذكر بوجه خاضعي و من
لاقص تعديل عه بفا مع حكمه خاضعي و بجه كذا عن محكمة ان بريد
لنمات و سبب سبب الازدحام سبب بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا
عدم احصائيه بسمير بجه سبب ان بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا
محسث شوري لدولة تعديل و بجه من غير ممكن و بجه محكمة بموضوع
لنمات و بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا
المحكمة فقط و بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا

ثالثاً، القرار الإداري السلبي قرار غير محدد الأجل

و القرار الإداري السلبي هو من القرارات الإدارية المسيرة و بجه كذا
لنمات و بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا
و بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا
بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا

1 و بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا بجه كذا

بجه 7، 21 1996 (غير منشور)

(2) لفر و محمد لاسانيل علم الساساني الرجوع لاسانيل ص 158

لنسان¹ والاحداث في به من كـ + صحا - تحفه لا به مصره عن مر ره
 السني بالامناع في ميعاد الطمن به - صر - بقى مصولا ولو له يقدم - + الطن
 بطلت حديد + ساس صحر - صحر - الار - تي مسعر - صاحب لسان بسند نى
 به بسند حقه في طن صر - صر - من قايون مسرد + حقه لا - به بكر
 عيه رب لعدم بوفر شروط - نصوص عنها قايون في حقه - نى لسان + بكر
 لصابون له بطن صر - قو ب ميعاد مصل بصير صر - صصا بالرقص - على ذلك
 فالرقص بصير صصا + مسعر - محدود عدم ثرد عن بطن خلال صرد معقوله

صا صر راب سطره - محدود بره في كل لحظة من بطن - لامناع و بطن
 الطمن بها فاما طينه فيا - ذلك لامناع فهدد صر - ب ليست كاصر راب لا به
 لآخر - التي بخص ميعاد - ساس يوما بطن بها²

هد - برى بطن - ساس كـ - صر - السني صر - صر محدود لآخر
 هو - هد - صر - مسعد من سكوب لا - ر - هد - سكوب لاسطر - لاسن
 فلا يمكن حوال عدم سده - صر - بطن - فلا يمكن عدم به صر - لا بالطن
 منه - سده يمكن بطن به - هد - صر - صر - الدوله لصور - صر - بطن
 شغل سده - صر - صصا ميعاد - بطن بالامناع - صصا مع - صصا مصل - الدوله
 لصرسي فلا بسيد بطن فيه ميعاد - ساس يوما صر - لصرار - الابحايه³

(1) - ماعز الو صصا صصا 2006 من 139

2 - مصلح صصا صصا صصا صصا 119 هد - صصا - صصا صصا صصا
 صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا
 صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا
 صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا

صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا

3 - صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا
 صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا
 صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا

(3) - صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا

(4) - صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا صصا

ذلك يشمل مدة الطعن بالقرارات الإدارية السابقة¹

[illegible]

أولاً: خصائص القرار الإداري السلبي

يأخذ في يده القانوني في القرار الإداري السلبي تصرف أو عدم تصرف قانوني، كما في الفعل القانوني يتم التصريح عنه بعد تحققه من حيث إنه قد يتم التصريح عنه بعد سعي وتبني بعض الجهات الإدارية من بعد قرار من جهة أعلى أو من جهة أخرى، فإن القرار السلبي بالحظر أو منع قانوني فإنه لا بد من إصدار من سلطة من منتهى اختصاصها وهذا سلطة خاصة ما يكون من سلطة دأبه وبالأخص حيز في القرار السلبي يحدث من قانون أو بغير تصور و بغير مشاركة قانونية فلا بد أنه يصح معارضته وخبرائهم وبأنه يؤول في أوصاعهم المقررة لهم قانونياً

1. القرار السلبي تصرف قانوني

في التصرف القانوني هو لا بد منه في حد ذاته في قانوني معين وقد احتدم الخلاف حول الإرادة أي يجب إظهارها كشرط أساسي للتصرف القانوني من غير خلاف له بعدد من الباحثين شرط غيرها ؟

- (1) د محمد علي جبر والفرج الترحم السابق من 415 - 416
د ماهر صالح عثري الترحم السابق من 21
 - (2) د عبد الحميد الترحم السابق من 809
العربية 1982 من 809
 - د عبد الحميد الترحم السابق من 16
مطبعة جامعة القاهرة 1978 من 16
 - د عبد الحميد الترحم والفرج الترحم السابق من 30 - 31
- Jean Rivro, op. cit. p 10

وہا کی لائسنسنگ کے لئے دار کی سٹل میں مادہ م بھیج دیا گیا ہے
میں نے صرف فارسی زبان کی لائسنسنگ کے لئے 'دار' کا نام لیا ہے
میں نے اس کے لئے (Volonte) نام لیا ہے جو بوسنیہ کے لئے ہے
میں نے اس کے لئے 'بوسنیہ' نام لیا ہے جو بوسنیہ کے لئے ہے

46 卷一百一十五

الدولة المصري ، دال امتناع لاد من حر ، بسببه ضلعا لاحكامه لقانون لا يكون حر ، د ر ب طليا ولا بعد ، يكون محدد عمل مادي .

وبالاحكام في النفس شادي د كان د ر ب (Volontaire) فانه يتصل بالضرورة قرار ما يحجر النفس فيه للاحكام ، لا كان فاقداً لقومات القرار لاد ر ب ، لاهم عنصر فيه وهو تربط لاد قانوني .

ويمكن قبول مساند في ما تقدم من حر ، لسمي هو عمل قانوني ودليل ذلك ما يثبت عليه لاحكام المصداقية ، بخصوص قانونية في كل من فرنسا ومصر ، لعراق في حارب النفس بامر لاسر والام ، في ذلك دليل مهم على كونه تصرفاً قانوني ، لقول خلاف ذلك مفاد معاد الآراء من ذلك لقرار بار ، يصرف فيه تصرفها عبر سراج ، لاهم خروج عن مبدأ سراجية .

2. القرار الإداري السليبي يمثل امتناعاً صادراً من سلطة إدارية عن إصدار قرار معين بإرادتها المفردة،

د كان تصرف لاد في بوجه عام يصدر من سلطة د ر ب بار د بها مفردة من لقرار لاد في سلمي يمثل بوجه لاسر ذلك في يصح تلك السلطة عن إصدار القرار رغم اختصاصها الاصيل في ذلك .

ويجب لاعتبار العضو الإداري سلطة إدارية موهلة لإصدار القرارات الإدارية توفّر الشرطين الآتيين:

أ. الاختصاص القانوني بإصدار قرارات إدارية

ب. وحدة عضوية مسندة ومن مفاد لاسعمال وجود ضم خاص وبشر

(1) د ساجد محمد الخطيب الترمذ السليبي ص 221

(2) د طعمة محمد الترمذ السليبي ص 71-73

(3) د محمد عفيف عبد الترمذ السليبي ص 44

عمر یہ حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

عمر لکھان سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

ما لاء صدر سے حصہ لاء جو عمر لکھان سے نکلے صدر سے اسلئے العامة
جہات إدارية وأعتبر قراراتها قرارات إدارية¹.

بها القضاء الإداري¹ وهذا ما كده مجلس الدولة الفرنسي في حكمه الصادر في 1950/12/13²

وهو ما حدد به مجلس الدولة المصري نصاً³ في حين نجد أن محكمة القضاء الإداري في العراق مستندة على نص⁴ مما كان لقرار التسي في قرار⁵ برب فيه يمثل هو لآخر نص في باب سبب من حيث تستلزم الإدارة في إصدار قرار بها بغيره⁶ وبالأخص في قرار عندما يصدر بالإدارة البصرية لا يفي تحت⁷ يكون حكم على فرد⁸ وهذا من حيث بشرية عدم قبول ما صدر به⁹ لا سيما مع أهمية لآخر به لا¹⁰ لا¹¹

فإن ذلك لقرار لاجتماعي¹² وليس لقرار من لجنة¹³ مجلس¹⁴ وحيث يمكن أن يكون هناك من نوع¹⁵ لا¹⁶ به¹⁷ لا¹⁸ لا¹⁹ لا²⁰ لا²¹ لا²² لا²³ لا²⁴ لا²⁵ لا²⁶ لا²⁷ لا²⁸ لا²⁹ لا³⁰ لا³¹ لا³² لا³³ لا³⁴ لا³⁵ لا³⁶ لا³⁷ لا³⁸ لا³⁹ لا⁴⁰ لا⁴¹ لا⁴² لا⁴³ لا⁴⁴ لا⁴⁵ لا⁴⁶ لا⁴⁷ لا⁴⁸ لا⁴⁹ لا⁵⁰ لا⁵¹ لا⁵² لا⁵³ لا⁵⁴ لا⁵⁵ لا⁵⁶ لا⁵⁷ لا⁵⁸ لا⁵⁹ لا⁶⁰ لا⁶¹ لا⁶² لا⁶³ لا⁶⁴ لا⁶⁵ لا⁶⁶ لا⁶⁷ لا⁶⁸ لا⁶⁹ لا⁷⁰ لا⁷¹ لا⁷² لا⁷³ لا⁷⁴ لا⁷⁵ لا⁷⁶ لا⁷⁷ لا⁷⁸ لا⁷⁹ لا⁸⁰ لا⁸¹ لا⁸² لا⁸³ لا⁸⁴ لا⁸⁵ لا⁸⁶ لا⁸⁷ لا⁸⁸ لا⁸⁹ لا⁹⁰ لا⁹¹ لا⁹² لا⁹³ لا⁹⁴ لا⁹⁵ لا⁹⁶ لا⁹⁷ لا⁹⁸ لا⁹⁹ لا¹⁰⁰ لا¹⁰¹ لا¹⁰² لا¹⁰³ لا¹⁰⁴ لا¹⁰⁵ لا¹⁰⁶ لا¹⁰⁷ لا¹⁰⁸ لا¹⁰⁹ لا¹¹⁰ لا¹¹¹ لا¹¹² لا¹¹³ لا¹¹⁴ لا¹¹⁵ لا¹¹⁶ لا¹¹⁷ لا¹¹⁸ لا¹¹⁹ لا¹²⁰ لا¹²¹ لا¹²² لا¹²³ لا¹²⁴ لا¹²⁵ لا¹²⁶ لا¹²⁷ لا¹²⁸ لا¹²⁹ لا¹³⁰ لا¹³¹ لا¹³² لا¹³³ لا¹³⁴ لا¹³⁵ لا¹³⁶ لا¹³⁷ لا¹³⁸ لا¹³⁹ لا¹⁴⁰ لا¹⁴¹ لا¹⁴² لا¹⁴³ لا¹⁴⁴ لا¹⁴⁵ لا¹⁴⁶ لا¹⁴⁷ لا¹⁴⁸ لا¹⁴⁹ لا¹⁵⁰ لا¹⁵¹ لا¹⁵² لا¹⁵³ لا¹⁵⁴ لا¹⁵⁵ لا¹⁵⁶ لا¹⁵⁷ لا¹⁵⁸ لا¹⁵⁹ لا¹⁶⁰ لا¹⁶¹ لا¹⁶² لا¹⁶³ لا¹⁶⁴ لا¹⁶⁵ لا¹⁶⁶ لا¹⁶⁷ لا¹⁶⁸ لا¹⁶⁹ لا¹⁷⁰ لا¹⁷¹ لا¹⁷² لا¹⁷³ لا¹⁷⁴ لا¹⁷⁵ لا¹⁷⁶ لا¹⁷⁷ لا¹⁷⁸ لا¹⁷⁹ لا¹⁸⁰ لا¹⁸¹ لا¹⁸² لا¹⁸³ لا¹⁸⁴ لا¹⁸⁵ لا¹⁸⁶ لا¹⁸⁷ لا¹⁸⁸ لا¹⁸⁹ لا¹⁹⁰ لا¹⁹¹ لا¹⁹² لا¹⁹³ لا¹⁹⁴ لا¹⁹⁵ لا¹⁹⁶ لا¹⁹⁷ لا¹⁹⁸ لا¹⁹⁹ لا²⁰⁰ لا²⁰¹ لا²⁰² لا²⁰³ لا²⁰⁴ لا²⁰⁵ لا²⁰⁶ لا²⁰⁷ لا²⁰⁸ لا²⁰⁹ لا²¹⁰ لا²¹¹ لا²¹² لا²¹³ لا²¹⁴ لا²¹⁵ لا²¹⁶ لا²¹⁷ لا²¹⁸ لا²¹⁹ لا²²⁰ لا²²¹ لا²²² لا²²³ لا²²⁴ لا²²⁵ لا²²⁶ لا²²⁷ لا²²⁸ لا²²⁹ لا²³⁰ لا²³¹ لا²³² لا²³³ لا²³⁴ لا²³⁵ لا²³⁶ لا²³⁷ لا²³⁸ لا²³⁹ لا²⁴⁰ لا²⁴¹ لا²⁴² لا²⁴³ لا²⁴⁴ لا²⁴⁵ لا²⁴⁶ لا²⁴⁷ لا²⁴⁸ لا²⁴⁹ لا²⁵⁰ لا²⁵¹ لا²⁵² لا²⁵³ لا²⁵⁴ لا²⁵⁵ لا²⁵⁶ لا²⁵⁷ لا²⁵⁸ لا²⁵⁹ لا²⁶⁰ لا²⁶¹ لا²⁶² لا²⁶³ لا²⁶⁴ لا²⁶⁵ لا²⁶⁶ لا²⁶⁷ لا²⁶⁸ لا²⁶⁹ لا²⁷⁰ لا²⁷¹ لا²⁷² لا²⁷³ لا²⁷⁴ لا²⁷⁵ لا²⁷⁶ لا²⁷⁷ لا²⁷⁸ لا²⁷⁹ لا²⁸⁰ لا²⁸¹ لا²⁸² لا²⁸³ لا²⁸⁴ لا²⁸⁵ لا²⁸⁶ لا²⁸⁷ لا²⁸⁸ لا²⁸⁹ لا²⁹⁰ لا²⁹¹ لا²⁹² لا²⁹³ لا²⁹⁴ لا²⁹⁵ لا²⁹⁶ لا²⁹⁷ لا²⁹⁸ لا²⁹⁹ لا³⁰⁰ لا³⁰¹ لا³⁰² لا³⁰³ لا³⁰⁴ لا³⁰⁵ لا³⁰⁶ لا³⁰⁷ لا³⁰⁸ لا³⁰⁹ لا³¹⁰ لا³¹¹ لا³¹² لا³¹³ لا³¹⁴ لا³¹⁵ لا³¹⁶ لا³¹⁷ لا³¹⁸ لا³¹⁹ لا³²⁰ لا³²¹ لا³²² لا³²³ لا³²⁴ لا³²⁵ لا³²⁶ لا³²⁷ لا³²⁸ لا³²⁹ لا³³⁰ لا³³¹ لا³³² لا³³³ لا³³⁴ لا³³⁵ لا³³⁶ لا³³⁷ لا³³⁸ لا³³⁹ لا³⁴⁰ لا³⁴¹ لا³⁴² لا³⁴³ لا³⁴⁴ لا³⁴⁵ لا³⁴⁶ لا³⁴⁷ لا³⁴⁸ لا³⁴⁹ لا³⁵⁰ لا³⁵¹ لا³⁵² لا³⁵³ لا³⁵⁴ لا³⁵⁵ لا³⁵⁶ لا³⁵⁷ لا³⁵⁸ لا³⁵⁹ لا³⁶⁰ لا³⁶¹ لا³⁶² لا³⁶³ لا³⁶⁴ لا³⁶⁵ لا³⁶⁶ لا³⁶⁷ لا³⁶⁸ لا³⁶⁹ لا³⁷⁰ لا³⁷¹ لا³⁷² لا³⁷³ لا³⁷⁴ لا³⁷⁵ لا³⁷⁶ لا³⁷⁷ لا³⁷⁸ لا³⁷⁹ لا³⁸⁰ لا³⁸¹ لا³⁸² لا³⁸³ لا³⁸⁴ لا³⁸⁵ لا³⁸⁶ لا³⁸⁷ لا³⁸⁸ لا³⁸⁹ لا³⁹⁰ لا³⁹¹ لا³⁹² لا³⁹³ لا³⁹⁴ لا³⁹⁵ لا³⁹⁶ لا³⁹⁷ لا³⁹⁸ لا³⁹⁹ لا⁴⁰⁰ لا⁴⁰¹ لا⁴⁰² لا⁴⁰³ لا⁴⁰⁴ لا⁴⁰⁵ لا⁴⁰⁶ لا⁴⁰⁷ لا⁴⁰⁸ لا⁴⁰⁹ لا⁴¹⁰ لا⁴¹¹ لا⁴¹² لا⁴¹³ لا⁴¹⁴ لا⁴¹⁵ لا⁴¹⁶ لا⁴¹⁷ لا⁴¹⁸ لا⁴¹⁹ لا⁴²⁰ لا⁴²¹ لا⁴²² لا⁴²³ لا⁴²⁴ لا⁴²⁵ لا⁴²⁶ لا⁴²⁷ لا⁴²⁸ لا⁴²⁹ لا⁴³⁰ لا⁴³¹ لا⁴³² لا⁴³³ لا⁴³⁴ لا⁴³⁵ لا⁴³⁶ لا⁴³⁷ لا⁴³⁸ لا⁴³⁹ لا⁴⁴⁰ لا⁴⁴¹ لا⁴⁴² لا⁴⁴³ لا⁴⁴⁴ لا⁴⁴⁵ لا⁴⁴⁶ لا⁴⁴⁷ لا⁴⁴⁸ لا⁴⁴⁹ لا⁴⁵⁰ لا⁴⁵¹ لا⁴⁵² لا⁴⁵³ لا⁴⁵⁴ لا⁴⁵⁵ لا⁴⁵⁶ لا⁴⁵⁷ لا⁴⁵⁸ لا⁴⁵⁹ لا⁴⁶⁰ لا⁴⁶¹ لا⁴⁶² لا⁴⁶³ لا⁴⁶⁴ لا⁴⁶⁵ لا⁴⁶⁶ لا⁴⁶⁷ لا⁴⁶⁸ لا⁴⁶⁹ لا⁴⁷⁰ لا⁴⁷¹ لا⁴⁷² لا⁴⁷³ لا⁴⁷⁴ لا⁴⁷⁵ لا⁴⁷⁶ لا⁴⁷⁷ لا⁴⁷⁸ لا⁴⁷⁹ لا⁴⁸⁰ لا⁴⁸¹ لا⁴⁸² لا⁴⁸³ لا⁴⁸⁴ لا⁴⁸⁵ لا⁴⁸⁶ لا⁴⁸⁷ لا⁴⁸⁸ لا⁴⁸⁹ لا⁴⁹⁰ لا⁴⁹¹ لا⁴⁹² لا⁴⁹³ لا⁴⁹⁴ لا⁴⁹⁵ لا⁴⁹⁶ لا⁴⁹⁷ لا⁴⁹⁸ لا⁴⁹⁹ لا⁵⁰⁰ لا⁵⁰¹ لا⁵⁰² لا⁵⁰³ لا⁵⁰⁴ لا⁵⁰⁵ لا⁵⁰⁶ لا⁵⁰⁷ لا⁵⁰⁸ لا⁵⁰⁹ لا⁵¹⁰ لا⁵¹¹ لا⁵¹² لا⁵¹³ لا⁵¹⁴ لا⁵¹⁵ لا⁵¹⁶ لا⁵¹⁷ لا⁵¹⁸ لا⁵¹⁹ لا⁵²⁰ لا⁵²¹ لا⁵²² لا⁵²³ لا⁵²⁴ لا⁵²⁵ لا⁵²⁶ لا⁵²⁷ لا⁵²⁸ لا⁵²⁹ لا⁵³⁰ لا⁵³¹ لا⁵³² لا⁵³³ لا⁵³⁴ لا⁵³⁵ لا⁵³⁶ لا⁵³⁷ لا⁵³⁸ لا⁵³⁹ لا⁵⁴⁰ لا⁵⁴¹ لا⁵⁴² لا⁵⁴³ لا⁵⁴⁴ لا⁵⁴⁵ لا⁵⁴⁶ لا⁵⁴⁷ لا⁵⁴⁸ لا⁵⁴⁹ لا⁵⁵⁰ لا⁵⁵¹ لا⁵⁵² لا⁵⁵³ لا⁵⁵⁴ لا⁵⁵⁵ لا⁵⁵⁶ لا⁵⁵⁷ لا⁵⁵⁸ لا⁵⁵⁹ لا⁵⁶⁰ لا⁵⁶¹ لا⁵⁶² لا⁵⁶³ لا⁵⁶⁴ لا⁵⁶⁵ لا⁵⁶⁶ لا⁵⁶⁷ لا⁵⁶⁸ لا⁵⁶⁹ لا⁵⁷⁰ لا⁵⁷¹ لا⁵⁷² لا⁵⁷³ لا⁵⁷⁴ لا⁵⁷⁵ لا⁵⁷⁶ لا⁵⁷⁷ لا⁵⁷⁸ لا⁵⁷⁹ لا⁵⁸⁰ لا⁵⁸¹ لا⁵⁸² لا⁵⁸³ لا⁵⁸⁴ لا⁵⁸⁵ لا⁵⁸⁶ لا⁵⁸⁷ لا⁵⁸⁸ لا⁵⁸⁹ لا⁵⁹⁰ لا⁵⁹¹ لا⁵⁹² لا⁵⁹³ لا⁵⁹⁴ لا⁵⁹⁵ لا⁵⁹⁶ لا⁵⁹⁷ لا⁵⁹⁸ لا⁵⁹⁹ لا⁶⁰⁰ لا⁶⁰¹ لا⁶⁰² لا⁶⁰³ لا⁶⁰⁴ لا⁶⁰⁵ لا⁶⁰⁶ لا⁶⁰⁷ لا⁶⁰⁸ لا⁶⁰⁹ لا⁶¹⁰ لا⁶¹¹ لا⁶¹² لا⁶¹³ لا⁶¹⁴ لا⁶¹⁵ لا⁶¹⁶ لا⁶¹⁷ لا⁶¹⁸ لا⁶¹⁹ لا⁶²⁰ لا⁶²¹ لا⁶²² لا⁶²³ لا⁶²⁴ لا⁶²⁵ لا⁶²⁶ لا⁶²⁷ لا⁶²⁸ لا⁶²⁹ لا⁶³⁰ لا⁶³¹ لا⁶³² لا⁶³³ لا⁶³⁴ لا⁶³⁵ لا⁶³⁶ لا⁶³⁷ لا⁶³⁸ لا⁶³⁹ لا⁶⁴⁰ لا⁶⁴¹ لا⁶⁴² لا⁶⁴³ لا⁶⁴⁴ لا⁶⁴⁵ لا⁶⁴⁶ لا⁶⁴⁷ لا⁶⁴⁸ لا⁶⁴⁹ لا⁶⁵⁰ لا⁶⁵¹ لا⁶⁵² لا⁶⁵³ لا⁶⁵⁴ لا⁶⁵⁵ لا⁶⁵⁶ لا⁶⁵⁷ لا⁶⁵⁸ لا⁶⁵⁹ لا⁶⁶⁰ لا⁶⁶¹ لا⁶⁶² لا⁶⁶³ لا⁶⁶⁴ لا⁶⁶⁵ لا⁶⁶⁶ لا⁶⁶⁷ لا⁶⁶⁸ لا⁶⁶⁹ لا⁶⁷⁰ لا⁶⁷¹ لا⁶⁷² لا⁶⁷³ لا⁶⁷⁴ لا⁶⁷⁵ لا⁶⁷⁶ لا⁶⁷⁷ لا⁶⁷⁸ لا⁶⁷⁹ لا⁶⁸⁰ لا⁶⁸¹ لا⁶⁸² لا⁶⁸³ لا⁶⁸⁴ لا⁶⁸⁵ لا⁶⁸⁶ لا⁶⁸⁷ لا⁶⁸⁸ لا⁶⁸⁹ لا⁶⁹⁰ لا⁶⁹¹ لا⁶⁹² لا⁶⁹³ لا⁶⁹⁴ لا⁶⁹⁵ لا⁶⁹⁶ لا⁶⁹⁷ لا⁶⁹⁸ لا⁶⁹⁹ لا⁷⁰⁰ لا⁷⁰¹ لا⁷⁰² لا⁷⁰³ لا⁷⁰⁴ لا⁷⁰⁵ لا⁷⁰⁶ لا⁷⁰⁷ لا⁷⁰⁸ لا⁷⁰⁹ لا⁷¹⁰ لا⁷¹¹ لا⁷¹² لا⁷¹³ لا⁷¹⁴ لا⁷¹⁵ لا⁷¹⁶ لا⁷¹⁷ لا⁷¹⁸ لا⁷¹⁹ لا⁷²⁰ لا⁷²¹ لا⁷²² لا⁷²³ لا⁷²⁴ لا⁷²⁵ لا⁷²⁶ لا⁷²⁷ لا⁷²⁸ لا⁷²⁹ لا⁷³⁰ لا⁷³¹ لا⁷³² لا⁷³³ لا⁷³⁴ لا⁷³⁵ لا⁷³⁶ لا⁷³⁷ لا⁷³⁸ لا⁷³⁹ لا⁷⁴⁰ لا⁷⁴¹ لا⁷⁴² لا⁷⁴³ لا⁷⁴⁴ لا⁷⁴⁵ لا⁷⁴⁶ لا⁷⁴⁷ لا⁷⁴⁸ لا⁷⁴⁹ لا⁷⁵⁰ لا⁷⁵¹ لا⁷⁵² لا⁷⁵³ لا⁷⁵⁴ لا⁷⁵⁵ لا⁷⁵⁶ لا⁷⁵⁷ لا⁷⁵⁸ لا⁷⁵⁹ لا⁷⁶⁰ لا⁷⁶¹ لا⁷⁶² لا⁷⁶³ لا⁷⁶⁴ لا⁷⁶⁵ لا⁷⁶⁶ لا⁷⁶⁷ لا⁷⁶⁸ لا⁷⁶⁹ لا⁷⁷⁰ لا⁷⁷¹ لا⁷⁷² لا⁷⁷³ لا⁷⁷⁴ لا⁷⁷⁵ لا⁷⁷⁶ لا⁷⁷⁷ لا⁷⁷⁸ لا⁷⁷⁹ لا⁷⁸⁰ لا⁷⁸¹ لا⁷⁸² لا⁷⁸³ لا⁷⁸⁴ لا⁷⁸⁵ لا⁷⁸⁶ لا⁷⁸⁷ لا⁷⁸⁸ لا⁷⁸⁹ لا⁷⁹⁰ لا⁷⁹¹ لا⁷⁹² لا⁷⁹³ لا⁷⁹⁴ لا⁷⁹⁵ لا⁷⁹⁶ لا⁷⁹⁷ لا⁷⁹⁸ لا⁷⁹⁹ لا⁸⁰⁰ لا⁸⁰¹ لا⁸⁰² لا⁸⁰³ لا⁸⁰⁴ لا⁸⁰⁵ لا⁸⁰⁶ لا⁸⁰⁷ لا⁸⁰⁸ لا⁸⁰⁹ لا⁸¹⁰ لا⁸¹¹ لا⁸¹² لا⁸¹³ لا⁸¹⁴ لا⁸¹⁵ لا⁸¹⁶ لا⁸¹⁷ لا⁸¹⁸ لا⁸¹⁹ لا⁸²⁰ لا⁸²¹ لا⁸²² لا⁸²³ لا⁸²⁴ لا⁸²⁵ لا⁸²⁶ لا⁸²⁷ لا⁸²⁸ لا⁸²⁹ لا⁸³⁰ لا⁸³¹ لا⁸³² لا⁸³³ لا⁸³⁴ لا⁸³⁵ لا⁸³⁶ لا⁸³⁷ لا⁸³⁸ لا⁸³⁹ لا⁸⁴⁰ لا⁸⁴¹ لا⁸⁴² لا⁸⁴³ لا⁸⁴⁴ لا⁸⁴⁵ لا⁸⁴⁶ لا⁸⁴⁷ لا⁸⁴⁸ لا⁸⁴⁹ لا⁸⁵⁰ لا⁸⁵¹ لا⁸⁵² لا⁸⁵³ لا⁸⁵⁴ لا⁸⁵⁵ لا⁸⁵⁶ لا⁸⁵⁷ لا⁸⁵⁸ لا⁸⁵⁹ لا⁸⁶⁰ لا⁸⁶¹ لا⁸⁶² لا⁸⁶³ لا⁸⁶⁴ لا⁸⁶⁵ لا⁸⁶⁶ لا⁸⁶⁷ لا⁸⁶⁸ لا⁸⁶⁹ لا⁸⁷⁰ لا⁸⁷¹ لا⁸⁷² لا⁸⁷³ لا⁸⁷⁴ لا⁸⁷⁵ لا⁸⁷⁶ لا⁸⁷⁷ لا⁸⁷⁸ لا⁸⁷⁹ لا⁸⁸⁰ لا⁸⁸¹ لا⁸⁸² لا⁸⁸³ لا⁸⁸⁴ لا⁸⁸⁵ لا⁸⁸⁶ لا⁸⁸⁷ لا⁸⁸⁸ لا⁸⁸⁹ لا⁸⁹⁰ لا⁸⁹¹ لا⁸⁹² لا⁸⁹³ لا⁸⁹⁴ لا⁸⁹⁵ لا⁸⁹⁶ لا⁸⁹⁷ لا⁸⁹⁸ لا⁸⁹⁹ لا⁹⁰⁰ لا⁹⁰¹ لا⁹⁰² لا⁹⁰³ لا⁹⁰⁴ لا⁹⁰⁵ لا⁹⁰⁶ لا⁹⁰⁷ لا⁹⁰⁸ لا⁹⁰⁹ لا⁹¹⁰ لا⁹¹¹ لا⁹¹² لا⁹¹³ لا⁹¹⁴ لا⁹¹⁵ لا⁹¹⁶ لا⁹¹⁷ لا⁹¹⁸ لا⁹¹⁹ لا⁹²⁰ لا⁹²¹ لا⁹²² لا⁹²³ لا⁹²⁴ لا⁹²⁵ لا⁹²⁶ لا⁹²⁷ لا⁹²⁸ لا⁹²⁹ لا⁹³⁰ لا⁹³¹ لا⁹³² لا⁹³³ لا⁹³⁴ لا⁹³⁵ لا⁹³⁶ لا⁹³⁷ لا⁹³⁸ لا⁹³⁹ لا⁹⁴⁰ لا⁹⁴¹ لا⁹⁴² لا⁹⁴³ لا⁹⁴⁴ لا⁹⁴⁵ لا⁹⁴⁶ لا⁹⁴⁷ لا⁹⁴⁸ لا⁹⁴⁹ لا⁹⁵⁰ لا⁹⁵¹ لا⁹⁵² لا⁹⁵³ لا⁹⁵⁴ لا⁹⁵⁵ لا⁹⁵⁶ لا⁹⁵⁷ لا⁹⁵⁸ لا⁹⁵⁹ لا⁹⁶⁰ لا⁹⁶¹ لا⁹⁶² لا⁹⁶³ لا⁹⁶⁴ لا⁹⁶⁵ لا⁹⁶⁶ لا⁹⁶⁷ لا⁹⁶⁸ لا⁹⁶⁹ لا⁹⁷⁰ لا⁹⁷¹ لا⁹⁷² لا⁹⁷³ لا⁹⁷⁴ لا⁹⁷⁵ لا⁹⁷⁶ لا⁹⁷⁷ لا⁹⁷⁸ لا⁹⁷⁹ لا⁹⁸⁰ لا⁹⁸¹ لا⁹⁸² لا⁹⁸³ لا⁹⁸⁴ لا⁹⁸⁵ لا⁹⁸⁶ لا⁹⁸⁷ لا⁹⁸⁸ لا⁹⁸⁹ لا⁹⁹⁰ لا⁹⁹¹ لا⁹⁹² لا⁹⁹³ لا⁹⁹⁴ لا⁹⁹⁵ لا⁹⁹⁶ لا⁹⁹⁷ لا⁹⁹⁸ لا⁹⁹⁹ لا¹⁰⁰⁰

ما في الفرق قصد احضار الفقهاء لدراسة مشاكل شديدة في قضايا
تلك الناحية فمن نعمة من مزايا الفرق انهم يدرسونها بحكمه قضائية³
في المادة 77 من قانون المحاكم الصادر في سنة 1979 فمما
قد حصل من موضوع عندما يصعب حصول الفرق في تلك الناحية محكمة القضاء
الاداري³

عسى الرعم من ان قدر ان يحل لار به بخرج حولا صافره و صافره
لا يبري فيها روح و حده و لا يصفها ب صبر صبر و ب صبرين موحد و حيد لو
بدر الخرج نحر هي التي قد هذه النكه لان من ضاها الااءه لند التروعيه
و لند بان بعمر عسى ان حال قد بان هذه النحل ضمن خطيره عرا بان خاصه
لرفاهه محكمة القضاء الاداري

1985

(2) د. محمود محمد حنايف: للروح الساقط، ص 307.

(3) و بعضا الخطيب للربع الثاني ص 74

رسالة ماجستير كلية العلوم جامعة بغداد 1984 ص 142 وما بعدها

باعتبار أن التكاليف المتغيرة تتغير مع حجم الإنتاج، فإن التكاليف المتغيرة يمكن تقسيمها إلى تكاليف متغيرة متغيرة وتكاليف متغيرة ثابتة.

107 1083

3. الأثر القانوني للقرار الإداري السلبي

القرار الإداري السلبي هو قرار لا يترتب عليه إنشاء مركز قانوني أو تعديلها أو إلغائها بكمسب لمخالفين لها حقوق أو يترتبون بوجبات أو يكتفي أن يقرر مصالح لأفراد أو يؤثر على مصالحهم بطريقة ما في الحال و الاستقبال¹

والأثر القانوني للقرار الإداري يتجسد في:

1- إنشاء مركز قانوني أكثر أو أقل أو تعديل أكثر أو أقل (مرفوع أو بقاء أكثر الفصل من الوظيفة)

2- تقرير حق حرود معين بدمه أو لأفراد معينين بدمهم أو تقرير التزام عليهم ومثاله التصريح لشخص بعمل صلاح

3- لا يترتب على القرار التبريد على أفراد سواء كان أو تقرير التزام أو بقاء بكمسب أو يقرر مصالح لأفراد أو يؤثر على الأوضاع بقرارهم أو يقرر في جميع خصمه عامة أو في محيط خصمه في بكمسب أو في خصمه

(1) و التوجيه على الصيغ الترخيصية

(2) و محمد هادي هادي الترخيص السابق من 17 وما بعدها

و نقلت على الصيغة الأخيرة هو الإداري فالأصل أنه لا يترتب عليه أثر قانوني بل مثله التسمية بالإنشاء من قبل معين من قبل الإداري رغم ذلك أن يكون جزء يؤثر على حقوق الوظائف التنفيذية كالملازم

Vodel et De volve op cit p 24, De volve op cit p 14

و إنشاء مركز قانوني أكثر أو أقل أو تعديل أكثر أو أقل (مرفوع أو بقاء أكثر الفصل من الوظيفة)

2- تقرير حق حرود معين بدمه أو لأفراد معينين بدمهم أو تقرير التزام عليهم ومثاله التصريح لشخص بعمل صلاح

3- لا يترتب على القرار التبريد على أفراد سواء كان أو تقرير التزام أو بقاء بكمسب أو يقرر مصالح لأفراد أو يؤثر على الأوضاع بقرارهم أو يقرر في جميع خصمه عامة أو في محيط خصمه في بكمسب أو في خصمه

1999 - 1998

بذلك عامية اللغة في حوار - نمر - الصبيته بغير قرابة غير مؤثرة
تحتل بل حوار منفعه وعبء لا حول دون اعني و منحها في كل وقت

۱۔ ہر بعض لفظ کے نو حوالہ نامی توضیح مفہوم بعد میں "المصطفیٰ" لغوی
 قیاساً متعدد۔ امر، ب، السببہ، حدث، ہر، قیاساً، بعد، التوضیح، لغوی، ورنہ
 ہر بعض صیح لفظی نہ ہو گا۔ سببہ کے معنی "و" "بظن" "لا" "و" "ہر" "ا" "جدا" و
 علی "ترجمہ" میں۔ "مظنہ" "تدقیقہ" "نی" "مژ" "ہر" "ب" "س" "یہا" "لا" "بعد" "توضیح
 لغوی" "قصد" "عدم" "صح" "امری" "میں" "ملا" "ی"۔ "توضیح" "لغوی" "معانی" "امری" "میں
 "ن" "بہم" "و" "کی" "ترجمہ" "میں"۔ "ب" "ی"۔ "ہر" "ب" "بعد" "ہر"۔ "ب"۔ "ار" "ہ" "ما" "میں" "میں
 "ار" "ہ" "ب" "بعد" "یہا" "توضیح" "لغوی" "کی" "ما" "ہو" "عہ" "میں" "وہ" "بہم"

الذي يحل بعد ما يحد بالاعصار به ر كات لعاده لعنه في الصلوات

— 1991 12 4 — 41 —

[illegible]

በዚህ ሪፖርት ውስጥ የተጠቀሱት ስራዎች በደረሰው ስኬት ምን ያህል ጥሩ እንደሆነ በተመለከተ ማስረጃ አይሰጡም፡፡

276 د. محمود علمي المرحوم السابق ص 276

4. حسینی درویش (الرابع المسافر) ص: 542.

[illegible]

میں نے اس کے لئے ایک اور تبدیلی کی ہے۔ ۱۶ شرائط و مقتضیات کے تحت، تاریخ ۱۴۷

2-2

نسبتہ لا بد حاوی ہے۔ الامر خلاف ذلک نہ ہوگا۔ اُمایوں کو جب صدر فرار
میں ہوگا، وہاں علی السطحہ لائحہ صدر و محکم اُمایوں وغیرہ مناسبتاً
الار و عن اصدار و بعد ذلک بصریہ۔ اربا سبب بھی اُمایوں سے¹

و تصدیق کی ذلک سے جس کے عبات اُمایوں کو لار و صدر
فرار سے اس سے سبب اُمایوں سے لار و صدر سے سبب
صدر فرار سے بعد ہو الاخر بصریہ و رب سبب اُمایوں سے کہ سبب
ذلک میں حکم محکمہ لار سے القاب بصریہ صدر ہے 27 2 1979
فصلی ہاں نور لار سے سبب سبب رخصت منج سبب بصریہ لار سے لار سے
نہ لا ہوگا۔ رخصت بصریہ سبب سبب اُمایوں سے²

و ہو ما کہ حکم محکمہ انصاف الار و عن 23 11 1991
ذلک سے لار سے لار سے سبب لار سے سبب اُمایوں و سبب
سبب ہے سبب اُمایوں و سبب لار سے 7 سبب 3 سبب
محکمہ سبب لار سے لار سے³ و سبب اُمایوں سے سبب لار سے
و سبب اُمایوں سے لار سے سبب اُمایوں سے لار سے
سبب اُمایوں سے لار سے سبب اُمایوں سے لار سے
سبب اُمایوں سے لار سے سبب اُمایوں سے لار سے
سبب اُمایوں سے لار سے سبب اُمایوں سے لار سے
سبب اُمایوں سے لار سے سبب اُمایوں سے لار سے

و لار سے لار سے لار سے لار سے لار سے لار سے
سبب اُمایوں سے لار سے سبب اُمایوں سے لار سے

(1) و سبب اُمایوں سے لار سے 543

(2) حکم محکمہ لار سے 542

(3) فرما لار سے 91/91 و 91/23 11 1991 (عبر منور)

[illegible]

1
 القدر في الحقيقة من غير أن يكون له في ذلك شيء من حقيقة الله في ذاته
 2
 3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17
 18
 19
 20
 21
 22
 23
 24
 25
 26
 27
 28
 29
 30
 31
 32
 33
 34
 35
 36
 37
 38
 39
 40
 41
 42
 43
 44
 45
 46
 47
 48
 49
 50
 51
 52
 53
 54
 55
 56
 57
 58
 59
 60
 61
 62
 63
 64
 65
 66
 67
 68
 69
 70
 71
 72
 73
 74
 75
 76
 77
 78
 79
 80
 81
 82
 83
 84
 85
 86
 87
 88
 89
 90
 91
 92
 93
 94
 95
 96
 97
 98
 99
 100
 101
 102
 103
 104
 105
 106
 107
 108
 109
 110
 111
 112
 113
 114
 115
 116
 117
 118
 119
 120
 121
 122
 123
 124
 125
 126
 127
 128
 129
 130
 131
 132
 133
 134
 135
 136
 137
 138
 139
 140
 141
 142
 143
 144
 145
 146
 147
 148
 149
 150
 151
 152
 153
 154
 155
 156
 157
 158
 159
 160
 161
 162
 163
 164
 165
 166
 167
 168
 169
 170
 171
 172
 173
 174
 175
 176
 177
 178
 179
 180
 181
 182
 183
 184
 185
 186
 187
 188
 189
 190
 191
 192
 193
 194
 195
 196
 197
 198
 199
 200
 201
 202
 203
 204
 205
 206
 207
 208
 209
 210
 211
 212
 213
 214
 215
 216
 217
 218
 219
 220
 221
 222
 223
 224
 225
 226
 227
 228
 229
 230
 231
 232
 233
 234
 235
 236
 237
 238
 239
 240
 241
 242
 243
 244
 245
 246
 247
 248
 249
 250
 251
 252
 253
 254
 255
 256
 257
 258
 259
 260
 261
 262
 263
 264
 265
 266
 267
 268
 269
 270
 271
 272
 273
 274
 275
 276
 277
 278
 279
 280
 281
 282
 283
 284
 285
 286
 287
 288
 289
 290
 291
 292
 293
 294
 295
 296
 297
 298
 299
 300
 301
 302
 303
 304
 305
 306
 307
 308
 309
 310
 311
 312
 313
 314
 315
 316
 317
 318
 319
 320
 321
 322
 323
 324
 325
 326
 327
 328
 329
 330
 331
 332
 333
 334
 335
 336
 337
 338
 339
 340
 341
 342
 343
 344
 345
 346
 347
 348
 349
 350
 351
 352
 353
 354
 355
 356
 357
 358
 359
 360
 361
 362
 363
 364
 365
 366
 367
 368
 369
 370
 371
 372
 373
 374
 375
 376
 377
 378
 379
 380
 381
 382
 383
 384
 385
 386
 387
 388
 389
 390
 391
 392
 393
 394
 395
 396
 397
 398
 399
 400
 401
 402
 403
 404
 405
 406
 407
 408
 409
 410
 411
 412
 413
 414
 415
 416
 417
 418
 419
 420
 421
 422
 423
 424
 425
 426
 427
 428
 429
 430
 431
 432
 433
 434
 435
 436
 437
 438
 439
 440
 441
 442
 443
 444
 445
 446
 447
 448
 449
 450
 451
 452
 453
 454
 455
 456
 457
 458
 459
 460
 461
 462
 463
 464
 465
 466
 467
 468
 469
 470
 471
 472
 473
 474
 475
 476
 477
 478
 479
 480
 481
 482
 483
 484
 485
 486
 487
 488
 489
 490
 491
 492
 493
 494
 495
 496
 497
 498
 499
 500
 501
 502
 503
 504
 505
 506
 507
 508
 509
 510
 511
 512
 513
 514
 515
 516
 517
 518
 519
 520
 521
 522
 523

ثانياً ، تمييز القرار الإداري السلبي عن بعض القرارات الإدارية الأخرى

إن كان القرار الإداري سلبياً بتمييز عن القرار الإداري الإيجابي بأنه لا ينعقد شكلاً خارجياً معينا يدل عليه في حين أن القرار الإيجابي يظهر مبرراً معبراً عن إرادة الإدارة موضوعه فإن عكاري من القرار الإداري السلبي والقرار الإداري الإيجابي قد يندرج كثيرًا تحت نفس القرار في موقف سلب من إرادة العمل بالكتاب كما أن القرار الإداري سلبياً بتمييز كذلك عن القرار المقدم وهذا ما سبراه تباعاً

أ. التمييز بين القرار الإداري السلبي والقرار الإداري الإيجابي،

إن المقصود بالقرار الإداري الإيجابي هو القرار الذي يوضح لدى الإدارة إرادة بالفتح أو التمتع فيصبح موقعه الإيجابي ، انحصار

هذا القرار الإداري الإيجابي هو أن ينعقد لهذا الإجراء يكون حقيقياً وإنشائي يظهر في هذه القرارات به إرادة في حدث شرطي أو في بعض المظاهر الخارجية بأن سلكه وهذا ما يميز عنه إحصاءه ، انحصار إرادته من قبل الإدارة ومن أمثلة هذه القرارات قرارات منح ترخيص بفتح محل أو قرار الترخيص في لوائح المصارف وقرارات منح إجازة في طرق عام

1 - مقرر في الفقه الإداري ، ج 1 ، ص 241

2 - مقرر في الفقه الإداري ، ج 1 ، ص 241

3 - مقرر في الفقه الإداري ، ج 1 ، ص 241

[illegible]

- (1) د. طهبة الجوهرة: الترمذ المسائل ص 64
- (2) د. محمود طهري: الفقه الشافعي: الترمذ المسائل ص 143
- (3) د. عارف فيصل جهدي: الترمذ المسائل ص 67
- (4) د. فاضل صالح عاقل: الترمذ المسائل ص 116

1991 على (ال) القبول التي يجرى فيها على اللغات هي
أولا تمت النظر ويمكن بالتعامل اللغات تدريجياً بالمعاملة التي ارتكبا
تبدأ الأمر ويمكن بالتعامل اللغات تدريجياً بالمعاملة التي ارتكبا.

لعمري ان السبب والامر ان لا يحسنه لان طبعه امر ان لا يسيء لغيره عن
 جرح من لعمري ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 لعمري ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 من امكانه سحب الامر لان في السبب و طبعه ان لا يسيء لغيره
 كذا خلاف حال الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم
 بغيره لغيره و طبعه ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم
 لعمري ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في

2. التمييز بين القرار الاداري السلي والقرار الاداري الصمى.

- ان التمييز بين الامر لان في السبب و طبعه ان لا يسيء لغيره
 انما هو من حيث ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم
 ذكره في الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في

- ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في

1- ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 117- ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 2- ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 25- ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 2- ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 (3) ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في
 ان الامر ان لا يسيء لغيره لاجل حقها بعد اتصال عن ما تقدم ذكره في

المصاحبة والتمريض لا يرد به خلافات متعددة نقل أهمها - (1) أن
 يجوز تحببه قطعه + غير محو - تحببه عادويه بعد انتهاء مدة
 طلع بها + كتاب الحكم درجة كتاب + مثالي لا يجوز الطعن بها
 في حق - التمريض لا يرد به يمكن الطعن بها مع كتابها نوع من
 هو شيء التمريض لا يجوز طلع بمرر سطيني رعه انتهاء مدة
 الطعن بحدود غير مباشرة بمسألة طلع بمرر عروق مسند إليه
 + مسند من دست + يوجد خلافات حرج من الأحكام العمدية
 + التمريض لا يرد به فاسد بعد - فاسد محكمنا + جهدها لعدم

لا يمكن الاعتماد عليه في كل وقت

وبهذا الأخير من التعبير من التمريض التمريض + التمريض التمريض
 - التمريض التمريض له سعة + رد الإدارة واحدة + بعد فرصة تعاون م التمريض
 التمريض عدل بصرفات الإدارة بها التحبب من حدة

بلا حظ عن هذا القول أنه صحيح في شبه الثاني التمريض التمريض + ما شفه
 لا يرد به من التمريض ك - يزيد بالتمريض التمريض التمريض لا يرد به الأخير
 سعة فيه رد الإدارة في خلاف أحكام عادويه + السطة مبنوكة للإدارة

وهذا خلاف حقيقة حيث - صحيح - كل قرار سني هو غير صميمي
 لا - من التمريض الأخير هو - أن مقصود بالتمريض التمريض
 (Imphicite) بها من التمريض من سكون دون فصاح + صبح من جانب
 لا يرد به موجه مسألة معينة + بديل عن + جوده م العقل بحاسي بصد. عن
 السطة لا يرد به التحبب + من سكونها + مساعها عن خلاف رادها بحدود هذه
 المسألة¹

(1) د عبد قيس بيجو، مرجع سبق ذكره، 44-45

و ينال عن التمتع بالحق في لاد رة يعني حد الاستحسان في وطئه ما عهد
 دئير رفض متعدد الآخر لها ما ينش عن سكوت لاد رة هذه ببطون عن حالة
 الاستعانة و النظم هذا سكوت لاد رة خلال مدة محددة عن حالة تلك الاستعانة
 فإن دلت على قبولها ما يكونها عن حالة تنظيم قايه يعني رفضها له

و بعد صواب محكمة قضاء لاد رة نصريه كند لخصيه في توضيح
 لموارد من التمرير لخصي و التمرير نسبي في حكمها لذي رفض من التمرير
 لخصي هو ما نصت عليه المادة 221 من قانون رقم (55) لسنة 1972 و التي
 تقول ان ميقات رفع الدعوى التي محكمة فيما يخص بطلبات الانهاء يكون يوما من
 تاريخ النشر لقرار و لا عدد لقرار بالرفض و حيث ان يكون ممسك و يقدر قوت
 من يوم عن بعده تنظيم دول و حيث انه التغيرات الخاصة بمناه رفضه
 و يكون ميقات رفع الدعوى بالتنظيم بالتمرير الخاص بالتنظيم من يوم المذكور.

ما التمرير نسبي فهو ما نصت عليه المادة (8) من قانون رقم (55) لسنة
 1959 و المادة (10) من قانون رقم 47 لسنة 1972 و التي جاء فيها انه التمرير
 في حكم التمرير لاد رة رفض التغيرات لاد رة و مناعها عن تعذر قرار كان
 من لو حيث عليها تعذر و هي التمرير و التوقيع و هكذا يبدو من خلال لخصي
 المتقدم ان التمرير لخصيه لكن تنظيم لاد رة يكون هناك قرار صادر من
 جهة معينة و يصح من صاحب ان من هذا التمرير و يكون الادارة عن الاحاد
 عن تنظيمه بعد مضي سنة يوم من تاريخ تنظيم يقدر لغة قرار حكمي بالرفض
 ما فيما يقدر بالقرار نسبي في نفس لذي قايه يستخلص من مناع لاد رة
 عن صدر قرار دول شره مدة محددة عكس حالة التمرير لخصي لذي حدد
 النص الأول في المدة بستان يوماً¹

1 - منه مقتبس من لاد رة نسبي، رقم 24 و 19 و 15 و 1965 و 1966 و 1967 و 1968
 - من مقتبس من 280 - 281

قد يمكن سحب عني حكم نسائي لا يلاحظ في عرو و من خلال
 خصوص قانون مجلس شورى الدولة تعديل قانون مصر المادة (24) من قانون مجلس
 الدولة الحصري رقم 47 لسنة 1972 على خصوص القبريين او (ر) من
 مادة (7) نائباً ليس هناك بالمرور ثلاثين يوماً على عدم تمتد في النظام و
 رفضه بمرر النظام خلف من مدم محكمة قضاء لا يرى بعد سنين يوماً من انتهاء
 الثلاث يوماً المذكورة في هذه الحالة يكون يصدر عرو نصفي

من مصر المادة 101 من قانون مجلس الدولة المحصور فهو يخاص مصر المادة
 (7) نائباً هـ (3) من قانون مجلس شورى الدولة لمعدل التي تحت رفض
 يوصف في رد بر الدولة و القضاء بعدم اء مساعدة على حذر عرو ر كال من هو تحت
 بعدد قانون عرو د ب ا ح ا خلف فيه وهذا يكون يصدر عرو النصفي
 لدى لا ينفذ خلف فيه بعدد معدوم و ك ان هذا النص قد فرغ من محو و في
 المادة (7) نائباً و ا من قانون مجلس شورى الدولة تعديل في شرط النظام
 لوجوب من خلف ب ا ح عرو د ب ا ح ا خلف فيه وهذا يكون ليس يوماً
 المذكورة في المادة السابقة

وهنا ك ان حرو ناصح الاسماء نفسها عرو النصفي و عرو و عدم بعد
 الخلف فيه بعدد نفسه لانه من عرو ب لا يرى لمستمرة في عرو خلف بها في
 كل وقت ومع استمرار الاداء على هذه الامتاع في كل وقت بعد انهاء

وهنا عدم نصح عرو نصفي لا يكون ما به بعدد قانون احلا
 منصوص بمرر على الخصاص لعدمه من لافراد و لا يكون لا يرى على حانه هذه
 لخصاص قد يكون بعدد رفض اء قبول بها حسب بعض عبة القانون عرو عرو
 ك ان بعد التعدد بمرر على طيبات لافراد رجة اشهر و حنايا شهريين و لا يكون
 بصدد قرار صمني¹

و قرار تطليق من المدعى الآخر وبسبب ما ذكره بعض من - لقرار الصمتي معروض واقعة معينة⁽¹⁾.

في حين نجد - قرار تطليق بعض المدعى فيه لآخر لا أحد من المدعى معروض واقعة التي من قرار - تصفية يكون سببها تحديد المدعى فيها و حيث تخلف خلال تلك مدة قبل بدء التصفية و سببها لا خلال تلك مدة وقد التزم لا أحد في قرار - تصفية من يجوز تخلف عنها في كل وقت

3. التمييز بين القرار الإداري الطليقي والقرار الإداري المردود

في باب قضاء مسائل عدم بطلان مقرر يصح فقرة الأقدم وبغير التمسك لأي من من السجل صحت الأقدم ثم سبب بعد ذلك قضاء آخر و يرد هذا لا صحت كمر فيما بعد في الأحكام عكسه⁽²⁾

وعلى العموم فالمراد بالمراد عدم هو قرار - من لا يكون له من المدعى وهو غير مرسوم للأمر و لا يرد على هذا سبب - يصحح التمسك فيه بالتصديق القرار صحيح فهو من حيث عدم الاحتياج من الأقدم⁽³⁾

و ان يجب فيه من الحسم ما يحويه من مقرر على ما هو قرار يولد منها من حيث ثبات القانونية⁽⁴⁾.

و ان يجب المراد من القرار بعدم بطلان من عدم التمسك به في التمسك به و حوزة في قرار - من يوصف بغير عدم الاحتياج و ليس بمقرر كمن محل

(1) د. طاهر صالح عتوي، سكوت الإدارة، طبع دمشق 1987

(2) د. طاهر صالح عتوي، طبع دمشق 1987

(3) First Forstball op cit P 353 - Raven op cit P 34

(4) د. طاهر صالح عتوي، طبع دمشق 1987

5 - د. طاهر صالح عتوي، طبع دمشق 1987 - د. طاهر صالح عتوي، طبع دمشق 1987

لغير المذكور؟ عس لا، رغم عدم نفاذ تعصده، إذ ثبت بغيره - بعدم ساعد - لغيره
الإيجابي المطلوب

ما معدوم - أنكر شبه تعصه طريق لانهاء - لا أن تعصه الدولة
لعملي بتقرر في ضبات نفاذ بغيره - لعدم رعيه تصحيح لأخره - وحمايه بهم
ولكن ليس بدعوى نفاذ خارجه من بحث - برفع من غير معام - الحكم فيها
لا يكون بالإلغاء بل بتقرير أن العمل المعدوم لم يرتب -

و حيز يلاحظ على لغيره - معدوم - به بناء مع إقرار النسي من حيث
هو، الخلف به دون تعيد بمره معيه - صافه لغيره - محنه في كل وقت

1 - د. بشار حيدر، *الدراسة العامة*، ص 350

2 - د. بشار حيدر، *الدراسة العامة*، ص 372

3 - د. محمد الحكيم العلي، *الدراسة العامة*، ص 425

(3) نظر

• Guy Braibant, *Le droit administrative français*, Deuxieme edition
1988, P250

اركان القرار الإداري وعيوبه

ويمكن تقسيم هذه الأركان إلى نوعين هما:

- وَنَحْنُ الْحَكَمَةُ بِطَلَبِ إِمَانِهِ^{١٦}

410 *Journal of Interpersonal Violence 28(3)*

3. 1950 1 13 4 8 485

شكلاً خارجياً

[illegible]

المطلب الأول

أركان القرار الإداري السلبي

القرار السلبي باعتباره مساعداً يصدر عن جهة إدارية بإسناد ما هي مبرمة به فدون أو كان بحادث دخلاً في منصفه إدارية ولكنها يصح عن إصدار منصفه بهذا السطه معاً بحيث ينفذ ركن محدد لهذا القرار ضمن حيث لا ركن إدارية و تشكليه بقرار سلبي فتمثل في الالتماع عن إصدار القرار بطلب من صدر من جهة إدارية محضه لإصدار ذلك القرار وهذا يكون بحدود ركن الاحتياط كما في الملاحظ في القرار الإداري ليس لا محض مثلاً معينا وعليه فإن ركن الشكل غير متحقق في هذا القرار

ما يلاحظه في ذلك من جهة إدارية بقرار ليس هو أن ما يلاحظ على هذا القرار من حيث كونه إدارية للأفراد وذلك هو ركن محل الفصل عن ذلك فإن القرار ليس بغيره فيه قصد لإدارة الأمر فبعد كل التقدير من المصلحة العامة وهذا ما يمثل ركن الهدف وحيث يمكن القول أن ركن المصالح في هذا القرار يمكن وجوده بكل غير صدر وهذا ما يثبت به ما

صفتی کے رکوع حد فہم بعض مائتلفہ لاء یہ صنفہ علی صدر ر عمر
المرحوم نکل منصفہ ہندار نہ عمر ر وفد ہو کر لاخصاص
کے عمر الیسوی ما رکع اکثر کے ہذا عمر ر عدہ لا سبح مع طبیعت ہد

الفراد

[illegible]

قد وایمں گل مصراع من جہہ دار بہ ہو مصراع قرار سنسے ورتے لای الجہہ
لای رہیہ قد سکو۔ غیر صحیحہ فعلًا ماضیہ۔ مگر ر ویکو۔ عمدہ تالیف اصحابیہ
مشروعاً ویکر یکے بعض لاحقین قد تصنع جہہ دار بہ عن صدر قرار بعض بدعین

(2) د. عصام النورمحيي الترميزي، *الفرع الثاني*، ص 221

3
 1965 [3]
 8-2

في اختصاصها ويرجع ذلك بكونها امتداداً مشروعاً ودائماً حتى يصحح عن لاجأه في القسمة غير مسبقة لتفترق عن التي حددتها المادة ١٠ وكذا لا يقوم لقرار السليبي في مسبق الجهة المختصة لجهة لا يملكه اختصاصه المردونه عن اتحاد غير يدخل في اختصاص الجهة الإدارية المروضة

وبما أن لها سلطة التعقيب على أعمال الجهة المروضة^١

هذا وتوجد عدة أشكال للاختصاص وهي

أ. الاختصاص الشخصي

ويقتضي تحديد أعضاء الإدارة الذين يحضرون بأمر في لقرار لا يملكه جهة إصداره من غير أن يكون على عضو الإدارة لمخصص بأمر في قرار معين ويقتضي لقرار السليبي في هذه الحالة بأمر في موظف لمخصص بأمر في قرار معين ويقتضي لقرار السليبي في هذه الحالة بأمر في موظف لمخصص عن إصدار لقرار الذي أوجب القانون إصداره

وبما أن في نظام الاختصاص الشخصي ما يميز بالتفويض حيث يفهم عضو الإدارة من اختصاصاته التي عضو في أي قرار صادر عن هذه لاختصاصات موكلة في حالة وجود لقرار القانوني الذي يسمح بذلك وعدم ذلك لا يكون التفويض له لاختصاص لا يملك عن إصدار لقرار في اختصاص لعموم ولا يكون بصدد القرار السليبي.

- ١- المادة ١٠٩ من القانون رقم ١٩٩٠-١١٩٩
 - ٢- المادة ١٠٩ من القانون رقم ١٩٩٠-١١٩٩
 - ٣- المادة ١٠٩ من القانون رقم ١٩٩٠-١١٩٩
- المادة ١٠٩ من القانون رقم ١٩٩٠-١١٩٩

وكدلت الحال في حانه ما يعرف بالحيول الذي يحصل في حانه وجود مبيع
 يحول دون ممارسته صاحب الاختصاص الاصل لاختصاصه فعند ذلك يحل وكيل
 محله بممارسة حقه من حق عوده ويحل من يحل محله⁽¹⁾
 وهذا ايضا لانحو. لهذا يمكن - يمنع على مالك و خا على وكيل حاده
 من قرارات

ب. الاختصاص الموضوعي:

يحدد في ضوء هذا الاختصاص الامر - في بحث و يحول بحاده من
 من الاختصاص لا ربحي وحده بل يمكن مبيع المصو لا في من بحاد الامر
 الذي يدخل موضوعه في اختصاصه قراراً ملئياً

ج. الاختصاص الزمني:

وتمثل فيه تحديد مدى زمني يدي به خلاله بحاد الامر في حيث يصير
 الامر - يسمي مبيع في وقت من حاده لملء لمارسته الاختصاص و مبيع
 لمصو لا في من ممارسته بل الاختصاص في وقت يفت باند اما بعد
 انتهاء وقت المبيع لا يصح عن حاد الامر بعد عملاً مشروعاً

د. الاختصاص المكاني:

وهم في من هذا الاختصاص تحديد لمدى مكانية يرخ لاد و ليس
 مباشر اختصاصه فيها فلا يجوز له تجاوز حدود ذلك لمدى هذا مبيع عن
 بحاد امر - من في حاده - لمره الكتابية بحر ذلك قرار - يجب بعد - تخلص به
 ما - كان مبيع عن بحاد امر - حاد في كونه من اختصاص موظف حر
 خارج حدود اختصاصه مكاني - مبيع يصير عملاً مشروعاً اللهم لا في حاله
 بموعدة اختصاصات تلك الجهة - مبيع حينئذ - يكون بصدور امر - من

(1) - ماعرف صالح علوي، فتنى الامري، فروع حسن، ص 154 او ميسما

وفي حالة تقديم طلب معين من قبل أحد أفراد أو جهة دائرية معينة لأحد ر
 قرار معين ورث تلك الجهة أنها جبر محضه بأحد ر مثل ذلك قرار كان عليها
 حاله مثل ذلك طلب إلى الجهة محضه بأحد ر لأن القرار جعته دون علاج
 مقدم بحسب تفسير فئته¹ فإن امتنع تلك الجهة عن حدة ذلك الطلب يكون
 بحدود قرار سني وحب لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب
 محضه بحدود وتصبح ربح ذلك عن صدر القرار أساساً فإن وحب القضاء
 بهتم إلغاء ذلك الامتناع غير المبرر²

ومن ثمر ما يقدم بخص من به لأحد ر بذكر العفو لداري لأحصائه
 وتصبح عن صدر قرار سني وحب لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب
 ولا يكون ر قرار سني معب بحدود لصاحب تلك الطلب فيه

2 - ركن الشكل في القرار السني

ر هو عدد شكل في صدر قرار سني وحب لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب
 فهي بالأصالة من هو عدد لأحصاء من حرم كصلاً لآخر ر صدر بحدود لآراء
 المحطو في صدار قرار سني وحب لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب
 النظر إليها من خلال ثلاثة أوجه وهي

- 1 ر ما في صدار قرار سني بحدود لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب
 - 2 قد لا تكون صدر قرار سني وحب لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب
- المصدر / 97 2 2 1997 (مهر منشور)
- المصدر / 168 / 97 14 5 1998 (مهر منشور)
- 3 ر ما في صدار قرار سني بحدود لآراء ما إذا كانت الجهة تقدم إليها لطلب

أ - شكل القرار في ذاته،

حيث لا يشترط شكل معين في القرار، ولا يري عدم يكون مكتوباً أو شفهياً
مربعياً أو مستطيلاً إيجابياً أو سلبياً

ب - تصنيف القرار الإداري⁽¹⁾،

وهو التمييز بينه وبين الأخرى من حيث شديداً الخطأ الحضور أو صحة من
لكيفية التي يوصل بها القرار، ثم من حيث القرار ومن خلال أنواع المذكورة⁽²⁾
القرار، غير مبرمة بسبب قرارها لا في نفس النفاذ على ذلك وقد
ما حصل في فرنسا عندما برز القانون الصادر في مايو 1979⁽³⁾ لا يري تصنيف
قرارها وحده بل في نفسه باعتدال قرارها⁽⁴⁾ بينه⁽⁵⁾
وبالأخذ به لا يمكن أن يتحقق تصنيف في القرار، فبمضي مادة ثم يتحدد
شكلاً مكتوباً على نفس القرار، فيتميز قراره بالنسبة

(1) هذا هو القرار الإداري الذي يترتب عنه آثار قانونية مباشرة على الأفراد، وهو الذي يترتب عنه آثار قانونية مباشرة على الأفراد، وهو الذي يترتب عنه آثار قانونية مباشرة على الأفراد.
(2) هذا هو القرار الإداري الذي يترتب عنه آثار قانونية مباشرة على الأفراد، وهو الذي يترتب عنه آثار قانونية مباشرة على الأفراد، وهو الذي يترتب عنه آثار قانونية مباشرة على الأفراد.
(3) القانون رقم 590 المؤرخ في 12-12-1979.
(4) انظر: Rivéro, op. cit. p. 121.
(5) انظر: Rivéro, op. cit. p. 121.

(1) Rivéro, op. cit. p. 121.
(2) Rivéro, op. cit. p. 121.
(3) Rivéro, op. cit. p. 121.
(4) Rivéro, op. cit. p. 121.
(5) Rivéro, op. cit. p. 121.

Rivéro, op. cit. p. 121

ج - الإجراءات،

فإذا كان شكل النمر، يتصل مباشرة بالحدود الخارجية، فإن هيكله الخارجي يجب أن يحاط به حتى يكون النمر، ساجداً ومبانيها صامخاً فوق الأرض. فليس الحد النمر، واحد النمر من جهة معينة؛ فصوره تصديق النمر، وليس ما هنالك من إجراءات أخرى.

وإذا كان ما تقدم هي القواعد العامة في الشكل في النمر، فإن الأمر في النمر، لا يجب أن يكون له شكل خارجي معين بل هي معتمدين على قدرتها على حركتها صامخاً لأفكار حد صلب لا بد منها. بعدم إصدار قرارها.

وإذا كان هذا هو النمر، فوجوده دائماً خارجاً لاسرط شكله معينة فيها وقد ما كده محسن أدائه بحركتي في حركته لصدور في 12 10 1956¹، حيث أن كل شكل من هذه النمر، لا يسهل إلا أن يسهل لها حركتي لا قدر، وحركتها، إلا معتمدين عليها قد ما يمكن معتمدين لآرائها في حالة قطع النمر، سلسلياً، من بطلان من لا بد من حركتها حركتي، من سبب امتناعها عن إصدار القرار².

فإن لاسرط محسن بطلان، فبعضه من النمر، ليس هو، النمر، في كل لاسرط لا بد من سبب لاسرط، لا بد من شكل خارجي لها ما، في لاسرط بطلان من، لا بد من بطلان بطلان من.

(1) النظر، في مضمون علمي، طرحه في 16/10/1956.

كما

Massimo Poulos op cit P 122

(2) - Auby et Drago op cit P 513

3 - النظر، في مضمون علمي، طرحه في 16/10/1956.

بطلان بطلان من، لا بد من بطلان بطلان من، لا بد من بطلان بطلان من.

لأنه إذا كان يجب اعتبارها كحد لقطع نافي من القرار من المذكورين فإما لأن
 هذا من حيث الشكل في كل الأحوال فإن هذا من حيث الموضوع لأن
 عدم السبب من بعد خضوع شكب وإسما تركب شكل في القرار الإداري في
 حين أن السبب ركن مستقل من كذا القرار الإداري وعليه فإنه لا يمكن القول
 مطلقا بسبب القرار السببي + القرار التصحيحي +

والمعروف حول أن الشكل بوجه عام لا يمكن ظهوره في حالة القرار السببي
 وبشكل خاص لأن هذه القرارات لا تصدر عن جهة معينة بل تصدر
 بالسلطة من بعد شكلا من شكل لتعبر عن ذلك

ثانياً، الأركان الداخلية أو الموضوعية للقرار السببي

يتمتع هذه الأركان بالنموذجية خاصة بمضمون القرار الإداري
 بشكل هذه الأركان العناصر الجوهرية لهذه سلطة القرار ويمكن
 بعد من هذه الأركان ما هو مضمون في القرار السببي كما في ركن المحل وركن الغاية
 والهدف في حين أن ركن السبب لا يظهر صراحة في هذا القرار وهو عنصر أساسي

1. ركن المحل في القرار السببي

بمقتضى هذا ركن محله هو المحل الإداري وهو الأمر الموضوعي الذي يقع
 عنه مباشرة وفي المحل وهو موضوع القرار + مادته + عناصره + حتى ما يصح
 القرار من أوامر هندية

(1) - Vedel et Delvolvé op. cit. p 258

(2) - نظراً لأن هذا الموضوع للرجوع السابق من 405 - 406

والمصطفى أبو زيد هادي للرجوع السابق من 459 - 460

اداریاً بلا وجود محل اثر قانونی

الحقوق والمزايا المقررة له¹¹

قائلاً للنهبن في المستقبل⁽⁴⁾.

شماره بعدی: مرکز تحقیقاتی، خانه، میدان، خیابان، پلاک، کد پستی، شهر، استان، کشور

(1) و غازی فیصل مہدی، ترجمہ السابق، ص 69

هم الذين يقيمون أهل وأهل سجنهم فيما بينهم وشكل عيشهم

2. ركن الغرض او العاية في القرار الاداري الصليبي

من القراء السليبي ٥

(1) محمد علي بيير وعشرين للترجع السابق ص 440

(2)

• Rivero op cil P 305 - 300

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أعلنت في 24 فبراير 2020 أنها

و. عصام البرمجي، تترجم قاصداً 485

[illegible]

١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢

(2) حبيب عارف المجلس، *في السيرة العامة*، 67، ص 12، 2-1974، ص 4.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إصدار بيان من قبل "الأساتذة" و"الطلاب".

أ. الأسباب القانونية،

بعض اعداؤں نے یہ سمجھ جاتا ہے کہ یہاں تک کہ جو شخص اپنے اعدائے کو قتل کر دے تو اس کا جرم معاف ہے۔ لیکن یہ بالکل غلط ہے۔ اگرچہ یہاں تک کہ جو شخص اپنے اعدائے کو قتل کر دے تو اس کا جرم معاف ہے۔ لیکن یہ بالکل غلط ہے۔ اگرچہ یہاں تک کہ جو شخص اپنے اعدائے کو قتل کر دے تو اس کا جرم معاف ہے۔ لیکن یہ بالکل غلط ہے۔

ب. الأسباب الواقعية:

١- لما تولى الأستاذ هذه الوظيفة وجد بحديثه وجمع مادته مغبية
محتفل رجل لاداء بصدور مغبية كجانب وجود منزل من عسوفه الله من
الهي الاصل في كل يوم ذلك منزل ومكة منحه لاداء في الاستعداد بالاسباب
لوقوعه منعه بمديرية قد مع نعمة في استعطفه لاداء به مبرمة باصدار في كل منها
عند قيام الاسباب الداعية لاصدارها (2)

(1) *أ. شافعي* *الطحاوي* *القرع* *قسطي* *عربي* 182

[illegible]

تاریخ: ۱۳۸۷/۰۸/۰۸
 شماره: ۱۳۸۷/۰۸/۰۸
 تاریخ: ۱۳۸۷/۰۸/۰۸
 شماره: ۱۳۸۷/۰۸/۰۸

$$| \frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} f(x) e^{-x^2} dx | \leq \frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} |f(x)| e^{-x^2} dx$$

وبعد ثم لا بد من ذكر الأسباب من نفع خصائص الأثر . لأنه سيجب
مهمة خصاء في رئاسة لشرعية عند لا بد . وفي الأمر في الأمر بها غير
مهمة ذكر الأسباب التي سبب فيها في صدر قرار لا بد من هذا لشرع
بدون . في لعدد عامة بعضي سلامة قرار لا بد من غير لسياسة وذلك
سبب حرية المشرعية . وإن كان ما قدم يعرفنا ما هو في السبب في القرار
لا بد من لابعاده فهو سطحي في لصوره على قرار السبب

سبب القول . قرار . ليس ليس له من قوم خارجي يظهر فيه سبب في
سبب هذا . قرار . لا يمكن . يظهر هو لأخر فصلا في سبب في لخاصي لاداري
عدم يظهر عامة قرار . في سبب له . يظهر من لا بد من بيان سبب ذلك
قرار . قرار . كان مشروع في لخاصي مرد دعوى . سبب في سبب شرعية . ذلك
قرار . وهذا لا يمكن . صدر قرار . في سبب ما دم . في صناع لا بد من كان صحيح
وغير مخالف لخاص . في خارج من حدود سلطة لا بد من تصديره

ما في لخاصة من يكون فيها سبب خبر مشروع في لخاصي بحكم إلغاء
قرار . السبب . هذا يكون صدر قرار . سبب في لشرع والى لا يظهر فيه
سبب إلغاء ما دم هذا . قرار . الأخير ليس له من شكل حد في . في يمثل حالة
سكوت واعتناع من جانب السلطة الإدارية

وبوصف فكرة سبب في قرار لا بد في لخاصي لأنه لا بد من سفر من
صورتي هذا القرار وكما يأتي

- تشرين 1 - 1955 م 33

(1) د محمد محمد بدر - مرجع السابق م 94

أ. القرار السلبي في حالة السلطة المفيدة للإدارة،

إن الإدارة في هذا النوع تقع عن إصدار قرار واحد أو عدد من القرارات من أجل إصدار قرار سلبي. بعض القوانين على شروط معينة تخرج من عدم بوجوب سمح هذا الإجراء يمكن أن لا يرد عليه عن إصدار قرار سلبي رغم حقوق شرطه القانونية تكون ذاتية. في هذا النوع من القرارات لا يمكن أن يكون له أثر على هذا القرار. السبب فيه غير ظاهر و معدوم نتيجة طبيعة هذا القرار ولكنه السبب) حيث غير مشروع ما راد من قرار في حالة مخالفات قانون ومعاملة القانون من على أساس القانونية الصحيحة وهي في حال عدم بوجوب شروط الإجراء من بعض منها صعدا قرارا ذاتيا تخرج من لكن لا يرد عليه بدلا من ذلك قرار سلبي مخالفات القانون ذاتية في هذه الحالة سبب غيرية فاعلة لا يمكن أن يكون في هذا الحالة لا يمكن الاستناد التي يجب السبب في القرار السببي و بعد بسند من حيث مخالفة القانون عدم من القانون قد يصح عن وجوب صدور قرار من جهة ومن جهة أخرى فإن طبيعة هذا القرار لا تقبل ظهور عيب السبب

ب. القرار السلبي في حالة السلطة التقديرية للإدارة،

إن الإدارة في هذه النوع تقع عن إصدار قرار داخل في حدود سلطاتها التقديرية والاعتراف به صيد مشروع ولكن في حالة من سلبي حال الإدارة و يصح عن إصدار قرار سلبي بخاصة بصفة و بغيرها سلطاتها التقديرية

ومثال ذلك، إن يصح لإدارة عن إصدار قرار منع دخول في حالة حدوث وفاق معينة يحدد النظام العام و ذاتي يكون في هذا النوع من سلبي مخالفة في الإدارة سلطته التقديرية لمصلحة لها في مثل هذه الحالات وبالأخص على هذا القرار كدلت عدم ظهور ركن السبب فيه شكل ظاهر ملموس فأنصرف من الإدارة

صدار قرار بحظر تحويل موجود سداد وقيمة مبررة ذات بقرار فكها ربات
الرح جانب خصم و لا تصاح عن صدر - - - - - قرار وهذا يكون مصدر قرار
ان و منى مع عن نفس لاد و بالسلطة بغيره تموجه لها

مما نسب يكون هذا ايضا غير مشروع حتما ولكن لا يمكن لاسداد به في
هذه الحالة لافاء قرار نسبي حيد لنادا و هذا يمكن لاسداد التي يجب
لايجزف في سعمال نسبه تدى بدو في هذه الحالة عن بحوم من اصفه من
ان طبعة لمر - النسبي لافاء صهر ركن نسب و بالثاني لافاء نسب نسب لمر
له (عيب السب)

ويمكن بول سداد ان ركن النسب موجود في حالة لمر - النسبي لا انكر
مر - - - - - بحوم عن سداد في الواقع و العاين لا انه يلاحظ وجود
أمرين هما

- الأول - طبعة هذا قرار سداد و هذا ركن النسب و ذلك لعدم
بحد هذا القرار بحتل خارجي محض محض من خلاله بيان هذا لركن
- الثاني - به صادر قرار نسبي غير مشروع و سداد صوري هذا صوره
مخالفة سداد و صوره مخالفة حده - حقه بغيره تلاء و ان
النسب تدى بر كل هذا قرار في هذه الحالة ما ان يكون عيب مخالفة
العاين و عيب محرا و عيب لايجزف في سعمال السلطة و كما
منرى ذلك لاحقا عند بيان عيوب القرار السليم

1) صدور سند بغيره - - - - - صدور سند بغيره - - - - - صدور سند بغيره - - - - -
بغيره صدور سند بغيره - - - - - صدور سند بغيره - - - - - صدور سند بغيره - - - - -
الخاص في معنى الامد الطمة التي 1963 ص 336

هذا لاد - - - - - كمن بغيره - - - - - حقه لاد لافاء من - - - - -
لا - - - - - حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - -
حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - -
حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - - حقه بغيره - - - - -
الاسباب القوية

المطلب الثاني

عيوب القرار السلبي الإداري

القرار الإداري السلبي هو الذي يفتقر إلى طابعه الإيجابي عن باقي القرارات الإدارية
الآخرى وهذا ما يتسبب من دراسته + حول بعضه سيكرر عدد من عيوبه
القرار التي تمثل انعكاساً لأركانها⁽¹⁾

يوجد في هذا القرار عيوب مرتبطة به بالمرور وهذا ما سلاحظه في
بعض من: الأخطاء في استعمال السلطة في حق شخص - بعض العيوب الإدارية
لوقوع كعب عدم الاختصاص في كثير من الأحيان في عدد من عيوب معالجة
المرجع الإداري في حالة القرار - نسبة من معالجة الخصائص بشكل معالجة
لنظام

ما سلاحظه في بعض النسخ القانونية خاصة في حق من ركن من ركن
عليه في ما يتعلق هذا بعيب خارجي في عيب معالجة بعض من عيوب الأخطاء
في استعمال السلطة هذا ولا يمكن تصور وجود عيب شكلي في القرار - نسبة من معالجة
هذا الأخير ليس له شكل خارجي البنية

والذي يلاحظ على عيوب القرار الإداري بصورة عامة هذا كتاب في فرنسا
عن من من معقدة مع نظام حكم محسن لدولة ما في مصر هذا ولذا هذا
العيوب شريطة بعض من بعض من دولة معالجة عيب

1 - Delaabadere عيوب من معالجة من دولة ما في فرنسا في
علاجها في دولة معقدة دولة دولة حليل الفكر في المراجع السابق من 314
(2) - نظره معاملة البنية المراجع السابق من 131
في معاملة من بعض من دولة ما في فرنسا في

أولاً، عيب مخالفة القانون (عيب المحل) في القرار الإداري السلبي

وبمجرد عيب محل مخالفة لقرار لا و لأنه متعدد من فوائد عداوى
وإحدى في ذلك أن يكون هذه الفوائد مدنية كما في سرقات بدسورية
، عادية ، إقليمية ، غير مدنية ، المستمدة من قضاء ، لغرف و لنادى 'عدوية
القاعة (1)

ولأنه د عيب مخالفة عداوى نفس نوع لأنه عند ذلك ينشأ جميع
العيوب لأحرر ، كما حرر صفة لا عيب محل يتضمن عيب لقرار في موضوعه
أو لأن لم يترك عليه ، وبعد عيب محل من كثر عيوب ضيقة ، سواء في مجال
العمل لا هذه قضاء ، لا و تحت على مضمون لقرار ، لذلك من مخالفة
لأحكام القانون (2)

وعيب المحل ثلاثة صور وهي (3)

- (1) و ملحق ذات الحق القضاء الإداري للرجع السابق من 401 402
- (2) و ملحق ذات الحق القضاء الإداري للرجع السابق من 2012 09
- (3) و ملحق ذات الحق القضاء الإداري للرجع السابق من 126 527
- (4) و ملحق ذات الحق القضاء الإداري للرجع السابق من 334 321
- (5) و ملحق ذات الحق القضاء الإداري للرجع السابق من 133
- (6) و ملحق ذات الحق القضاء الإداري للرجع السابق من 117 118

1. مخالفة القاعدة القانونية مباشرة،

وذلك عندما تتجاهل الإدارة القاعدة القانونية كنية وتصرف على خلافها وقد تكون هذه المخالفة للقانون إيجابية أو سلبية⁽¹⁾

أ. المخالفة الإيجابية للقانون،

وسمى عندما يصدر الأمر بمخالفة للموعد المنصوص في الموضوع كمن يفسد أراضي لأهل المنطقة وهو يعرف به سمعه عند الشروط التي يجب توفرها فيه فإذ لا يجوز إصدار ما يكون هذه المخالفة تصويبا مباشرا ولكن لا يمنع ذلك من إمكانية مخالفة غير مباشرة لقانون كمن يكون تصرفه هو تصديق الأمر الصادر بالصدد لقواعد القانون⁽²⁾

ب. المخالفة السلبية للقانون،

وهذه تحدث في حالة تصرف إيجابي عندما يكون الأمر فيها مخالفا بشكل واضح لأحكام القانون، ومنه على وجه الخصوص حرمان هذه المخالفة في حالة منع لأهل من تطبيق القاعدة القانونية، رفضها بعد ما تعرضت من حرامات وذلك عندما يتوهم القانون لأهل من قيام تصرفات وسحب لأهل من ذلك العمل فوهما سلبيا وعدم ذلك يكون قد تركت مخالفة لقانون ومن شأن هذه المخالفة سلبية لقانون حالة رفض لأهل من منع ترخيص لأهل من إقرار بممارسة عمل معين رغم سلبه جميع شروط القانونية وكذلك الحال في رفض الترخيص لأهل في الممارسة التي يجب لأهل من موافقة في بعض الحالات خاصة في حال بلوغها القانون بأشياء حسب ترتيب النتائج⁽³⁾

(1) - Auby Fcomont op. cit. P.246

(2) - د. حادي فضل مهدي، محاضرات في القانون الإداري، طبع في بيروت، 1987، ص 248-249

(3) - د. عبد القادر سبيح، القانون الإداري، طبع في بيروت، 1987، ص 248-249

والمخالفة السلبية للقانون هي التي تحدث عندما يتوهم القانون لأهل من قيام تصرفات وسحب لأهل من ذلك العمل فوهما سلبيا وعدم ذلك يكون قد تركت مخالفة لقانون ومن شأن هذه المخالفة سلبية لقانون حالة رفض لأهل من منع ترخيص لأهل من إقرار بممارسة عمل معين رغم سلبه جميع شروط القانونية وكذلك الحال في رفض الترخيص لأهل في الممارسة التي يجب لأهل من موافقة في بعض الحالات خاصة في حال بلوغها القانون بأشياء حسب ترتيب النتائج

2. الخطأ في تفسير القانون،

ويعتبر خطأ ما يعنى لاداء القاعدة القانونية معنى غير مقصود سواء كان ذلك خطأ في حسن فهم لاداء م سواء يبيد له يكون خطأ في التفسير مردود على معنى القاعدة مما يعنى ما بينها صفا وصدفا يكون خطأ لاداء معنى وقد يكون خطأ في تفسير معنى مردود معناه لاداء التصريحه لقانون سواء به وهذا ما لا يمكن قبوله ويمكن قبول خطأ في تفسير القانون في ذاته لغير التفسير وذلك عندما يصحح لاداء عن عمل و يصرح بوجه القاعدة القانونية مقصود خطأ في عدم القاعدة لا يفتنى على ذلك بفهم و التصرف خطأ قد يفسر لقانون على انه باهر شروط معينه في يوصف بمفهوم الحق في سرقه ولكن يفسر لاداء هذه الشروط بفسير خاطئ فمضيف بيها شروط اخرى بكونه في حق من ضمن القانوني له سرق انها مضمون و لا كى نصاء لاداء و يوافق مشروعية لمعنى لاداء في لاداء يكون مبرمه بالتفسير لاداء بعدم نه نصاء عند نقصان تصرف مامه و بكونه بكن ذلك بفسير مفاد مع حرفه النص

3. الخطأ في تطبيق القانون،

شروط لقانون يحق حانه و مقبوع عن نحو معنى بتطبيق القاعدة القانونية عليها على خلاف تلك التوقعه او عدم استيعابها للشروط التي تتطلبها التشريعات من غير تمكن حصار غير لاداء بمعنى على ذلك في الواقع او الشرط

المعنى من وجوب تنفيذ تلك الأحكام

1- نص في المادة 118 من القانون رقم 131 لسنة 1953 في شأن

السلطان النظامي، المعتبر من المراجع السابق ص 305

2- المادة 133 من القانون رقم 133 لسنة 1953 في شأن

المادة 12 من القانون رقم 12 لسنة 1953 في شأن

نظر

- Aubry et Fromont op. cit. P.241

[illegible]

- 94

يصنع كما أحسنه البعض عند ذلك ما لا يجوز فعله ولم يكن من شروط المنح في القرار إلا أن يكون هناك وجود حق أو غير مستحيل فإنه إذا كان الحق في القرار ليس غير مشروع وغير حاضر قانوناً لأنه يخالف ما وجب التمسك بالقانونية فإنه¹

ثانياً عيب الانحراف باستعمال السلطة في القرار الإداري السلبى

يقصد بعيب الانحراف في استعمال السلطة سحب مآذاه سلطتها في حق المرفوع تخصيص لها - كما يحل - حدودها فبدلاً مما لم يحدد هذا الهدف فعلها ابتغاء المصلحة العامة²

1 - محمد عبد الوهاب، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157.

2 - المرجع السابق ص 382.

3 - د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157.

Spyridon I. Kostas, *Administrative Law et droit administrative* Paris 1986 P 195 - 196.

4 - د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157.

5 - د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157.

6 - د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157. د. شاذلي عبد السلام، *السلطة الإدارية*، طبع في مصر، 1956، ص 156، 157.

من العيوب الأخرى (١١)

1. مقدمة الدراسة العامة:

(1) في عهد الخليفة مكيوم، القويمة الثاني من 286

403 1089

2. مخالفة قاعدة تخصيص الأهداف

ويمكن بحول خيرا أن نبدأ بحرف نائضة من الأمور بصفة
وذلك لأنه من القيود المصطنعة التي تدعى في نوب رجل لا يدرى سره لا به
يمكن الاستعانة ببعض الأمور الواردة في الكشف عن هذا الغيب في غير التفتي
فمثلا يمكن ملاحظته من هـ مساع الأدره وملازمة وملاحظته لفتات بدمه
من الأدره لا يدرى غير من يتأخر ويصعب لا يدرى عن سره عيها وشدائ ملاحظته
لديها نائضة وملاحظته لا يدرى كـ مساع لا يدرى عن عطاء الترحيحي
لاحد لا يدرى يصح صيدته ثم يفتي هذا الترحيحي لبعض حر وكي ظل بعض
الطروف في ما يحدث من الظاهر لا يدرى في يمكن يدرس عن طريقها التي
فصد لا يدرى عن هـ فضلا عن هـ من بعد فكه لمصلحة عامة فكه
موضوعه لا يدرى عن لا يدرى مشروعا لا يدرى هـ فكه لمصلحة العامة
في كتاب مغيرة وعامة لا يدرى محدده بشكل يحاسن¹ ويمكن توصل إليها

[illegible]

14- 485 3

ثالثاً، عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري السلبي

يعتبر عيب عدم الاختصاص عدم تعدد هيئات على مرسوم عمل إداري مما يظهر لأن المرسوم جهة من جهة هيئة أو موظف آخر¹، وعدم هذا العيب لوحده من حيث هو، لأن رأي الذي يعمل بالمعظم لعدم²، يظهر عيب عدم الاختصاص في صورتين وهما:

أ. عيب عدم الاختصاص البسيط،

ويراد به معالجة فرد الاختصاص في نطاق الوظيفة الإدارية من قبل أعضاء الهيئة الإدارية هما بينهم³

ولهذا العيب ثلاثة صور وهي⁴:

أ. عيب عدم الاختصاص المكاني،

وهو أنه يصدر موظف أو هيئة قراراً خارجاً عن حدود الحدود الإدارية مكانيه التي يختص بها، وهو القرار الذي يصدر في حدود نطاقه عدم يصح موظف أو هيئة من إصدار قرار على أساس أنه لا يدخل في نطاق اختصاصه مكاني في حين أنه داخل في اختصاصه المكاني

1 - دكتورة سميرة عبد الحميد، اختصاصات الإدارة العامة، الطبعة الثانية، 2012، ص 147

(2) - وهو الخطأ المزعج السابق، ص 517

3 - د. عبد الحليم عمار، دراسة في الإدارة العامة، ص 418، د. عبد الحليم عمار، الإدارة العامة، ص 142

(4) - د. محمد مصطفى أبو زيد، الإدارة العامة، ص 385، د. محمد مصطفى أبو زيد، الإدارة العامة، ص 385

د. محمد مصطفى أبو زيد، الإدارة العامة، ص 405، د. محمد مصطفى أبو زيد، الإدارة العامة، ص 511

ب. عيب الاختصاص الزمني،

وصوره أن يحدد موصف أو عيب قرار إدراج خارج لحدود الترميم المقرر لممارسته لاختصاصه ويتحقق عرار السلب في هذه الحالة عندما يصنع الموصف عن مدار قرار بغيره غير داخل في اختصاص الترميم لكونه معانداً في حق يظهر أن الإدارة لم تقبل طلب لقاعده بعد

ج. عيب عدم الاختصاص الموضوعي،

ويتم هذا العيب في حوار موضوعي و نهيات لا ربه بموضوعات التي حددتها القوانين واللوائح ولهذا العيب وجهان وهما

• الوجه الإيجابي،

ويتمثل في عيب عدم توصف بمدار قرار حقه القانون من اختصاص موظف آخر

• الوجه السلبي،

وهذا هو مدار القرار السلبي¹⁴² الذي ينجم عندما تمتنع سلطة إدارية عن مرآة اختصاصها حيث كما أن رفض حد تدبيرين قرار يدخل اختصاصه لاستعادته من قرار من لجنة معينة يمتنع من ذلك في حق ذلك لجنة إدارية لجنة¹⁴³ ويكون القرار السلبي في هذه الحالة معين من حيث مضمونه ومحتواه

(1) انظر د. عبد القوي بوجاني الابوي، ا.م.ع السابق، ص 142

د. ملحم رافع الطو الرجع السابق، ص 376-377

هذا لا ينافي مع المبدأ الذي يوجب على الإدارة أن تتخذ قراراً في حالة عدم اختصاصها بمسألة معينة، بل هو من قبيل الـ *Compence hee abstention* التي تعني ا.م.ع السابق، ص 258

2. لجنة معينة ا.م.ع السابق، ص 35-1018 في قضية Isnarde ا.م.ع السابق، ص 35

٢ - يجب عدم الاختصاص بالجسم (يجب اختصاص السلطة) .

المطبخ انه يادر الوقوع لسببي وهما

• السبب الأول:

ان لوگفہ بعلہم و سہوہ بعلی حصصہ ہو، کان من عت لکان اء
لرمان ام موضوع و دلت لوجود خصوص القابوہ لہی بعد لاحتصاص صافہ
لوجود ماہمرف بالاحتصاص خارج لخصوص القابوہ

1920 10 22 Dame Ennevers

المجلة 307

(1) و بعد از شرفنامه، قرآن فاتی، ص 66

Page 30 34

[illegible]

كل دس يحمل موظف مدركي لاحتصاصه على نحو كسر في السهر على ذلك
او مبيع على صدره من شأنه ان يضمن من شأنه ان يضمن من شأنه ان يضمن
من يضمنه بمور التي يضمنه خصامه ، لا تحمل سعة من رة سبي

• السبب الثاني

من امساج الموظف على اصداره من رة حصة ثنائون من احتصاصه بشكل
معاملة ظاهرة ثنائون بشكل يضمن على الاستاد من عب عدم الاحتصاص
وخاصة في هذا السبب لا حيز بشكل خصا على الامر من حيث مبادي في كل بعد
لاحتصاصات لار رة وسو على بوجود جهات مركزية ، حيز محبة قد من
في الاحتصاص كل من من مبادي هذا الامر في سبب عدم الاحتصاص
في حيز من محيز من الامر لار رة السبي قد حيز ثنائون بشكل يحضر
ثنائون قادر على بعد دس حيز من حيز من ثنائون على او عب حيز
، حيز بشكل الحول من عب عدم الاحتصاص في حيز من سبي ليس في الاعمية التي
يحملها في سائر القرارات الإدارية الأخرى

رابعاً ، عيب السبب في القرار الإداري السلبي

يقصد بعيب السبب هو عدم سرادحية السبب السبي لقراره الإداري في
سببه من يكون الوقفة التي يقوم عليها الامر من غير موجوده او غير صحيحة من
حيث يكتسبها القانوني ، الاستاد في حيز رة لار رة على سبب لاول استاد
فأولية وسبب في حيز التي يضمن من حيز لار رة سبب حيز ، الامر بشكل

1. سبب من حيز سبب من 43

هذه لأسباب أساسية قانونية تميزها عن أسبابها الإدارية منها صحة عقد
أما النوع الثاني من أسباب توقفه يشمل في حقه توقفه من دفع ربح
الأمر لا يحد من الأمر ويعود مدير هذه لأسباب السلطة الإدارية الإدارية¹

ويذهب الفقه الغالب إلى أن عيب السبب ليس عيباً قانونياً بحد ذاته بل
يندرج في أحد عيبيهما²

عيب معرفة القانون في حقه عدم أسباب قانونية وعيب الإجراء في
مخالفة لسلطة في حقه عدم أسباب توقفه³ وهو الثاني من معرفة السبب
في الأمر لا من نفس في الأمر بعبء التعبير من صوابه وعيب الإجراء الثاني

أ. القرار السلبي في حالة السلطة المقيدة للإدارة،

يمكن القول - معاذ الله - أن أساس في هذه الحالة ينص مع حانه عدم
أسباب قانونية في كل سلطة لا يحد منها مقيد ولا ينص لها معرفة تلك
أسباب فعلاً في حقه عدم أحد الأشخاص تلك له ممارسة مهنة معينة وكـ
ذلك الغالب موقوفاً لشرط قانونية نظرية صافية لواقع شرعية ممارسة
تلك المهنة في شخص صاحب سرحيصل كل هذه لأسباب تجعل لا - مخرجه

1 - محمد محمد... 410 450

2 - محمد محمد... 138 130 574 573
محمد عيسى عبد القادر... 134 123 122 116
و مصطلحاً لوجود فهمي... 415

ويجب التمسك إلى القول أن عيب السبب في الحقيقة يدخل ضمن عيب مخالفة القانون
نظر في مقيد مطلقاً... 168

3 - محمد محمد... 134

4 - محمد محمد... 234

وینصح ہما تقدم انه ركان عبد الله في مصر ان لا ياراه بوجه عام
محمود في عبد محامه الناجي و عبد لاجر في سيمال سيمال كما يدكر
عبد القضا في حله مصر ان لا ياراه نسبه قد كتب ذلك وخاصة في عر
و خود صورت مصر التي ستمو احدهما في حله سيمال سيمال بلاد
وتعقل الاخرى في حالة السلطة التفديرية لها

104

الفصل الثاني

الرقابة على القرار الإداري السلبي

بعد مبدأ مشروعية أحد من جهة من الإدارة الضمنية وعلى الإدارة
احترامه ونسبة فقد وجدت ومبدأ ثالثة على أعمال الإدارة نظر أعمال الإدارة
المشروعة وتلقي أعمالها غير المشروعة¹

في أن مبدأ مشروعية أي مضمون عليه الإدارة الضمنية في عصر حديث لا
يعتبر له في التمييز ما له بمصلحة إدارية جديدة بعض مبدأ الإدارة في الحدود التي
رسمها القانون² فقد يوجد ثلاثة سائبات محتملة بترقية على أعمال الإدارة بعض
على قرار مضمون مع حكم القانون في مبدأ مضمون محتمل بحكمة وهذه الأساليب
بمبدأ في مبدأ مضمون مضمون أما أسلوب الأول فهو مضمون جهة الإدارة بترقية إليه
على مبدأ مضمون مضمون وهو مضمون بترقية الإدارة وما أسلوب الثاني

(1) - د. محمد فتاحي بوزلي للرجع السابق ص 80

(2) - ج. عمرو للرجع السابق ص 7

في عصر حديث في مبدأ الإدارة الضمنية بترقية على أعمال الإدارة بعض مبدأ مضمون محتمل بحكمة وهذه الأساليب
بمبدأ في مبدأ مضمون مضمون أما أسلوب الأول فهو مضمون جهة الإدارة بترقية إليه
على مبدأ مضمون مضمون وهو مضمون بترقية الإدارة وما أسلوب الثاني

ولما كان القرار الإداري السلمي كأي عمل آخر تتحدد السلطة السعيدية فإنه يكون واجب الحصول لثرفه بمحسب نوعها ليس - لحاجه حصوله لثرفه بحدو اكبر لحاجه من غيره من الثرفا - لانه لا حوز يكونه قدر غير مشروع وعمدها بفهم الحاجه لوجود ثرفه فعليه عليه حصول لثرفه من حد بحد الذي يفسر مصالحهم وحقوقهم ويعرضها لافدح الضرر

106

المطلب الأول

أنواع الرقابة الإدارية على القرار الإداري السلبي

من أنواع الرقابة الإدارية على القرار الإداري السلبي رقابة مجلس الدولة على قرارات
الوزير لا يرى لغيره من أعضاء المجلس أي اختصاص في الرقابة الإدارية وندبيه وتأييدها
بصرف النظر عنه على مظهره الإداري من خلال الرقابة المذكورة من بعده
ذلك القرار لتسلاهي بغيره من أعضاء المجلس لا يرى له أي اختصاص

على القرار الإداري السلبي

و نامانی میماند یعنی «عطف» «تجمع» «کسر» «صدار» «ضرب» و «ترکیبه»
فردی که به نام «صدور» است «صدور» «لازم» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور»
«صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور» «صدور»

[illegible]

ملكي جمال الدين اربع السنين 210

معمود علیہ، القوم سابقہ ۳۳۳

111

[illegible]

استحقاق هذه البراقعة عديم شك لا ريب ان بحثنا في ركنه باعديها
عن اصدق الامر والصدق والصدق على طريق صحة البراقعة في حال في استحقاقه
لا ريب ان حصصه المستقيم من صغر السلي في أهمية كبيرة بعض انظر عن مدحه
هو كال نظام الدنيا + ناسب وحديث م حسب ما قدم نحيه ان ربه م نظام
وعنائها وذاني هذه الأهمية من باحثين وهما

210 د. سامي جمال الدين: الترميز السابق، ص 210

(3) قطره میانی عمیق المپی (الرحم المانی) 210

٢٦٦ د. محمد الحكيم الحارثي، الترمذی السابق ص ٢٦٦

۱. مصطفیٰ نورید فہمی، ائمہ کے خلاف، ص 77

• الناحية الأولى:

١- لا يرد قد سكت ويصيح عن قصد حرر منقوط فهو سبحة عادية
لتعبه فهذا لا بأس من تكرار ذلك بصراخ عند حرر منقوط عن طريق توجيه
الضخم بها - يمكنه وسهولة - ملاحظ عند ذلك جماعة مناعها سعال
و جردحه عن حدود سكتها بعد بركة بعد ذلك يمكنه أن يرجع عن قراره
السليبي ولهم ذلك عليها بقرير

• الناحية الثانية:

٢- لوقف الحال عن سوء لا يرد عند سكونها و مناعها انها تكون
فاحده ذلك لا يصح ومصره عيه وهذا قد يحدده بمرء بالانم فلا يتراجع عن
مناعها وهذا مع عدم حدود الضخم من مناع الادارة لا به نفس جرداء بتهديدا
لاذ منه عسى أن يكون مسبلا لعودة الادارة عن قراره التمس هذا فضلا عن ذلك
فان الضخم قد يكون حرر و جوبيا بشرطه احيائى وهذا يجب عسى ذوى بيان
بوجيه الى الادارة لا يرد دعوىهم بعدمه لنعاء شكلا عند حطمن ذلك لقرار
وذلك لعدم استبعاد شرط الضخم المسئل من القرار

المطلب الثاني

سلطة الإدارة ازاء القرار الإداري السلبي

في التمهيد لأدرجه يخصص على الأعمال لأدرجه لخصيه وحاجه لأعمال غير استمراريه لتي يستطيع لأدرجه تعديلها و سحبها أو إكفاء تعديلها¹

في حين أن ملامح القرار الإداري لا تكون صفات للاحاء و تسحب إلا في حالات استثنائية معينة² وما كانت القرارات المنسوبة هي قدر الأعمال لأدرجه غير المشروعة فإن لا تسحب أفعالها و ذلك عن طريق إصدار القرارات التي تسحب عن إصدارها سواء إلا أن سلطة لأدرجه في سحب قراراتها المنسوبة قد تعد أفعالها بالتشكل على كونه أفعال في القرار المنسوبة بطور أن القرارات لسلطه ليس لها من شكل خارجي مدس حين يمكن سحبها وناو رجعي

قد لا يتصور أن صدور لأدرجه بقراراتها سلطة إطلافا مادام أن هذه الأخيرة ليس لها من مظهر مادي حين يتم بقرارية و حره تغيير في معناه³ إلا أن القرار المنسحب من النسخ هو حقيقه أو صعيه لا يمد مع طبيعة التفسير الذي يخصص الشكلية (الكذب) في القرار لأدرجه وقد مذهب مذهب في القرار لأدرجه دون القرارات المنسوبة

(1) د محمد حكيم القاضي المجمع السابق ص 218

(2) د سامي حلال المبرم المجمع السابق ص 213

(3) د محمد حكيم المبرم المجمع السابق ص 218

ماعتبر منظمة كلية الحقوق جامعة عبد 1997 ص 28 - 29

أولاً، الإلغاء الإداري للقرار السلبي

يراد بإلغاء قرار إداري بوجه عام هو أنه يفسد أو يُلغى قرار إداري من تأسيسه لتقصير صادر من صاحب القرار مع إلغاء القرار من بعد في الماضي نتيجة 'ولما كان قرار إداري سلبي قراراً غير مشروع فقد دلت بوجه القانون بوجهه'، خلافاً لما ذهب إليه البعض، لأن ذلك هو من الأصل للأداء في يومه في إلغاء ذلك قرار، حتى لا يوجب تغيير من قرار إلغاء إلغاء القرار الإداري ومن قرار إلغاء 'قرار' التماسي فهي حالة إلغاء قرار إداري من قبل الإدارة مما لا يرتب آثار قانونية جديدة وإنما يبقى آثار قانوني السابق له

أما في حالة إلغاء قرار التماسي فإن ذلك يوقف يؤدي إلى تربية آثار قانونية جديدة أنه يمكن موجودة مسبقاً ومثل ذلك في إلغاء إلغاء القرار بعدد يصح حينئذٍ الأمر بترخيصه فإنه يستلزم إلغاء إلغاء القرار الذي مر كمرور قانوني السابق على صحة تلك الترخيص 'أما في حالة إلغاء القرار بإلغاء قرار التماسي الذي يصح إلغاء الأمر بترخيصه فإنه يستلزم إلغاء القرار الإداري يصح الترخيص مع إلغاء ذلك القرار في مركز قانوني جديد (يصح القرار بذلك الترخيص) أنه يمكن منعها مسبقاً وعلى لعدم فإن القرار التماسي وإبائها شأن القرار الإداري بغير التماس بها مما لا يُلغى آثارها شأنها بغير إلغاء آثارها غير مشروعة يؤثر على مصالح الأفراد وحقوقهم وإن كانت تلك الآثار هي آثار حصة وغير ظاهرة

1- راجع في هذا الموضوع كتاب: 'التأثيرات الإدارية'، ص 422.

۱۔ کہ بعد از انوار مقدم لا یبطلوا علی امر رب بنسبتہ صحت ضمیمہا
لی بحکمها عبر مبدء بعدہ عقبہ نحو الختم بها دال الامر بان النسبه مقدر
من الامر بان الادارہ نسبتہ ہی من حاکم عادل من غیر الاراء کے کل

وقت ۲۰

وحدید بالاسرارہ خبر ۔ لایعہ لاری خبر ر تلسی ر کی سے سید
عدم مشروعیہ معارضہ ثنائی و تحروحه عن هو ط ستمہ صدیریہ غدیوہ
لار و ہرہ لایصور ۔ بعض خبر ر حسنی لعدہ لائےہ کے حانہ معارضہ بقدیم
لہ اصلا خبر مشروح م کے حانہ ۔ بغیر الخروف و الملاستہ الخی کاں خبیہ
مباح لار و مشروح و روحون لک کے ستمہا صدیریہ ہاں لار و ہاں لار و
السلبی (الامناع) وذلك بسبب عدم الملازمۃ

٢٢١

[illegible]

ثانياً، سحب القرار الإداري السلبي

يُرَدُّ سحب القرار الإداري بحريته من قِوة إدارية بغيره، وهو يعني بمقتضى قرار يصدره السلطة الإدارية المختصة وبشروط في سحب القرار الإداري، وبه شروطاً على وجه الخصوص وهما:

- 1- كون القرار محل سحب قرار غير مشروع وليس غير ملزم
 - 2- بقاء السحب خلال مدة قانونية تحدّد للعقوبات بقرار قضائي¹
- إن بقاء السحب الإداري بغيره وجود قرار إداري سابق هو قرار السحب، لكن يتم بعد ذلك صدور القرار الساحب الذي يزيل ذلك القرار السحب أو إعادته بغيره ضمن من تاريخ صدوره ويُجرى محله أن يفسق هذه الآية على القرار السلبي كغيره صفة بقاءه واستمراره في هذا القرار ليس له من مظهر خارجي على بسبب لئلا يرد عليه بوضوح ومن ثم أصدر قرار جديد القرار الساحب ليس محله ذلك بل لا يجوز قبول ما كان على القرار سحب قراره بغيره بالامتداد (القرار السحب) وما يمكن قبوله عليها - يصدر قرار إداري يفسق من إصداره (القرار الساحب)²

(1) - متعدد فهو إما الرجوع السابق من 157

- متعدد على الرجوع السابق من 258 غير عمرو الرجوع السابق من 6

2 - Vedet Delvolve op cit P 274

في بعض الحالات لا يمكن إعادته بعد 24 ساعة بعد صدوره من صدور القرار

في بعض الحالات لا يمكن إعادته بعد 24 ساعة بعد صدوره من صدور القرار Dame Cachet

في حالات معينة - معينة بعض المصنوع - في بعض الحالات لا يمكن إعادته بعد 24 ساعة بعد صدوره من صدور القرار

للحلي في حكمه الصادر في 29 3 1968

نظر المصنوع

Vedel et Delvolve, op. cit P 274

3 - متعدد بعض المصنوع - معينة بعض المصنوع - في بعض الحالات لا يمكن إعادته بعد 24 ساعة بعد صدوره من صدور القرار

بوماً قياساً على حالة النظم⁽¹⁾ ليست صحيحة وحديثة بالإشارة أخيراً أنه إذا كان
 سحب القمر^ر النسي^ر بالنعس لصادق به نسبت عدد مشروعاته فإنه لا يتصور سحب
 لغير^ر النسي^ر نسبت عدم ملائمة في صورة القمر^ر حسس الحذف بقبول^ر بسم
 محته دون النظر لعدم ملائمة ذلك لا محالة عدول بحمر منه عبر ملائمة
 في عب الأجسام ما في صورة غير^ر النسي^ر الحذف لصوبه^ر ثلثه^ر التعديريه
 لئلا^ر قد عدم ملائمة يكن بحجبر حاصل وبأساني يمكن محته

(1) عمر عمرو هرجج السنين من 44-45

المبحث الثاني

الرقابة السياسية على القرار الإداري السلبي

جميع السلطات في الدولة تمارس أعمالها بحسب الأهداف التي يرسدها السلطة السياسية ومن ثمة سلطات السلطة التنفيذية الإدارية من حيث اختصاصها الإدارية وهي تمارس سلطاتها الإدارية بسلطة سياسية عن هذه هذه الأخيرة لها^١

وما كانت تمارس في الدولة بحسب من تمارس في حيز اختصاصها التي تمارس فيها الإدارية عن اختصاصات الإداري لذلك فإنه يمكن أن يصح بلرقابه السياسية في الإدارية ما قد يترتب عن إصدار هذه القرارات من حيث أن تكون قد صدرت عن سلطة سليم صلاحية لدى وضعها السلطة التنفيذية وبعد ترقابه السياسية في النظام الوصفي صوريين

- تتمثل الأولى، في أنه لشعب من أعمال الإدارية يسمى بالرقابة الشعبية
- وتتمثل الثانية، في أنه تهابت بطريقة لأعمال الإدارية ويمكن أن يكون الأمر في النسيء من الرقابة السياسية بصورتها ذاتا في هذا الأمر يكون موضوعه شرعية وهي بحسب مفهومها الضيق في كل وقت

١ - د. محمد عبد الحليم عبد السلام، ص ٥٥

المطلب الأول

الرقابة الشعبية على القرار الإداري السلبي

لا يرد عند إعداد القرار الإداري لسلبي فانه يخرج حكم الإداري
 حاداً أو يملك حدوداً يفسرها إدارته مما يحمل عليه هذا الأمر ملحق
 الضرر بأفراد الشعب الذين منهم ذلك القرار
 وفي إطار هذه القضية فإن يجب عدم إغفال هذه القضية عن القرار
 السلبي وذلك من خلال قناتين وهما الاستثناء الشعبي و ت رأي العام الذي يمكن أن
 يكون جزءاً ذلك القرار غير المشروع

أولاً: الاستفتاء الشعبي والقرار السلبي

المقصود بالاستفتاء الشعبي هو عرض موضوع عام على الشعب لأخذ رأيه فيه بالوقفة أو لرفضه عن صراحة أو بصوت أو أي هيئة للاستفتاء الشعبي في نه حد أواس لهفه في رفاة تصرفات لار رد وبت من خلال رأي الشعب فيما يعرض عليه من موضوعات وفقرات د - لرو عرو بقررة حله الشعب بمشرفافة فعلية على أعمال السلطة التنفيذية¹¹

ويمكن أن يكون الأمر في نفس موضوعاً للاستفتاء الشعبي كما في حالة السماح لأردن عن بعد غير ما يدعى في حد الموضوعات العامة بهفه د قد يحرق الحكومة في دت موضوع سماء شعبياً ليقول شعب ربه في دت لأصناع فمثلاً قد يصح لأردن عن منح المروض لخصبها رغم أن قانون بحير أمها قدرا كان ذلك لأصناع بكنس لسياسة الاقتصادية الجديدة في بريد الحكومة لسياساتها فانه يتوجب على الحكومة أن تخرج هذه السياسة الجديدة في سماء عام قال والحق الشعب عن شت سياسي ككبت دت الأصناع عن منح المروض صفة تشريعية و لرفض شعب تلك سياسة غير مصادق الأردن أصناعاً غير مشروع وحب العدوان عه لا تعرضت الحكومة غير سياسة عيفة قد يطرح بها

1 د مامد عر صمو دستور الحمص، صرقة لاسمفة د صرقة صرقة 1983 من 10 11

2 صرقة عر صمو دستور الحمص، صرقة لاسمفة د صرقة صرقة 2003 من 4

المطلب الثاني

رقابة الهيئات التشريعية على القرار الإداري السلبي

يؤثر إرصاده على أعمال الإدارة هيئات تشريعية متخصصة تقوم بالتأكد من عدم استعانة التنفيذية بمصادر خارجية دون إخراجها عن حدود هذا مبدأ يعرفها للمساءلة والتي قد تحصل في حد ذاته بل قد يترتب تحقيق ونا كات التعرّف بـ نسبة هي حدود تصرفات الإدارة غير متوقعة والتي يمكن أن تصيب الأفراد بأضرار مادية ومعنوية فإنه يمكن إفراد الضرر من تلك التعرّف أن يوجه إلى تلك الهيئات التشريعية طائفة منها بد الدعوى يستلزم منها عدم ور الهيئات التشريعية في رقابتها على أعمال الإدارة لا يخرج عن ثلاث هيئات هي البرلمان والمجلس المحلي وخبر معروف بمؤسسة مؤسسان

أولاً، الرقابة البرلمانية والقرار السلبى

[illegible][illegible]

(1) نظر د فاضل احمد عباسی طرحہ فیصلہ ص 67

١٤٧٠ هـ: سعيد الحكيم العامري، الترمذ، فاسي، ص ١٤٧

(2) **طرح و نظر مجلس شورای اسلامی**، المجلد الرابع، العدد 1، ص 192.

55

122 2015 2

محرر هفتك الجديد (الكلمة) من قسم التحرير

لاشئ مما في كل معاقبته و قسم او معاقبته لنكون من هذه اعمال السلطات بحجة او الاقليمية وفي هذه اصناف الهيئات الادارية المحلية و الاقليمية عن اتحاد ما و حله يكون عيبه و ما يفسده منفسه بغيره فان ذلك يمكن ان يكون مدعاة لفساده هذه الهيئات من قبل أعضاء مجالس شرف بحجة اني بمثل سلطات و بعه في بعض احوال يمكنها من سحب الثقة عن اداء تلك المجالس و تعاقبها أو المقاطعات وتعرضهم للمسؤولية⁽¹⁾

ما في البلاد التي ليس لها مجالس الشرف بحجة انها مثل تلك السلطات بواجبها منها بغير و بغير نسبة لادارت المحلية عن تصرفاتها بغير المشروعة و من جعلها قرار بها لنسبة لكني سمعت على بعض الحكام يقولون و بغيرها بحدود لسلطات التدبيرية الممنوحة لها⁽²⁾

ثالثا، رقابة مؤسسة أمبودسمان والقرار السلبي

تمثل رقابة مؤسسة أمبودسمان صورة من صور الرقابة التشريعية على أعمال السلطات لاخرى في بعض دول سيمون راند على عمل الادارة أعمالاً ضد المشروعية⁽³⁾ وقد نشأت هذه الرقابة في السويد عام 1909 وسميت بمجلس خارجي مدني هو و كثر من بعدهم دول اخرى وسمي كنهه (أمبودسمان)

⁽¹⁾ كذا في كتابي جامعة بغداد 1970 ص 181

⁽²⁾ كذا في كتابي جامعة بغداد 1970 ص 181

⁽³⁾ كذا في كتابي جامعة بغداد 1970 ص 181

⁽⁴⁾ كذا في كتابي جامعة بغداد 1970 ص 181

المبحث الثالث

الرقابة القضائية على القرار الإداري السلبي

نكس مستكمّل العدد له مفهومه، يكون كمنه لخاص هو لغيا لأيد من وجود رقابة قضائية على أعمال الإدارة تستهدف حماية لخاص من جهة وحماية حقوق لخاص من جهة أخرى.

ولما كانت هذه الرقابة بولاه قصد محصصول ومن خلال محكم مسوعة لدرجات تتبع استعمال نام على من السلطات بوجوده في الدولة فإن ذلك يوفر لحيده ويزيد فيما تصدره من أحكام قضائية¹ فتكون بذلك أقرب من توفير الضمانات لخدمة القرار ضد غرض الإدارة وحمايتها على أحكام لخاص² وممارسة الرقابة قضائية دور هام في مجال مقرر الإدارة وتتمثل في تحقيق من صحة مقرر الإدارة ومطابقة لخاص وأية يكون هذه الرقابة محصر فعلا في تحقيق مفهوم الدولة لخاصة³ قد وليس من حق سلطة الإدارة أن تختص من إعمال القضاء باستعمالها على صدر مقرر الإدارة في حالة مقرر التلبية في حارت لمؤيد في مقرر ومقرر مقرر وعبرها من تدول لآخرين الطعن بهذه القرارات أسوة بالقرارات الإيجابية⁴

(1) ضياء شيد خطاب الترمج السابق ص 28

(2) د. عصام قنبري الترمج السابق ص 73

د. طاهر جلال الدين الترمج السابق ص 230

(3) د. عبد الرحمن بوزعلاني الترمج السابق ص 25-26

د. محمد عبد الحليم الترمج السابق ص 10

4 د. محمد عبد الحليم الترمج السابق ص 106-107 سنة 1989 سنة حاليه

الطوبية ج 2، العدد 9 1990 ص 220

كتاب القانون الإداري ص 102-103 سنة 1979

ملحق بكتاب 1979 ص 102

5 د. محمد عبد الحليم الترمج السابق ص 106-107 سنة 1989 سنة حاليه

شروط الطعن بالقرار الإداري السليبي امام القضاء

۱۔ سبب وحد - الحکمہ دار بہ نسبہ کے مصرعوں کے حد احکامہاں
ندعویں الاعضاء طبع کے حرر علیہ اعضاء دار بہ شرطی شروط لاند میں ہوا کہ جس
مکوں ہمدہ ندعویں مہدیہ امام حصاء حیث علی خاصہ - بصد و اخصاص ہمدہ
الشروط من حصصہ الموضوع ندعویں فلا یبحث موضوع من بحث تحت الشروط دار
ثم ہوا کہ تحت الشروط بحثہ جس خاصہ احکام ہمدہ ندعویں ہمدہ - مطلق کے بحث
موضوع ۲۔ ہمدہ ہی حرر علیہا لعمہ کے بحث شروط مطلق ہمدہ - دار بہ
ہی - بہ الحدیث فلا عن شرط وجود لعمہ دار بہ نہاسی بہ ہم بحث شرط
المصنوع و شرط المند و ہمدہ و خبر شرط المصنوع

1. **Forscheff** **op cit p 354** **موافقة القاضي** **في نظر**

139

۱۔ مقصود انصر، سہاٹی ہے انصر، نہی بحث پر جواب کے مرکز
محاسب نہ ولا بحور، شعبہ غبہ میں جہہ، رہہ حرور، ایک ہمدہ احادہ محط
نکوں امام قرار، نہی ممکن نطس، وہ قصاص، نہی بعض حرور، اسرافٹ، انہادیہ
یک انصر، الہ، نہی بعد، مر، لا رہا لکی، نکوں انصر، نہی کسی حد، جوہد، وسعد، نہی
بیک، موثر، یک، نہی نہی، ملا قرار، وسعد، نہی ممکن، محض، نہی امام، انصاء، اما
د، کال، نہی انصر، نہی بحث، نہی محض، نہی، نہی جہہ، نہی حرور، نہی حرور
آخر، نہی انصر، قرار، نہی مل، محض، نہی لا، نہی نطس، نہی، نہی، انصاء
الاداری

141

[illegible]

و بعد بحث باهي شروط ط لظمن باعور ر لئسي فاما بعد ان بشير شي امريين
مهمين وهما

• الامر الاول

ان من شروط الطظمن باعور لادري بصوره عامه هو ان يكون قد صدر بعد
بماذ فاما من مجلس الديوته عصي محصر تحت ان يكون لغير ر لادري صاير بعد تاريخ
15/11/1946⁽¹⁾.

وفي عراق بعد بصاد فاما من مجلس شوري لاديه هم 65 نسبه 1979 انعدان
ان بعد تاريخ 10 1 1990 - هم بعد هذا الامر شامل لغير ر لادري لئسي
ان لاجابه من ذلك يكون بالنصي ان كون لغير ر لاداريه لئسيه من
لغير ر لاديه مستمره بظنها في اخر من ذلك شروط ان صاير لاديه
قد يكون محصا من بصاد فاما من مجلس وهم بامر هذا الامتاج التي صاير بصاد
لصاير المذكور وعند ذلك بصاد بظمن باعور ر لئسيه لئسيه من بصاد
المصاه الإداري

• الامر الثاني

ما كان لغير ر لادري لئسي بصل هو و بادره من الامر ان لاداريه لئسي
يكون صاير لغير ر لئسيه بصل فاما بعد ان لئسيه الطظمن به في صاير وجود لغير ر
لابحاسي لئسي من شان بظمن به ان بوضي من بصل لئسيه بصل لظمن باعور ر
لئسيه ان بظمن باعور ر لئسيه بصل لئسيه بصل لئسيه بصل لئسيه بصل
من شان لغير ر بصر شروع و بصل بصل من الطظمن باعور ر لئسيه بصل
صاير لئسيه بصل من بصل لئسيه بصل لئسيه بصل لئسيه بصل لئسيه بصل

(1) - و طبعه بصل للربيع بصل 23

(2) لغير لئسيه 13 من بصل بصل بصل بصل بصل 1979 بصل

عن حدود صلاحيتها محدودة، خاصة في حالة صدور ملاءمة من بعض أحد الأشخاص في وظيفة ما فإنه من الشخص لأمر الذي عدم ضا شخص في نفس الوظيفة من بعض بأمر الأبحاث في شخص شخص لأجل لا - بطلان بأمر الشخص الذي مع صعد من بين الشخص لأجل و أدى به عصفاء بعض ضا بغيره¹

ثانياً، شرط المصلحة في القرار الإداري السلبي

- نصحه في دعوى إلغاء نفس - يكون خلاص في حالة قابلية خاصة بأمر الأمر في المصالح فيه من شأنه - جعل الأمر في مظهر تأثير مباشر عليه² - نصحه في دعوى إلغاء شخص بمقرر أن نفس قرار المصالح فيه مصلحة شخصية مباشرة خلاص وقد يكون نصحه مادية و رية و أن إصدار الأمر من الأمر نفس الأمر لديه لأحد الأشخاص يكفي نوعاً لمصلحة بعض من الأمر - بشرط أن نصحه - يكون مقومة و حالة ممكنة مع ذلك فإن نصحه شخصه يكفي لرفع الدعوى و كان هناك ما يدعو في حقوق من لحاق نصر بدو الشا³ وحيث أن الأمر سلبي كما في الأمر في الأمر فإنه لا شك يجب - به و فيه شرط نصحه في - لأفراد الشخص به قد صابهم

(1) نظم مكتب عمر محمد - - - - - 125

وأمر خلاف ذلك و ماعد و لك المثل للرجع السابق عاشر من 271

(2) و محمد علي ال ياسين، للرجع السابق من 294

3 - - - - - 8¹ - - - - - محمد و محمد و محمد

معدل الأمر - - - - - للرجع السابق من 281 282

4 - - - - - من - - - - - 19⁹ - - - - - 19⁹ - - - - -

(6) من - - - - - 83 - - - - - 1969

ثالثاً، شرط المدعى في القرار السلبي

١- يقرر بـ الإدارية بصورة عامة بعدم ثبوتها ميعاد نفس حالته "الخطأ" ما د
 وحسب الالتفات وإعانت ما يكون قد ميعاد قصير رغبة في تحقيق عنصر الاستمرار
 في الأوضاع القانونية وفي ذلك فائدة بلاد رده ولا فائدة في تحقيق الفائدة بلاد من
 خلال عدم إحالة معرفة إتمام أعمالها من قبولا معرفة خطئ عام معصاة
 أما فائدة ذلك فلا فائدة في تحقيق عنصر الاستمرار في الأوضاع القانونية فلا فائدة في تحقيق
 من يقرر. وعلى هذا الأساس يقرر في كل شأن المحسنة على تحديد ميعاد
 معني بخطئ عام. إن لا ربه فمن فريضة خطئ عام بخطئ منهن من تاريخ مرور
 لمرور وعلانية ما في مصر فإن مدة الخطئ ستون يوماً من تاريخ مرور مرور و
 إعلام صاحب الشأن به^(١)

ما في القرار في المدعى ستون يوماً بعد مرور من تاريخ انتهاء مدة حالته يوم
 لمصلحة بالخطئ عام جهة لا رده^(٢) - مدة الخطئ بمرور بـ الإدارية بدكون
 بما ينظر لمرور بـ الإدارية بوجه عام سيما بعد - الأمر مختلف في حالة مرور بـ
 لا ربه المسببة أو - هذه الأمور - لها خصوصية عدم وجود نظير خارجي
 لها لدى بسبب عدم معرفة تاريخ حدوثها وبالتالي عدم إمكانية إثباتها
 وعلانية ما دامت مسببة على صحتها ومسبب لا رده لدى لا يعرف بالخطئ من
 بحق وعينه و"الأمس" أن الخطئ بالاحياء في القرار لا ربه بمعد بميعاد معين
 بحدود القانون بمشي حالته بـ ذلك مرور بمسببة بهاديه فإن هذا الأصل يرد عليه

(١) د محمد عفيف الدين، الترميز السابق، ص 105

(٢) د طهفة المعرفة للترميز السابق ص 196 - 198

د حامد زيات، الترميز السابق، ص 315

٣ - ص ١٠٠ - ص ١٠١ - د محمد عبد الوهاب، الترميز السابق، ص ١٠٠ - ١٠١

ما موقفك في التعري في شأن ميثاق أعضاء مجلس إدارة الشركة في حالة معيشتهم على
موقفك في فرنسا ومصر ومزدهد لاختلاف التشريعات التعري في حالة صرف النظام
وعوبا في جميع البلدان من رعايا مدام محكمة أعضاء لادرس سواء كان أعضاء
موجودا عند التعري أم لا في نواحيه قد حفر لادرس مهنة لادرس على
النظام مداف لادرس يوم من تاريخ تسجيل حثه تدفعا

بعد شهر، هذه التلات يوما هذه التلات في حضم من قبل دار دسده هذه
 التي يومه في ذكرها سابه 7 ثاب - را من قايه مجلس شورى الدوله
 سنة 1979 تعديل المجلس صادر ب دار به الحسمه عام امحكمه ومن هذه
 امر ب دار به امر ب الحسمه بها و-ت لاطلاق نصر ناره الصاعه وهـ
 معناه ان المجلس بالقرار السنوي بعد ان سم خلال من يوم من تاريخ سباه
 هذه الحظم الادري وهذا ما كده لاحكمه صادره من محكمه امضاء الادري

1
 1404 - 1405
 1406 - 1407
 1408 - 1409
 1410 - 1411
 1412 - 1413
 1414 - 1415
 1416 - 1417
 1418 - 1419
 1420 - 1421
 1422 - 1423
 1424 - 1425
 1426 - 1427
 1428 - 1429
 1430 - 1431
 1432 - 1433
 1434 - 1435
 1436 - 1437
 1438 - 1439
 1440 - 1441
 1442 - 1443
 1444 - 1445
 1446 - 1447
 1448 - 1449
 1450 - 1451
 1452 - 1453
 1454 - 1455
 1456 - 1457
 1458 - 1459
 1460 - 1461
 1462 - 1463
 1464 - 1465
 1466 - 1467
 1468 - 1469
 1470 - 1471
 1472 - 1473
 1474 - 1475
 1476 - 1477
 1478 - 1479
 1480 - 1481
 1482 - 1483
 1484 - 1485
 1486 - 1487
 1488 - 1489
 1490 - 1491
 1492 - 1493
 1494 - 1495
 1496 - 1497
 1498 - 1499
 1500 - 1501
 1502 - 1503
 1504 - 1505
 1506 - 1507
 1508 - 1509
 1510 - 1511
 1512 - 1513
 1514 - 1515
 1516 - 1517
 1518 - 1519
 1520 - 1521
 1522 - 1523
 1524 - 1525
 1526 - 1527
 1528 - 1529
 1530 - 1531
 1532 - 1533
 1534 - 1535
 1536 - 1537
 1538 - 1539
 1540 - 1541
 1542 - 1543
 1544 - 1545
 1546 - 1547
 1548 - 1549
 1550 - 1551
 1552 - 1553
 1554 - 1555
 1556 - 1557
 1558 - 1559
 1560 - 1561
 1562 - 1563
 1564 - 1565
 1566 - 1567
 1568 - 1569
 1570 - 1571
 1572 - 1573
 1574 - 1575
 1576 - 1577
 1578 - 1579
 1580 - 1581
 1582 - 1583
 1584 - 1585
 1586 - 1587
 1588 - 1589
 1590 - 1591
 1592 - 1593
 1594 - 1595
 1596 - 1597
 1598 - 1599
 1600 - 1601
 1602 - 1603
 1604 - 1605
 1606 - 1607
 1608 - 1609
 1610 - 1611
 1612 - 1613
 1614 - 1615
 1616 - 1617
 1618 - 1619
 1620 - 1621
 1622 - 1623
 1624 - 1625
 1626 - 1627
 1628 - 1629
 1630 - 1631
 1632 - 1633
 1634 - 1635
 1636 - 1637
 1638 - 1639
 1640 - 1641
 1642 - 1643
 1644 - 1645
 1646 - 1647
 1648 - 1649
 1650 - 1651
 1652 - 1653
 1654 - 1655
 1656 - 1657
 1658 - 1659
 1660 - 1661
 1662 - 1663
 1664 - 1665
 1666 - 1667
 1668 - 1669
 1670 - 1671
 1672 - 1673
 1674 - 1675
 1676 - 1677
 1678 - 1679
 1680 - 1681
 1682 - 1683
 1684 - 1685
 1686 - 1687
 1688 - 1689
 1690 - 1691
 1692 - 1693
 1694 - 1695
 1696 - 1697
 1698 - 1699
 1700 - 1701
 1702 - 1703
 1704 - 1705
 1706 - 1707
 1708 - 1709
 1710 - 1711
 1712 - 1713
 1714 - 1715
 1716 - 1717
 1718 - 1719
 1720 - 1721
 1722 - 1723
 1724 - 1725
 1726 - 1727
 1728 - 1729
 1730 - 1731
 1732 - 1733
 1734 - 1735
 1736 - 1737
 1738 - 1739
 1740 - 1741
 1742 - 1743
 1744 - 1745
 1746 - 1747
 1748 - 1749
 1750 - 1751
 1752 - 1753
 1754 - 1755
 1756 - 1757
 1758 - 1759
 1760 - 1761
 1762 - 1763
 1764 - 1765
 1766 - 1767
 1768 - 1769
 1770 - 1771
 1772 - 1773
 1774 - 1775
 1776 - 1777
 1778 - 1779
 1780 - 1781
 1782 - 1783
 1784 - 1785
 1786 - 1787
 1788 - 1789
 1790 - 1791
 1792 - 1793
 1794 - 1795
 1796 - 1797
 1798 - 1799
 1800 - 1801
 1802 - 1803
 1804 - 1805
 1806 - 1807
 1808 - 1809
 1810 - 1811
 1812 - 1813
 1814 - 1815
 1816 - 1817
 1818 - 1819
 1820 - 1821
 1822 - 1823
 1824 - 1825
 1826 - 1827
 1828 - 1829
 1830 - 1831
 1832 - 1833
 1834 - 1835
 1836 - 1837
 1838 - 1839
 1840 - 1841
 1842 - 1843
 1844 - 1845
 1846 - 1847
 1848 - 1849
 1850 - 1851
 1852 - 1853
 1854 - 1855
 1856 - 1857
 1858 - 1859
 1860 - 1861
 1862 - 1863
 1864 - 1865
 1866 - 1867
 1868 - 1869
 1870 - 1871
 1872 - 1873
 1874 - 1875
 1876 - 1877
 1878 - 1879
 1880 - 1881
 1882 - 1883
 1884 - 1885
 1886 - 1887
 1888 - 1889
 1890 - 1891
 1892 - 1893
 1894 - 1895
 1896 - 1897
 1898 - 1899
 1900 - 1901
 1902 - 1903
 1904 - 1905
 1906 - 1907
 1908 - 1909
 1910 - 1911
 1912 - 1913
 1914 - 1915
 1916 - 1917
 1918 - 1919
 1920 - 1921
 1922 - 1923
 1924 - 1925
 1926 - 1927
 1928 - 1929
 1930 - 1931
 1932 - 1933
 1934 - 1935
 1936 - 1937
 1938 - 1939
 1940 - 1941
 1942 - 1943
 1944 - 1945
 1946 - 1947
 1948 - 19

[illegible]

و بحكمه هذا يجب ان يحسن عيه استخدام مع ضميمه هذه الفقرات
و كما ان حري عيه العمل في اقتصاديين غير مسمي و مقصود ان يساس ذلك لا
ساحر . استبدل المصاحف على المادة 7 ذبا . من قانون مجلس شورى مدونه
رقم 65 لسنة 1979 المعدل

[illegible]

رابعاً: شرط التظلم الإداري من القرار الإداري السلبي

يرد بالتظلم الإداري طلب بعدم نه صاحب الشأن من جهة لا رده بعضاً
مما به منحه بخاصة من القرار الإداري الإداري والذي غير بمركزة تعديلياً¹
والأصل في التظلم نه جوري التمرر بحوله به وله ان يطلع بالقرار الإداري غير
نه مباشرة أمام القضاء ولكن في حالات معينة بعض شروح على وجوب التظلم من
القرار في ضمن نه أمام القضاء وقد ما يسمى بالتظلم لوجوس² الذي نه عدم
القيام بالتصحيح سرب طيه رد دعوى المدعي لعدمه أمام القضاء باعتبار أن هذا
التظلم شرط قبول الدعوى أمام القضاء³ وما كان القرار السلبي غير
الذي يفسد لظلم أمام القضاء لا يفي بمتطلبات التظلم منه لعدمه أمام القضاء
قبل التظلم نه أمام القضاء⁴

بإدري رد عدمه يمكن قبول التظلم من القرار الإداري غير المترواحه
ومنها القرار بتسوية معينة كبيرة يمكن من خلاله ملاحظه لا رده قراره
غير المترواح لكي يرجع حله ويصدر قرارات تعديلياً تعديلياً ويمكن للأمر عدمه
ذلك م سلاهي عدم القضاء لذلك القرار غير المترواح وما كان القرار السلبي غير
غير مترواح فإنه يمكن التظلم منه باستمرار وفي كل وقت مادام انه قرار مستمر
غير محدد التظلم فيه بعدمه معينة هو، كان ذلك لظلم رايه م قضائياً ودا
بحرفه موقف من التظلم لا يرد القرار السلبي في تعديلياً غير رسمي بوجدها
نه لا يشترط التظلم الإداري صلا لظلم بالقرار السلبي⁴

1 - قرار المجلس في القضاء الإداري 2014 م 236 مضموناً عدمه عدمه عدمه
م 170 م عدمه قضائي الترميم قضائي م 157

2 - عدمه عدمه عدمه عدمه 36 م عدمه عدمه عدمه عدمه 118

3 - عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه 120 م عدمه عدمه عدمه عدمه 1900 م
قراره رقم 33 رايه تغيير 98 م 8 6 1998 م عدمه عدمه

4 - عدمه عدمه عدمه عدمه عدمه 191 192 م عدمه عدمه عدمه عدمه

ومنها حر. ب. ثلثه أو بجزء النصف بها مباشرة أمام أعضاء المحكمة
مصرفان النظم لا يري ذلك، وحسب ذلك لحدوث ليس حدودا المشرع حصر
والنصفه شؤون موظفين¹ وبالتالي فإنه في حالة وجود الأمر ب. النسبة النصفه
بالتشويه. لذلك فإنه يجب لنظم منها ب. ما ماسود فيها لا تصحح لشرط
النظم لا يري ما موقف في تشريع لمر في في مادة 7² بأنها (أو من في في
مجلس شورى لدولة لسه 1979³ جعل واجب النظم لا يري بشكل مطلوب من
النظم بأن قرار البعاب كان م. سبب وحدها ليعني التعمير أمام محكمة من
مسببة شرط سببه التعمير وبعد في النظم لا يري بغير مر. وحسب
النظم بالمر. النسبي أمام محكمة أعضاء لا يري⁴

ومن تحديد بالذكر غير. هو بين مجلس لدولة في فرنسا ومصر والعراق
قد سارت إلى صوة وعدد من عورسي غير. نسبي وهي الخاتمة لنظم القانون
دون صورة الثابة سببه على الحفظ بتدبير سببته الأربعة وعند ذلك فلا
يمكن لنظم هذه الصورة لآخره أمام أعضاء لا يري. بما يجب لنظم بها أمام
أعضاء العادي مباشرة وفي حالة شرط سببه الأربعة في ذلك هذا الأخير يتعلق
بالنظم بالمر. لا يري أمام أعضاء الأربعة في بعض

مر 96-97 في معتمد على القوانين المرفوعة 318

1. بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
4⁵ لسه 1972

2. بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي

بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي
بسم الله الرحمن الرحيم. نأمر بأن تكون كل محكمة من المحاكم التي

سلطة القضاء بشأن الطعن بالغاء القرار الإداري السليبي

• الأمر الأول،

(1) و غازی فیصل عہدی، الترمذی، ص 71

153

• الأمر الثاني،

أن يقرر عاصي قضاء الأمر في حالة عدم شريعته فهي حالة الأمر. الصلبي
 يعني امتناع الأمر في مختلف النوازل و الحاج عن حدود سلطتها التنفيذية و هو
 أن يملك الأمر من ذلك عبثاً في ن بوجه من نلاء و ما يندول عن ذلك قرار
 فممنوع يصنع الأمر عن منع بوجه من لا أحد لا أمر في من عاصي لذلك
 لا امتناع لأبهي الامااج لذلك نحن بممارسته ما يصحبه ذلك بوجه من وذلك
 لأن عاصي لا يملك أن يحل محل الأمر و في حدود الأمر في منع ذلك الأمر من
 يجب أن يصدر من الإدارة *

قد أمر بطلب قضاء الأمر في الأمر في الأبحاث و حسن في بعض الأحيان
 طلب بقاء مفيدة نملأ في امتناع الخطير و التي قد تمنع عن مفيدة و قد عاصمته
 ناعاً

1 - حسن في حالة عدم شريعته و ما يندول عن ذلك قرار
 مقوم للمعهد القضائي 1991 م 179

2 - و قد صدر عن مجلس إدارة مجلس الدولة في بعض منع بوجه من إصدار الأمر
 في حالة عدم شريعته و ما يندول عن ذلك قرار
 في حالة عدم شريعته و ما يندول عن ذلك قرار
 في حالة عدم شريعته و ما يندول عن ذلك قرار

أولاً، وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي

لأصل أن وقف تنفيذ القرار الإداري لا يوقف تنفيذ لأثره بعد التصريح
وبإسلامه لحسن إعماله وسنعه من قبل الإدارة،¹ وعليه فإصاب

القول بوقف تنفيذ القرار الإداري في كل منظر من مناشه بغير إعمال
القرار وبغير من إعماله إعماله أساسي لا يوجب إضراراً ولا إضراراً لمصلحة في
تنفيذ قرارها لأن النظر لما بعدم تنصيص من مضمون صريح ولكن الإدارة بحسن
توقيت تنفيذ قرارها في حالة إعماله من قبل المصالح غير أنه مع ذلك قد أصبح
بلا فائدة في حواله من حيث طلب وقف تنفيذ القرار الإداري، لأن إعماله بحكم
في دعوى إلغاء هو لزوم ما لا يلزم في بعض القرارات لأنه عند تنفيذها يصبح طلب
إعماله لا فائدة منه لأن القرار يكون قد نفذ بالفعل من قبله²، ولهذا فقد أجاز
محكمة الدولة بمرسلة طلب وقف تنفيذ القرار الإداري بشرط أن يكون إعماله
لتنفيذ الأمر الصادر به ركهاً من حيث إعماله وجه الإعمال وذلك بأن يحسن إعماله
القرار الإداري بحسب الظاهر أمراً محتملاً³

وقبل محض الدولة بضرورة كذا في طلب وقف تنفيذ بمرسلة إعماله شكلية
وهو أنه في طلب وقف تنفيذ في حقيقة طلب إعماله، لا غير موضوعي وهو شرط

(1) د. عبد الحميد فوزي، المراجع السابق، ص 191

د. سليمان الطحاوي، المراجع السابق، ص 491-495

(2) د. هادي الطاهر، المراجع السابق، ص 543

(3) د. محمد عواد، المراجع السابق، ص 434-435، د. محمد علي، المراجع السابق، ص 300

د. محمد علي، المراجع السابق، ص 200، د. محمد علي، المراجع السابق، ص 200

مادة المحكمة العليا، نتائج لا يمكن إلا أن تكون

Hpyridan Fogatta, op. cit p.112-230

القرار الإداري كما جاء ذلك في بعض قرائنها⁽⁵⁾

[illegible]

26 / دى، نېمىر، 95 ۲6 3 1995 مەز مەشھۇر

135

المجلة في كلية الحقوق للعام الدراسي 1998 - 1999

بوجود دوری جنہاں نظر کے طور پر ہی ضرورت والامقام شخصیات

Vdel et Delvolve, op. cit p 281 - 282

لاں ہندو افسر رہا۔ اُنہ بعد اُن کے مرکز ٹائیپو و وٹھی کے سمیع نے اُنہ کے سامنے ما کے معیار کا حٹام مچلایا۔ اُنہ نے سیمر جس کا عدد چھتہ تھی حکم لکھکھ لکھا۔ اُنہ کے بعد 3 12 1985، رخصت وقت سمیع کے رہنے لگیں۔

197

توربر اندخله مبلغ فيه عن مدافع شعبو المدعي في قسوت سجن لوطس عايشه كما رفضت محكمة المذكورة في حكم صدر لها في 17 12 1985 وقف بتعبد قرار مسي به بر تدافع مبلغ عن تسريح المدعي من تخدمه فكت شك الاحكام مسجعه مع اتحاد محسن الدالة لفرسي لا . لمحكمة خلت عن هذه لوجهه في حكم صدر لها في 30 12 1985 عندما وقف بتعبد قرار سلسي لتعبد لعاشره رفض فيه بها خدمات مدعه وهو قرار لاغير من لحاله لمايويه و الواقعية للمدعية كمدونة⁽¹⁾.

د . مركز المدعية كمدونة رفض بعد قرار برفض وانه سحبر فكت الانس بالمحسن رفض بضاف بتعبد دلت الامر . ما في حر و فلا يوجد قرار لمحكمة قضاء لاد ب بطلان بحاله وقف بتعبد قرار ب مسجيه فكت لوجرس مثل القصب عس لمحكمة فانه بحث عليها ب برفض . شك الخط مو . غير من لمركز القابوسي و لواقعي لمدعي ام تم بغير و دلت لا وقف بتعبد الامر السلسي مانه لزم لاد رة ماعد . قرار ابحاسي مثل هذا الامر يكون سادها لاد به مادم قرار وقف بتعبد هو طلب حرسي تدعور لالقاء . لايفت فيه خاصي موضوع تدعور و دلتها ليعبر شرعية الامتاع من عدمه و سادتي فانه لايمكن خاصي لالقاء وقف بتعبد لقرار السلسي لا دلت قضاء و سبب ضيقه قد حر . بضمو سادح حكم لفاء لقر السلسي⁽²⁾ و خرج طلب لفاء قد لقرار من محاولة بجه بضمو سادسي اليه لمرور عند المحكمة باضاف بتعبد قرار لسلي ب و سمدن لامر دلت اني سزام لاد رة ماعد . الامر . ابحاسي ان . بخاصي بجر محس الاد رة في قضاء لمركز المايويه عند بضاف بتعبد قرار السلسي فحكم بخاصي بوقف بتعبد قرار الامتاع

(1) لارجع سلسي ص 433

(2) عتد بعتد لاد رة 18 4 1984 و سمدن بعتد بعتد بعتد بعتد بعتد 910

(3) د عتد بعتد بعتد لارجع سلسي ص 72

القرارات بمراولة المهنة¹¹

عن عبد الله بن عمار لا يثبت حتى يعصاه لا شيء الا انما عليه

1995 12 18 4 135

[illegible][illegible]

ثانياً: إلغاء القرار الإداري السلبي

١- إلغاء إحصائي لقرار إداري معناه حكم إحصائي - بناء على طعن بالإلغاء بعدم من صاحب الشأن وفقاً لنصوص المادة ١٠٠ من قانون المرافعة - بأن يكون له أثر رجعي منذ صدوره وقد يكون هذا الإلغاء كلياً وجزئياً^(١).

٢- إن القرار الإداري يسري في اتجاه متعدد لا يمكن حرجه عنه وهو اتجاه مسرّوحيه^(٢) في حرجه عن هذا الاتجاه معناه توقف حيزه المكنة للإلغاء^(٣).

ولذا كان لقرار إداري سلبي قرار حيز مسرّوحيه فإن الإحصائي بحكم دافعه عندما يقطع أمامه بهذا القرار السلبي أن حيزه السلبي إنما يكون محالاً لإحكام قانون عندما يقرر الأخير أن لا اتجاه قرار إحصائي وإنكها يصح عن ذلك ويكون لقرار الإحصائي نفع عن صانع القرار عن هذا القرار فحين لنحجب حرجه لأنفسه بصفحة عامة هذه (إنه عندما يقرر قانوني فلا بد من تحريه في اتجاه لقرار لأنه يصح عن صدره بقسمه باستيفائه بتدبيره فيوجه له

(١) - انظر هذه المادة من قانون المرافعة في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في الجريدة الرسمية
الطبعة الرسمية، ٣٥٩٨، ١/١ ١٩٩٦

(٢) - انظر أيضاً المادة ١٠٠ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في الجريدة الرسمية
الطبعة الرسمية، ٣٥٩٨، ١/١ ١٩٩٦

(٣) - انظر من قرار مجلس القضاء رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في الجريدة الرسمية

(١) - انظر المجلد الثاني، المجلد الثاني، ٣٢٨

(٢) - انظر من قرار مجلس القضاء رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ في الجريدة الرسمية، ١٨

جريدة ١٩٧٤، ٣٩٨

[illegible]

161

يصح في نفس الحجة التي سمع احد رم مباشرة و في تلك الحجة به سكن هائل
 هو ، بحيث الطاعن لن يابرد ، ومؤدى ذلك انه لن ان الحكم بانحاء لغز
 المنطقي يتعصر انه في تمام لادرم باحد ر لغز ر يدي رفض اتحاد و ر ما
 لم يصدر هذا لغز فليس بالامكان . تحقق بانه بمقتضى حكم لانحاء بانه ان
 به ر كان بقاء لغز ر لا يحدده لاجزأ حبة بر قابولي جديد بل مجرد تحقق
 لابر قابولي سابق في بقاء لغز ر . لتسببه بغير لادرم برت ابر قابوليا
 باحد رها لغز ر لم يصدره سابقا وله برت سابقة قابولية مسبقا .

هذا و ان الحكم بانحاء لغز ر المنطقي وحقا لتعصروا لعدمه في بقاء لغز ر
 و ربه يكن باهر رجعي و بالذات يدين حكم لانحاء لغز ر لادرم مد . فشا ولهذا
 فان لغز ر يدي يصدره لادرم سميد حكم لانحاء لادرم من . تنطف بادر على
 لمعني فاعلم ، الذي يعصي بانحاء لغز ر نحفي في المنطقي و لرفيه مثلا سمع
 على لادرم به . بخرى المنطقي و لرفيه باهر رجعي بسبق من تاريخ سخطي
 هذا و ان لادرم ابر رجعي بغيرا . لتسبي سبعا . فاما . واما

1 به ر فاصرت بوعاد التي يحكم لغز ر يدي رفض لادرم اتحاد
 في تعصروا ما من تاريخ التوفيق و تاريخ صده . بحكم بانحاء و سميد فليس
 لهد التعبير دس بر عس صدر لغز ر الذي يمثل حافضا للمواعيد قابولية
 القائمة وقت صدوره⁽¹⁾

2 انه ر مارس حد لا غير لتضاؤل لذي رفض لادرم بصرح له
 بمارسه و كان هذا تصرف بشكل حريمه حسابيه في . حكم بانحاء لغز ر

1 ر بعد باهر . فاما حريمه بمر . لادرم حريمه حسابيه . 200 260

(2) و بعد لتعصروا بمر التاريخ فليس من 352-353

3 ر بعد باهر . 353 354

[illegible]

163

و كما سنعرف مع التمرين بعدد في صورة التمرين التام لمختلفة بعضون لا
ان هذا التمرين لا يفسد مع صورة التمرين التام الذي يفسد حركته على حدود مسطحة
التمرين التام يفسد في على التمرين في هذه الصورة من فيه مدى ملائمة مناج
الادارة هاددا وحده غير ملائم حكم بالقاء ذلك الاستماع

ما موقف في قضاء الحقوق عامه عند ضايف معلوم عن قضاء محسن
الدوله العرسى في حكمة بحكمه لا ربه عبد في 13 4 1957 قضاء
ان حكمة لا قضاء عدم الامر في في لخصوص من في حده حكمة وبن من امر
الحكم في بعض من عدم لخاصة مرفق في حكمة لا في ربه قضاء حلال
بحكمه محل لا في عمر في من ضايف حصة في بل لا في من عدم في
في حده بعض في في حكمة

كتاب تاريخ مصر من قبل الفتح الإسلامي - ج 1 - 1929 - ص 469

(2) حکیم دکنوہ مصطفیٰ ابو یوسف اجمعی للربیع الاول، ص 824

مكة و حبي السيد بيومى الطرحى القلقى عى 314

- [illegible]

۱۔ عین محکمت ۲۔ بھی حکم مذکور تھا جبکہ وہی محاکمات میں
 کے "غدا" "المر" ۳۔ سب سے ۴۔ خبر سے مراد ۵۔ لاجرم و ممکن حال احقر یہ
 ماحول ۶۔ "غدا" "المر" کے ساتھ ۷۔ "المر" کے ساتھ ۸۔ "المر" کے ساتھ
 "المر" کے ساتھ ۹۔ "المر" کے ساتھ ۱۰۔ "المر" کے ساتھ ۱۱۔ "المر" کے ساتھ
 "المر" کے ساتھ ۱۲۔ "المر" کے ساتھ ۱۳۔ "المر" کے ساتھ ۱۴۔ "المر" کے ساتھ
 "المر" کے ساتھ ۱۵۔ "المر" کے ساتھ ۱۶۔ "المر" کے ساتھ ۱۷۔ "المر" کے ساتھ
 "المر" کے ساتھ ۱۸۔ "المر" کے ساتھ ۱۹۔ "المر" کے ساتھ ۲۰۔ "المر" کے ساتھ

166

الخاتمة

بعد ان انتهينا من دراسة القرار الإداري السلبي والرقابة عليه بشكل مفصل توصلنا الى بعض النتائج وهي:

1- ان فكرة القرار الإداري السلي لا يمكن ان تصحح على مستوى المبدأ والمبدأ ولذا يجب ان يفسر المبدأ من حيث هو صفة وحدودها يتركز على ما يعرف بالقرار الإداري السلي وكان هذا الأخير القرار السلي شراً واحداً وهذا حال هو ما سارت عليه الاحكام بمصايبه التي كثيراً ما خلطت بين القرارات المذكورين

لقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة انه يوجد نحو خمسة من القرارات السلي في المبدأين فان كان السكوت فاسفاً مستثراً بينهما فانه في القرار السلي موقف واحد من جهة والمضروب من جهة قانونية من جهة اخرى بعد ان سكوت بعض في بعض الاحيان، يقول في حيان حرق ما اصدار السلي فهو مصادق غير مصادق واحد من جهة اخرى فوجه نقاش حيا وبعده حيا حرق في كذا ما في اتجاه الشبهة عن الحرق في استعمال السلطة وعنده فلا قرار صميمي فلا يصح في حيز ان القرار السلي يوجد في كل حالة استماع لم يربطها القانون بأجل

الخاتمة

2 - هناك صورتان للامر - النسبي يظهر الأولى في حانه كـ - امتناع لا رد
مخالفاً لنسخته مفيدة لا لا رد باحد ر امر ر محض في حين يظهر بصورة
الثانية بعد امتناع لا رد مخالفاً لمصيبات نسخته مفيدة لا لا رد في
في حانه لا حرف في سفعال السلفه بعد وحدا كيف ن محض هي
بالصورة الأولى وحسب محل الزيادة وحاصه الزيادة مصابه في حين لم
يصح بصورة ثانية بحسب الزيادة على عinar - نسخته المفيدة لا لا رد
يكون مصادر عن الزيادة لأنها عن ملائمتها لا لا رد وحدها ويون مدح من
انصاء امر ان قد نوجه محل بطر في حانه امر - نسبي الذي يشكل
حرف في سفعال نسخته ودي لامراض من خصوصه الزيادة وحاصه
الزيادة مصابه انوه بصورة لاوس امر - نسبي لانه لا لا لكر بصرف
من ماض برقة وما - الصورة ثانية امر - نسبي حرج من زيادة
انصاء لا لا ري فانها تصح بالصورة الزيادة انصاء لغاري الذي يطل
الولاية تمامه في مرفه لا عمل تحليله - ك - انصاف انصاف لا نسخته
حصاصه في مرفه مرفه هذه الصورة لاوجه تسريعه ومن هذا سحي
اهمية حصول هذه الصورة لزياة انصاء الإداري

3 - امر - نسبي ثانه في - ت شان امر - ت لا زارة الاخرى بغير
بانه بصرف قانوني صادر عن نسخته - ريه محبته وبارادتها المتعده
وسرب عنه سر قانوني بعد يصح ان من خلال بحث ان قد امر -
البحث عنه لا يظهر فيه راده لا لا - شكل صريح و واضح بل يكون - روه
حميه وصميه يمكن من خلالها امتناع بوجه لا لا ريه بر محض لا حد ر امر -
معين وسرب على قد بوجه انصاف سائر كر بادييه لا لا ريه انصاف
من حقوقهم المشروعة.

4- في القرار الإداري نسبي له أركان وعيوب سواء بالقرار ذاته لا بقرانه لاخرى ولكن لطبيعته هذا القرار قابل هتاف ركانا وعبودا من قضاة عني ووجه الخصوص فيحدد ان ركن المحرر وخرصه من مع صوبتي هذا القرار مع وجود ركن الاحتصاص بالقرار يكون لامساع صاير من جهة انه معصه صاير ركن السام كل الشكل فهدا غير صاهوس في هذا القرار وارسال لامساع شكل خارجي به وبالامساع في السام صاير ركني المحرر والهدف بمطيان ركن السبب وبموصان عنه

وإذا كانت عيوب القرار ملامسة لأركانه بدست صاير عيب المحرر لا بقرانه باستطاعة صاير صيوان من قضاة هتاف القرار صاهفه بوجود عيب عدم الاحتصاص في حق لا يوجد عيب النسب الذي يعطيه عيب المحرر والهدف في حق أن عيب الشكل غير موجود البتة

5- ان القرار الإداري نسبي بخصه لكل نوع الترفاهة المعروفة من رفاهة ادارية وسياسية وقضائية باستطاعة الادارة صاير بعد من ان ه السببه بعد يمكنه من استصدار المساع في لعداه في حق صاهفه في صاير هذا القرار هه يمكنه الصواب في صاير المساع الصادر من الادارة ببيع حد الامر من صاهفه بخصه معينة عند سحبه لا يوجد فهدا بالنسبة للقرار الذي لا يمكن ان يستفيد من الامر ثم حصر للقرار بصاحب ذلك لان القرار ملحوظ القرار نسبي اكل هه مسند معموله في خاصي ان سحبه به هه يكون صاير مسملتي سكر عدم بحداد القرار نسبي شكل صاير بخصه بحداد صاهفه بخصه سحبه لا يركا هه معروف في حالة القرار في الابعادي هه ولا يمكن تلافيه بتعديل القرار النسبي لانعدام يظهر خارجي به من لرفاهة لسياسية عني القرار نسبي هه لا يكون عهده في تحد من صاير هذا القرار ماعدا سكر اني بلغ قراره مسندا من

الخاتمة

النصح السياسي لدى رؤسهم ثم هذه عمالي لإدارة المجتمع ما يرقاه
عصابه عن غير السياسي فإنها تلعب دور كبير في منحصر من إدارة
على الأمر إذا سمير به هذه الرقابة من ميراث مهمة منحصر منها الحامي
الأول لدى حروبته - لهذه الرقابة لقاء هذا الأمر وحسب يتوحيص عنه
في حالة حصول ضرر من هذا الغاء الغطاء لهذا الأمر منحصر لا يرد مام
أمر لابد منه وهو ضرورة إصدار القرار المطلوب

أما بشأن التوصيات والمقترحات التي وجدناها ضرورة من خلال هذه
الرسالة وخاصة في ظل الميلاد الحديث لحكمة القضاء الإداري في العراق فهي:

1- أن يوقف محكمة قضاء الإداري بحسب من الأمر السياسي حيز واضح
ورفيع في ضوء العمل - محكمة يبدو أنها منحصر بنظر صورة واحد من
صورتي الأمر السياسي حسب نص المادة 71 - باب - هـ - 3 من قانون
منحصر شورى لديه لسنة 1979 المعدل وهي صورة الأمر السياسي في حالة
السلطة التنفيذية فلا بد لها رغم ذلك من أن لا اختصاص بالنظر في صورة
الأمر السياسي في حالة سلطة التنفيذية فلا بد من سحب التدابير التنفيذية
بها وهدر من غير أن يخله منها ويبدل حرج من أحكام المادة السابقة
التي حددت اختصاصها بصورة واحدة من صور هذا الأمر وذلك الأمر
السياسي كما يوضح ذلك من عدمه سابقة يؤيد في ظل السلطة التنفيذية
بلاذ ووجود ذلك في ظل سلطة التنفيذية لها فيه من أن لا شأن
بمن المادة 71 - باب - هـ - 3 التي تكون مسجها مع هذه النسخة ليتم
صورتي الأمر السياسي وهذا لن يكون إلا جزءا لتعديل التشريعي المناسب
على المادة المذكورة

2- أن يكون الأمر الإداري السياسي من مسموم غير محدد نظمن به
عدد معينة بحيث مع طبيعته وكان لابد من حثيئة على الأمر من مسموم

بالمقرر حالة اصباح لا يرد عن صدر المقرر المطلوب و يؤيده عن
 الخطأ لعدم ثبوتها فانه يتوجب عن المشرع ان يلاحظ هذا
 الامر سواء بالتشريفات ففانه في فرنسا ومصر ليحصل هذا المقرر المستمر
 الفطن به في كل وقت وقد ان ياتي لا يجره بعض التشريعي المناسب
 على المادة (7) باب - 1 من قانون مجلس شورى الدولة لسنة 1979
 بعد ارجل لاح فيها صواب المقرر لا يحاسبه دون المقرر ان السلبه

3 ان يكون سخطه لوجوهي لدى احد حبه المادة (7) باب - 1 و
 من قانون مجلس شورى الدولة بعد ان ياتي لا يجره ولا يرد عن صدر
 سبحة عرضيه لتفطرها عند سخطه من المقرر ان ياتي لا يحاسبه لوجوهي
 القضاء تكلف صدره لا يرد وكذا في هذا قضاء المقرر السنوي
 قضاء عن لا يرد في موقف مخرج بنومها قضاء المقرر المناسب قد
 ان سخطه لوجوهي لاحي بان حال من لا حول عن صدره ان ياتي عن
 حانه وقف سبحة المقرر لا يرد به ان ياتي اصحاب من استجاب لوجوهي في
 هذه الصاوي لا يرد مع سخطه على مكانيه وقف سبحة المقرر ان ياتي
 لا يمثله من حول قضاء المقرر لا يرد بمجرد حكمه بوقف سبحة المقرر
 السنوي وكما وانها ذلك مباحثا

4 يجب عن محكمة القضاء لا يرد في المرق وهي برفق المقرر لا يرد
 السنوي ان ياتي عند مجرد حكمه بوقفه دون ان يرد لا يرد بصدور
 المقرر لا ياتي لوجوهي لان في رتب صدر الحدود لا ياتي ان ياتي
 بعدد محكمة عن رتب ما ياتي فيها مجرد بقاء المقرر السنوي لوجوهي
 صاوي وكذا ما ياتي في هذا الامر بصدور المقرر لا ياتي لوجوهي
 من عدد صدره فهو من شأن لا يرد وحده في ان ياتي بصدور المقرر
 لوجوهي لدى المقرر سبحة سخطه لانها ان ياتي سنوي فانها ياتي

الختام

عملها قد ولدو قد تعرضي لموقف صعب عن صدر لقرار التي تعقبات
المدنية والتأديمية وحتى الجنائية الصرفة لكل موقف يصنع عن تعبد احكام
النصاء وقد كنه بعكس همه وصرفه انحافضه عن الاستغلال فوجود
بين النصاء والإدراء وعدم تدخل احدهما في شؤون الآخر وهو ما يجب ان
يقتد به معكيتنا عند الغاء اي قرار ملتها كان ام ايجابها

قائمة المصادر

• أولاً، المصادر العربية

١- المؤلفات العامة،

1 - القرآن الكريم

2 - علامة دعوى الشيخ محمد رضا معجم من بابه محمد صادق در
مكتبة الحياة، بيروت، 1959

3 - علامة جعفر بن صحاح في سنة و علوم صدره الشيخ محمد الله
العلائي، عدد و تصنيف سنة موعلي سنة موعلي در الحصاد،
العربية، بيروت، بلا سنة طبع

4 - در تراهيم منه العباس مزاويه دار و من كمال موظفها في
العراق، دار النهضة العربية، 1973

5 - در تراهيم منه العباس مزاويه مزاويه دار و من كمال موظفها في
عس فله الحف ناسي في كه الحموي، اتحاد اسرسي 1994 1995

قائمة المصادر

- 6 د. براهيم عبد الحادي تقرير لدراسة محاصرة عبك على طية لدرجات تعب في كبة عدد المحصول للعام الدراسي 1998
1999
- 7 د. براهيم عبد الحادي تقرير شيعا مصادر و حكام عاون لدراسة
البناس دراسة معمقة لدراسة لجامعة الطبعة و نشر بلا سنة طبع
- 8 د. حمد عوده عاون عضاء الاتحاد في لدراسة الطبعة لدراسة
1989
- 9 د. السيد محمد براهيم دراسة لعضاء لدراسة في عاون في عاون في عاون
الاعاء الطبعة الأولى. 1963
- 10 د. السيد محمد مدي عاون لدراسة في عاون في عاون في عاون
القاهرة. 1964 - 1965
- 11 حامد مصطفى مادي عاون لدراسة في عاون في عاون في عاون
الأهلية. معاد. 1978
- 12 د. حسن ميسور در عضاء في سارعة الادارة دراسة في عاون
مباركة سظم لعضاء في مصر و عرب و بحر في القاهرة بلا سنة طبع
- 13 د. عيسى در عاون في عاون في عاون في عاون في عاون في عاون
القضاء. دار الفكر العربي. 1981
- 14 حمد ياسين عكاشة عاون لدراسة في عضاء عاون في عاون في عاون
القاهرة بالأسكندرية. 1987
- 15 د. رند خانكي عاون في عضاء لدراسة في 2014

- 16 د. عبد حمود عاصم وحمود منصور، التصور الأدبي في النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- 17 رعدى بكر، عصا، الأدب في عصرها وأدبها، دار الثقافة، بيروت بلا سنة طبع.
- 18 د. سامي جمال، أدب برهانة على جمال الأدب، منشأة المعارف، بالإسكندرية، بلا سنة طبع.
- 19 د. سعاد شرف الدين، عصا، الأبناء، والشعر، دار النهضة العربية بلا سنة طبع.
- 20 د. سعد قطوش، أفكاره ومسؤولية، يعرف لدسوقي محاضرات ألب على منه الدرسات العليا كلية الحقوق للعام الدراسي 1998 - 1999.
- 21 د. سعد عصام، د. محمد خير، عصا، الأدب في عصره، المعارف بالإسكندرية، بلا سنة طبع.
- 22 د. سعيد الحجة الحامي، برهانة على جمال الأدب في الشريعة الإسلامية، المنظمة الإسلامية، دار الفكر، القاهرة، 1987.
- 23 د. سليمان محمد الطمدار، نظرية النعمة للميراث، الأدب، دراسة مقارنة، الطبعة الخامسة، 1984.
- 24 د. سليمان محمد الطمدار، التوجيه في عصا، الأدب، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.
- 25 د. سليمان محمد الطمدار، توجيه في عصا، الأدب، الكتاب الأول، عصا، الإلقاء، دار الفكر العربي، 1986.

قائمة المصادر

- 26 - محمد هادي مبرور، *البناء الحضري لداري*، دار الفكر العربي
1969
- 27 - سمير عبد السيد، *الداري مصدر لغوي*، دار الفكر العربي
المعارف بالإسكندرية، 1972
- 28 - سمير عبد السيد، *الداري في العراق*، دار الفكر العربي
القاهرة، 2012
- 29 - د. شاذي نوح منصور، *القانون الداري*، الكتاب الثاني، الطبعة
الأولى، 1979 - 1980
- 30 - منير عبد السيد، *الداري*، دار الفكر العربي
1985
- 31 - د. منير عبد السيد، *الداري*، دار الفكر العربي
دار النهضة العربية، 1971
- 32 - د. منير عبد السيد، *الداري*، دار الفكر العربي
اللقاء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984
- 33 - د. عبد السيد، *الداري*، دار الفكر العربي
للطباعة والنشر، القاهرة، بلا سنة طبع
- 34 - د. محمد هادي مبرور، *الداري*، دار الفكر العربي
ايقاف شعبة، شقة المعارف، الإسكندرية، 2009
- 35 - د. عبد العظيم عبد الحيد مشرف، *الداري*، دار الفكر العربي
2004

- 36 د عبد التحلي محمد علي عبد الله - أثره في نظام الإسلامي
والنظم السياسية معاصرة دراسة في نظام الأنكيزي نظام
الفرنسي - النظام التوتيري نظام لاسي عالم كبت 1984
- 37 حمد عبد بن و حمد التوتيري التوتيري في شرح نظام التوتيري
ج2 نظرية التوتيري بوجه عام - "نقطة نظرية 1982
- 38 د عبد بن و حمد التوتيري التوتيري في التوتيري التوتيري
مطبعة التوتيري. 1980
- 39 د عبد التوتيري التوتيري التوتيري في التوتيري التوتيري
لأربعة ج2 د عبد التوتيري التوتيري التوتيري
- 40 د عبد علي التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري
الالتقاء التوتيري التوتيري. 1983
- 41 د عبد التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري
تله التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري ج1 التوتيري
التوتيري. التوتيري التوتيري
- 42 د عبد التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري
مطبعة التوتيري التوتيري. 1985
- 43 د التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري
معايير التوتيري التوتيري. 1983
- 44 د عبد التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري التوتيري
دمشق. 1959

قائمة المصادر

- 45 د. عدنان حبيب الأحمد، *الدراسة التاريخية لدراسة مصر*، ج 1، 1968
- 46 د. عدنان حبيب، *مصادر التاريخ لدراسة مصر*، 2004
- 47 عمر محمد مرشد شويكي، *مصادر دراسة مصر*، ج 1، 1981
- 48 د. علي محمد عمر، *مصادر التاريخ لدراسة مصر*، 2015
- 49 د. علي فيصل مهدي، *حروب مصر الحديثة*، 1998 - 1999
- 50 د. علي فيصل مهدي، *دراسة مصر*، ج 1، 1988
- 45 د. هادي عصام، *دراسة لاهتمام لاهتمام لاهتمام*، 1961 - 1960
- 46 د. هادي عصام، *دراسة لاهتمام لاهتمام لاهتمام*، 1980
- 47 د. هادي عصام، *دراسة لاهتمام لاهتمام لاهتمام*، 1983
- 48 د. هادي عصام، *دراسة لاهتمام لاهتمام لاهتمام*، 1983

قائمة المصادر

- 49 د. ماجد رجب لحلو مبدأ تشريعية تنظيم قضاء الإداري
مختصر قضاء الإداري ولاية قضاء الإداري قضاء لائحة قضاء
المقوض قضاء التدريب الفطن بالحقكم د. مطبوعات الجامعة
الاسكندرية، 1985
- 50 د. ماجد رجب لحلو قضاء الإداري د. مطبوعات الجامعة
الاسكندرية 1985 د. ماري ليورسي قضاء الإداري د. دهب 2010
- 51 د. ميثاق دهب الحسن ندخل دراسة قانون ج 1 النظرية
القائمة لقاعدة القانونية بعدد 1972 د. ماهر بو ليمس دهب
الإلغاء، 2006
- 52 د. ماهر صالح خلاوي العام - الإداري مضمون الطلبة بقائي في
الموصل، 1989
- 53 د. ماهر صالح خلاوي حبر الإداري د. دار لحكمة للدراسة و نشر
بغداد، 1991
- 54 د. محسن حبيب قضاء الإداري الأساسي دراسة مقارنة د.
النهضة العربية، بيروت، 1982
- 55 د. محسن حبيب قضاء لائحة، د. مطبوعات الجامعة 1989
- 56 د. محمد باهي لؤي دراسة نصي شرعية الحريات الإداري العامة د.
الجامعة الجديدة، 2000
- 57 د. محمد بكر حمير الوسيط في قانون الإداري دار حكوم لغربي
الاسكندرية، 2006

قائمة المصادر

- 58 د محمد حسن عبد العالي فكريه سبب في تغير الإداري ودون
الإلغاء، دار النهضة العربية، القاهرة بدون سنة طبع
- 59 د محمد سامي نور من أعضاء لادري مطبعة بحار
الرفايل، بدون سنة طبع
- 60 د محمد بن قاسم حمير تويست في قانون عام مطبعة
أخوان مورطلي، القاهرة، بدون سنة طبع
- 61 د محمد رفعت عبد نوحات د حمد د راض شرف الدين القضاء
الإداري، المكتب العربي للطباعة، 1988
- د محمد رفعت عبد نوحات القضاء لادري المجلس الدستوري
بيروت، 2003
- 62 د محمد علي بن ناصر القانون الإداري في المملكة المتحدة للصحة
والشؤون، بيروت، 1973
- 63 د محمد علي بدر د أعضاء من يحيى د مهدى ناصر سلامي
مدير و حكم القانون لادري مديرية الكتب للطباعة و نشر 1993
- 64 د محمد فوز مهنا القانون الإداري العربي في ظل المجتمع
الأسري د محمد علي سامي لاكندرية 1967
- 65 د محمد فوز مهنا قضايا الإداري د د مرقس العامة و مشروعات
العامة، 1970
- 66 د محمد فوز الإداري الكتاب الأول د د النهضة العربية
القاهرة، 2012

- 67 د محمد محمد بدر - وحدة أعضاء نقي عمالي لآلة در
النهضة العربية، 1985
- 68 د مصطفى نوردهمي - أعضاء لآلة وجمعية لآلة النهضة
الثالثة، 1966
- 69 د مصطفى كمال وسمي - مؤل حر - أعضاء لآلة و النهضة
الثانية، مطبعة الأمازي، 1978
- 70 د محمود حلمي - لآلة و النهضة لآلة د لآلة العربي
للطباعة، 1970
- 71 د محمود حمي - أعضاء لآلة و النهضة سابعة 1977
- 72 د محمود جمال - لآلة و لآلة و النهضة لآلة لآلة و
لآلة و لآلة و النهضة سابعة مطبعة جامعة القاهرة 1978
- 73 د محمود عاطف - لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و
دار الفكر العربي، 1978
- 74 د محمود عاطف - لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و
وقضاء الثوبوي، دار الفكر العربي، 1988
- 75 د محمود محمد عاطف - لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و
العربية، القاهرة، 1985
- 76 د محمود محمد عاطف - لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و لآلة و
السابعة، بلا سة الطبع

قائمة المصادر

77 د. عبد الله بن عبد الله، المدخل لدراسة المصادر الموصلة في الشؤون الثقافية العامة، 1996

78 د. يوسف كنعان، المصادر الأدبية، ط 1، دار النهضة العربية، 2003

ب - الرسائل والبحوث:

79 د. برهيم طه، عناصر معاصرة في تحديد أساس ونطاق لغات الآداب مع الإشارة إلى لغات العرب في معناه جامعة القاهرة، كلية الحقوق، المجلد 2، العدد 3، تشرين 2، 1998

80 محمد جويشيد، المرحى، وصف شعبي، الجزء الأول، عن طريق النص، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995

81 محمد سعيد برهان الدين بكر، بناء الحضارات الأدبية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1977

82 د. سيد حيدر هبلى، لغات العرب، دار الفكر، ط 2، بيروت، 1974

83 سيد، عبد جواد محمد، الأسفار، لغات، وصف، ط 1، دار الفكر، ط 1، القاهرة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 2003

84 - ثروت، محمد، مصادر صلاحية سكوت للتعبير عن الأدب، معناه إدارة مصادر الحكومة، العدد 2، سنة 22، تشرين 1978

85 حميد عارف، مصادر، ركن، سنة 17، كانون الثاني، 1974

- 86 حبيب محمد العبيد كبر. دور القضاء الإداري العراقي في ترقيته
عبر أعمال الإدارة دراسة مقارنة بحث مقدم إلى معهد النقضائي كمستط
للتوثيق، 1991
- 87 حصر عكوي يوسف موقف أعضاء القرض من الترقيته على
القرن الإداري رسالة ماجستير كية نقان جامعة بغداد 1976
- 88 صالح براهيم محمد نسوي شروط خطن امام محكمة القضاء
الإداري في العراق رسالة ماجستير كية نقان جامعة بغداد 1994
- 89 صامح حسن الميبدو محاسن و سجان الإدارة و لأخصاص
النقاضي في العراق رسالة ماجستير كية نقان جامعة بغداد 1984
- 90 صرحاء مكي نوري نقلاء مدى سطة قضائي الانقاء في نقدين
القرار الإداري دراسة مقارنة رسالة ماجستير كية نقان جامعة
بغداد، 1997
- 91 صيد، سيب حصاب رةله محكمة سمير علي قرار الإداري معنه
النقاء، ع4، السنة 13، تشرين 2، 1955
- 92 د محمد نعم حيرة بار حكة نقاء دراسة مقارنة في نقان
القرسي، العربي رسالة دكتوراه نقنعة لائل 1971
- 93 محمد نرحمن بورخان لايوس أعضاء الإدارة في العراق حاصره
ومستقله، رسالة دكتوراه، القاهرة، 1965
- 94 د عصام نريحي ليله سميرة للإدارة و لرقده نقضايه
رسالة دكتوراه، القاهرة، 1971

قائمة المصادر

- 95 د. عصام شريحي محسن بدوي وعلاء القصاص الإداري العراقي
معنه لعموم القابليه ج 1 2 العدد السابع 1990
- 96 علي حسن محمد محاسن سيف محبيه في نظام الاشراف في
بغداد في العراق رسالة ماجستير كلية القانون جامعة بغداد 1979
- 97 عمر عمرو ميعاد محمد عز الدين لاديه معنه دردد حساب
الحكومة ج 4 لسنة 14 كوبر - ديسمبر 1960
- 98 د. عاري فيصل مهدي محسن الانصاف نظام من الواقع وعلوم
بحث متعدد التي بدوي ضميمه لاديه في كلية صدم الحقوق 1992
- 99 د. عاري فيصل مهدي عرار الادبي محسن و بديع انصافيه
معنه جامعة النهرين كلية الحقوق ج 3 العدد 2 سري 2 1998
- 100 د. فادي حمد حماد محكمة انصاف لاديه في ضوء القانون
رقم 106 لسنة 1989 معنه علوم القابليه عدد 1 2 العدد السابع
1990
- 101 ليت حسن علي نظام القابليه شكل و لاهتمامات في العراق
لاديه رسالة ماجستير كلية القانون جامعة بغداد 1983
- 102 د. ماهر صالح علاوي مكتوب لاديه في القانون العراقي د. مه
مباريه معنه القود القابليه ج 2 العدد 10 1994
- 103 د. محمد حمد شهابي حرايه لاديه في القانون العراقي
معنه القضاء ج 1 2. السنة 43. 1988
- 104 د. محمد ساجد علي عدي بطور فكرة العراق لاديه معنه
القود القابليه ج 2 لسنة 10 أغسطس 1968

- 105 - محمد محمد صبحي، مدى سلطة الإدارة في سحب قراراتها الإدارية، مجلة إدارة قضايا الحكومة، ع1، السنة 16، يناير - مارس، 1972.
- 106 - محمد محمد صبحي، حدود رقابة قاضي الإلغاء، مجلة إدارة قضايا الحكومة، ع2، السنة 8، أبريل - يونيو، 1974.
- 107 - محمود خلف حسين الجبوري، التنفيذ المباشر للقرارات الإدارية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1979.
- 108 - د. محمود خلف حسين الجبوري، الحماية القانونية للأفراد في مواجهة أعمال الإدارة في العراق، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، 1986.
- 109 - هاشم عيسى حمادي، النظام القانوني للتظلم الإداري، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 1989.

ج - القوانين

- دستور جمهورية العراق لعام 2005
- الدستور العراقي لعام 1970 المعدل.
- قانون مجلس شوري الدولة رقم 65 لسنة 1979 المعدل.
- قانون مجلس الدولة المصري رقم 65 لسنة 1959 الملغى.
- قانون مجلس الدولة المصري رقم 47 لسنة 1972.
- القانون المدني العراقي.
- القانون المدني المصري.

قائمة المصادر

- قانون العقوبات العراقي.
- قانون العقوبات المصري.
- قانون مجالس الشعب المحلية رقم 25 لسنة 1995.
- قانون تنظيم الاستفتاء الشعبي رقم 13 لسنة 1995.
- قانون هيئة الرأي رقم 24 لسنة 1995.
- قانون ضريبة العقار رقم 62 لسنة 1995.
- قانون الجمارك رقم 23 لسنة 1982 المعدل.
- قانون التنفيذ رقم 45 لسنة 19780.
- قانون الخدمة المدنية رقم 24 لسنة 1960 المعدل.
- قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم 14 لسنة 1991.
- قانون المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940.
- قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل.
- قانون التقاعد المدني رقم 23 لسنة 1966 المعدل.
- قانون العاملين المدنيين بالدولة المصري رقم 58 لسنة 1972.

• ثانياً، المصادر الأجنبية

- 1- Cyr cambier, Droit administratif, Bruxe lles, 1968.
- 2 - Cho pus.R, Droit Administratif General. T. 1. Mantchrestien, 2001
- 3 - Enrique Sayayques Laso. Traite deroit administratif, T.I. 1964.
- 4 - Ernist Forsthoff, Traite de droit administratif Allemand, Traduit de L, Allemand par Michel Fromant, Bruxelles 1969.
- 5 - Gustave peiser, Droit administraff, 19 edition, Dalloz, 1998.
- 6 - Georges Vedel, Pierre Delove Droit administratif presse universitaire de France, Paris, 1958.
- 7 - Gyr Braibant, Le droit adminstratif froncais, Deuxie me e, dition 1988.
- 8 - Jean Marie Auby, Michel Fromont, Les Recours contre les actes administratifs dons les pays de le communaute economique, eurapeenne, Paris, 1971.
- 9 - Jean Marie Auby, Roland Drago, Traite de contentieux administratifs, 3 e dition, Tome deuxieme, paris, 1984.

- 10 - Jean Rifero, Droit administratif, Douzieme edition, Dalloz, Paris, 1987.
- 11 - Michel Fromont, Droit administratif Allem and Bruxelles 1969.
- 12 - Michel Stassinopoulos, Traite des actes administratifs, Athenes, 1954.
- 13 - Louis Favoreu,Loic Philip,Les grandes decisions du conse,Constitutionnel,Paris,2007
- 14 - Pierre Delvove, L acte administratif, paris, 1983.
- 15 - Spyridon Flogaitis, Administrative Law et droit administratif, Paris, 1986.